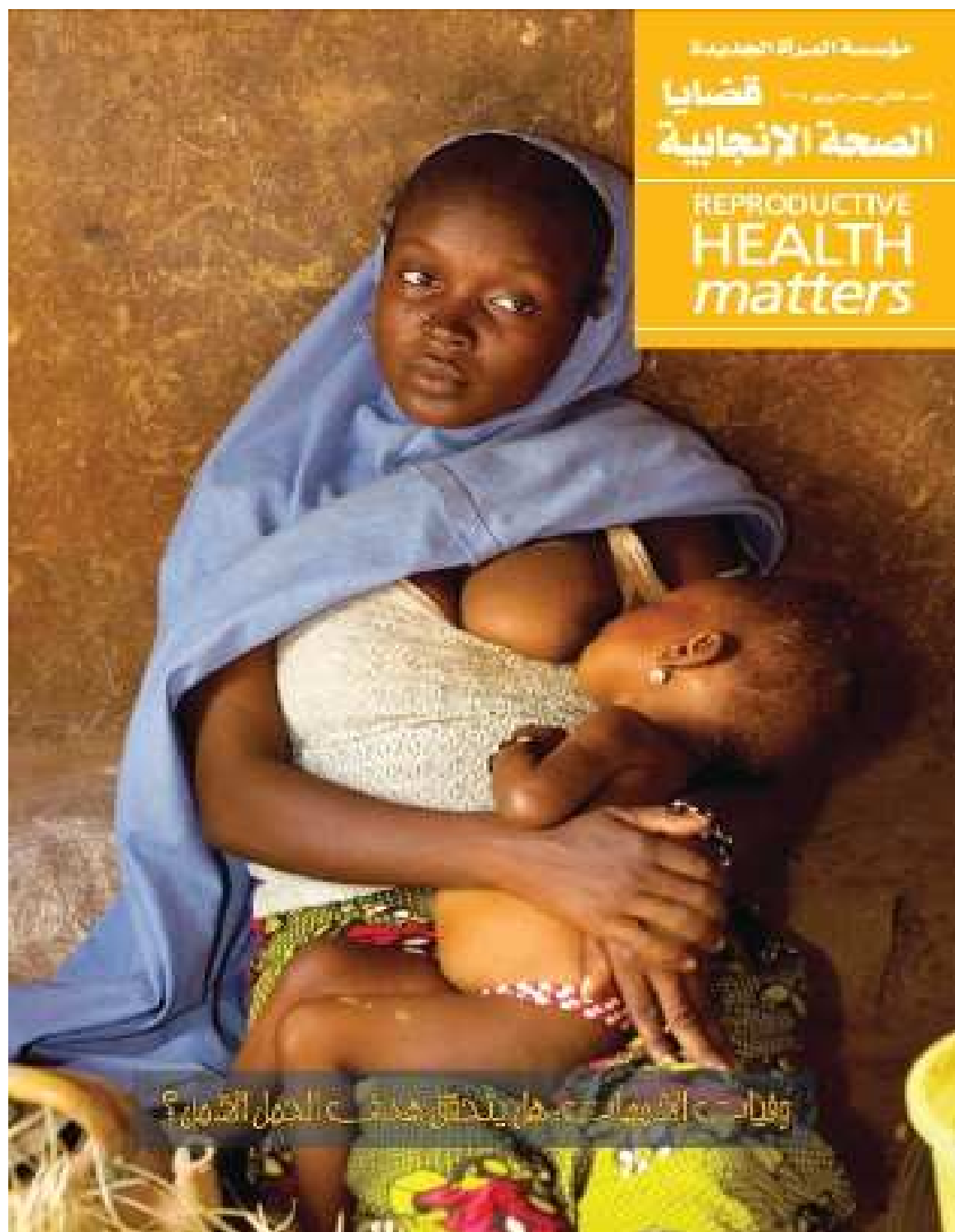




قضايا الصحة الإنجابية

العدد الثاني عشر

وفيات الأمهات: هل يتحقق هدف الحمل الآمن؟

مختارات مترجمة من مجلة
Reproductive Health Matters
تصدر في بريطانيا وتتولى تحريرها
مارج بيرير

فى هذا افي هذا العدد: افتتاحية

• -اعتلال صحة الأمهات ووفياتهن: هل أصبح

الحمل أكثر أماناً للنساء؟

مارج بيرير ص ٣-١٨

تصدر الطبعة الجديدة عن
مؤسسة المرأة الجديدة

هيئة التحرير

آمال عبد الهادي

هالة الدمهورى

- وفيات الأمهات ورعاية الأمومة من عام ١٩٩٠

إلى ٢٠٠٥ إنجازات متفاوتة ولكن مهمة

إقبال شاه، لالى ساي ١٩-٢٩

_ تحسين صحة الأمهات: السعي لتطبيق أفضل الممارسات

لفدای بین کیکانا وباربرا ماكيك وجوستين بارخست

٣٠-٤٤

- تقوية النظام الصحى: آفاق جديدة للتعاون بين الصحة العامة

وحقوق الإنسان

لين فريدمان. ٤٦ ٤٨

- استحضار الملاك الحارس: رعاية الأطفال فى مستشفى

فلسطينى

سحر حسن بيطار ولورا ويك ٤٩ - ٦٤

_ الأبحاث التى أجريت على مرأضة الأمهات الحادة

والإشراف على الموت فى البرازيل: ماذا تعلمنا؟

خوسيه جيلهيرم شيكاتى و خواو بولو سوزا وآخرون ٦٥ -

٧٧

- استخدام عقار الأوكسيتوسين أثناء الولادات بالمنزل

باتريشيا جيفرى، أفيجيت داس، جاشودهارا داسجوبتا،

روجر جيفرى ٧٨-٨٨

_ الوفيات بسبب مضاعفات الإجهاض غير الآمن: وفيات

الأتلوث الثانى المصنفة خطأ

ديليز وكر وآخرون ٨٩ - ١٠٧

- مضاعفات الإجهاض غير الآمن: الحاجة إلى إصلاح

قانون الإجهاض فى نيجيريا

ترجمة

أحمد محمود

إيمان محمود

شهرت العالم

عثمان مصطفى

علياء فؤاد

هشام شتلة

نجلاء طاهر

الإخراج الفنى والطباعة

Good Shepherd Group

Tel: 26245316

الصور الداخلية من اعداد R.H.M

صورة الغلاف

من غلاف العدد الإنجليزى

رقم ٣٠ نوفمبر عام ٢٠٠٧

تصوير : ستيوارت فرانكلين / صور ماجنم

بونيفاس أوي-أدينيران، أوجستين أوموه، ستيف ناتو

١١١-١٠٨

_ استعمال الحق في الحياة لمواجهة الإجهاد غير الآمن
في أفريقيا

كبيروم تكلهيمونت ١١٢ - ١٢٢

- إصلاح قانون الإجهاد في أفريقيا جنوب الصحراء
الكبرى: نقطة اللاعودة

يونس بروكمان أميشا وجوزيفين باندا موميو ١٢٣ - ١٣٥

_ إطلالة ١٣٦

_ قاموس المصطلحات

اعتلال صحة الأمهات ووفياتهن هل أصبح الحمل أكثر أماناً للنساء؟

مارج بيرير *

ترجمة شهرت العالم

يشهد هذا العام الذكرى العشرين لمبادرة الأمومة الآمنة التي أطلقتها "منظمة الصحة العالمية" في نيروبي عام ١٩٨٧. ومساهمة من "مجلة الصحة الإنجابية" في قاعدة المعرفة المتعلقة ببرامج "الأمومة الآمنة" في المستقبل، فقد أثرنا السؤال التالي: هل أصبح الحمل أكثر أماناً للنساء؟ وتجيب الأوراق البحثية التي يشتمل عليها هذا العدد بالإجابة التالية: نعم - وكلا.

"... لا تزال وفيات الأمهات مؤشراً على صحة السكان، بما يكشف بشكل صارخ عن مدى التفاوت

العميق في هذا الزمان ... (لين فريدمان^١)"

ماذا تطرح البيانات الواقعية؟ لقد أعيد تقييم نسب وفيات الأمهات عام ١٩٩٠ في مناطق العالم الرئيسية، وذلك باستخدام الوسيلة نفسها التي طبقت لتقدير اعتلال صحة الأمهات عام ٢٠٠٥ بحيث يمكن مقارنة النتائج. وقد قام إقبال شاه ولال ساي بتلخيص هذه البيانات في ورقة بحثية توضح ما يلي:

- في عام ٢٠٠٥ توفيت ٥٣٦,٠٠٠ امرأة بسبب مضاعفات الحمل والإنجاب أو الإجهاض غير الآمن، مما يمثل انخفاضاً قدره ٧% منذ عام ١٩٩٠ في عدد وفيات الأمهات المقدّر عالمياً.
- كان هناك انخفاض قدره ٥,٤% في نسبة وفيات الأمهات من ٤٣٠ إلى ٤٠٠ لكل ١٠٠,٠٠٠ من المواليد الأحياء خلال ١٥ سنة - من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٥.
- تجاوز الانخفاض في عدد الوفيات ٢٠% في شمال أفريقيا، وأمريكا اللاتينية والكاريبي، ومنطقة الأوقيانوس^٢، والمناطق الأكثر تطوراً.
- كانت أفريقيا جنوب الصحراء المنطقة الوحيدة التي شهدت زيادة في عدد وفيات الأمهات بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٥، وذلك نتيجة زيادة عدد المواليد والانخفاض الضئيل في نسبة وفيات الأمهات^٣.

Maternal Mortality and Morbidity: Is Pregnancy Getting Safer for Women? Marge Berer
Volume 15, Issue 30, November 2007, Pages 6-16

جميع الحقوق محفوظة لمجلة قضايا الصحة الإنجابية ©٢٠٠٨

* رئيسة تحرير مجلة قضايا الصحة الإنجابية بالإنجليزية

** تقع منطقة الأوقيانوس بين المحيطين الهادى والباسيفيكي، وتضم ١٤ دولة منها استراليا ونيوزيلاندا وغينيا الجديدة وجزر مارشال وفيجيا والعديد من الجزر الأخرى

*** جميع الأمثلة والاقتباسات الواردة في هذه الافتتاحية مأخوذة من مقالات العدد الانجليزى رقم ٣٠ مجلد ١٥ - نوفمبر ٢٠٠٧. وسوف

توضع علامة ■ على المقالات التي تمت ترجمتها إلى اللغة العربية المنشورة في هذا العدد

الصفحات التالية، إلى جانب ثروة من المعلومات العملية حول محاولات الآخرين لفهم تلك المشكلات والعمل من أجل إيجاد حلول لها.

هل يوجد سبب للاحتفال؟

هناك أسباب عديدة للاحتفال، من بينها: ارتفاع جودة البحوث التي اكتشفت فعالية كبريتات الماغنيسيوم في معالجة التشنجات بسبب تسمم الحمل سواء خلال الحمل أو الوضع؛ والقدرة على السيطرة على النزف الذي يعقب الولادة، وذلك من خلال المعالجة النشطة للمرحلة الثالثة من الولادة بما في ذلك الاستعانة بعقار ميزوبروستول كإجراء وقائي؛ ورعاية الإجهاض الآمن باستخدام الشفط اليدوي لتفريغ الرحم وعقار ميفيبريستون - ميزوبروستول؛ وارتفاع جودة الأدلة المرتبطة بعدد من التدخلات الأخرى الفاعلة، وغير الفاعلة، والضارة في مجال التوليد (جوليا حسين).

**** سوف يُنشر التقرير الكامل في أكتوبر ٢٠٠٧ في:**

Maternal Mortality in 2005: estimates developed by WHO, UNICEF, UNFPA and the World Bank. Geneva: WHO, UNICEF, UNFPA, World Bank, 2007

وفى الوقت نفسه، هناك أسباب أخرى تدعو إلى اليأس. وعلى سبيل المثال، وجدت دراسة حديثة في أوغندا أن أغلب المنشآت الصحية التي كان من المتوقع أن تقدم خدمات جوهرية في مجال التوليد تفتقر إلى الأجهزة الرئيسية، والبنية الأساسية، والمياه الجارية، والكهرباء، وغرف العمليات الجراحية التي يمكن استخدامها فعلاً. وفى الواقع، كانت ٩٧,٢% من المنشآت الصحية التي خضعت للدراسة تفتقر إلى تلك العناصر.^(١)

وتوضح الدراسات نجاح بعض البلدان النامية فى تقليص وفيات الأمهات بشكل هائل منذ عام ١٩٨٧، بما فيها مصر، وهندوراس وماليزيا وسريلانكا وتايلاند (ويندى جراهام وآخرون). ولا يوجد خلاف حول اعتبار التغذية الجيدة والعلاج الفاعل خلال الحمل - فى حالات الأمراض المزمنة مثل الأنيميا، والسكر، وفيرس نقص المناعة البشرية، والسل، والملاريا- علاوة على الإمداد بالرعاية الماهرة، وتيسير الوصول فى الوقت المناسب إلى الرعاية الطارئة فى حالات الولادة عند الضرورة، أفضل طريق لتجنب الوفاة واعتلال الصحة غير الضروريين للنساء والأطفال الرضع حديثي الولادة.

وهنا يُثار السؤال التالى: ما أسباب بطء حركة التغيير نحو الأفضل، وما المشكلة فى البلدان التى لم تشهد أى تحسن، أو شهدت تحسناً محدوداً، أو فى الأماكن التى يزداد فيها الوضع سوءاً؟ ولذا، يضم هذا العدد من "مجلة قضايا الصحة الإنجابية" مزيجاً قوياً من البيانات الكيفية والكمية والبرنامجية التى تركز على مجموعة متنوعة وغنية من الخبرات الميدانية، وتوضح الصواب والخطأ فى سياق العمل وأسباب كل منهما. كما توضح البيانات ما يلى:

- تغيير ما يحدث فى نظم الصحة يُعد تدخلاً اجتماعياً، وليس مجرد تدخلاً تقنياً،
- السياق يمثل أهمية كبيرة،
- ضرورة إدارة عملية تنفيذ التغيير، وضرورة أن نتيج أساليب المراقبة والتقييم أن يتعلم أولئك الذين يخضعون للتقييم، وذلك بهدف حدوث التغيير.

إن البلدان التى تسعى إلى زيادة أمان الحمل ستجد مشكلاتها منعكسة بشكل من الأشكال فى

وبالمثل، وجدت دراسة أجريت في ريف كاراتاكا بالهند (أشا جورج) أنه على الرغم من استطاعة النساء اللاتي عانين من مضاعفات عقب الولادة الوصول إلى عديد من مقدمي الخدمات الصحية، فقد توفين. هذا، مع استمرار ارتفاع مستويات وفيات الأمهات. لماذا؟ يرجع ذلك إلى عدد من الأسباب، نذكر منها بداية: ضعف نظم الصحة، وعدم الاستمرار في الرعاية، وعدم دعم العاملين في مجال الصحة، وعشوائية نظم التحويل، وسوء آليات المساءلة. وعلاوة على ذلك، لم تكن تحدث أى مراجعة لوفيات الأمهات، ولم تكن رعاية ما قبل الولادة والخدمات المؤسسية مرتبطة برعاية ما بعد الولادة أو الرعاية في طوارئ الولادة، كما كان العاملون في مجال الصحة يستخدمون حقناً غير مناسبة دون معالجة الأنيميا أو تعفن الدم. وغالباً ما كان اللوم يوجه إلى العاملين من المستوى المنخفض، أو إلى النساء أنفسهن، دون تناول دور مقدمي الخدمة غير الرسميين. كما ظلت القيود والمشكلات الإدارية الدائمة التي يعاني منها نظام تقديم الخدمة دون حل.

الشعور بالقلق.. أم الانغماس في العمل؟

توجد قائمة عالمية ومعروفة تتضمن الأسباب المباشرة وغير المباشرة لوفيات الأمهات، على الرغم من اختلاف النسب باختلاف السكان. كما ينطبق الشيء نفسه أيضاً على التوصيات المتعلقة بالوقاية والعلاج ونوع الرعاية المطلوبة. لكن الأوراق البحثية الواردة في هذا العدد توضح تعدد أبعاد الأشكال التي تتجلى من خلالها المشكلات، بحيث لا يوجد الشكل نفسه في بلدين. وعلاوة على ذلك، تعتمد الحلول إلى حد كبير على السياق، لأنها تتضمن التفاعل بين الناس وبعضهم البعض، فضلاً عن ردود أفعالهم تجاه السياسة الرسمية

والأهداف البرنامجية (لوفداي بن-كيكانا وآخرون)².

ما هذه المشكلات؟ تتمثل تلك المشكلات، أولاً

وقبل كل شيء، في الفشل في اتخاذ موقف عملي.

"على حين يُحدد غياب العدالة الاجتماعية والاقتصادية -بدرجة كبيرة- مجموعات النساء اللاتي تتعرضن لأعظم المخاطر عندما يحملن؛ فإن غياب العدالة النوعية يسهم في قبول فكرة صرف النظر عن حالات وفيات الأمهات واعتلال صحتهم على اعتبار أنها شديدة الندرة وشديدة التعقيد، ويكاد يكون تغييرها مستحيلاً، كما يصعب قياسها بهدف جذب الاهتمام والاستثمار الجادين. إن اعتبار نسب وفيات الأمهات الهدف الخامس من الأهداف الإنمائية للألفية يشجع على الحديث عن، وعلى إبراز القلق من استمرار وفيات الأمهات، ويسهم في إدراج المشكلة في الخطط الوطنية وعلى "خرائط الطريق". لكن التنفيذ على أرض الواقع يتطلب توفر مستوى من التركيز والالتزام تجاه التغيير المنهجي، وبناء القدرة، والاستثمار بعيد المدى، فضلاً عن التحلي بالصبر الذي نادراً ما تكافئ عليه الممارسة" (لين فريدمان)²

هناك شعور بالقلق فعلاً، و يبدو أن هناك -فجأة- قدرًا

كبيراً منه فى هذه اللحظة. لكننا نحتاج الآن إلى الأموال، وإلى إعطاء المهام لمن يمكنهم النجاح فى تحقيق الأمان خلال الحمل والولادة، فضلاً عن تحقيق الأمان فى حالات الإجهاض أيضاً، مع توجيه الاهتمام الضرورى إلى البلدان الأفريقية التى يزداد فيها الوضع سوءاً.

الافتقار الدائم إلى التمويل

ويقودنا هذا إلى المشكلة الثانية: أى الافتقار الدائم إلى التمويل اللازم للقيام بالمهمة على أكمل وجه. لقد ولت منذ زمن طويل تلك الأيام التى ساد خلالها اعتقاد بأن التدريب المحدود للقابلات التقليديات، دون أى تدخل آخر، يُمثل حلاً. ومع ذلك، ربما كانت خدمات الأمومة فى البلدان النامية بمثابة أكثر الخدمات التى حصلت خلال العشرين سنة الأخيرة على قدر محدود من التمويل، واحتلت مرتبة دنيا من الأولويات التى عرفها العالم.

أُجريت فى ميانمار -وهى واحدة من أفقر بلدان العالم- دراسة استطلاعية حول استخدام القابلات لعقار ميسوبروستول بشكل وقائى حيث يقدمه للأمهات فى أثناء المرحلة الثالثة من الحمل لمنع النزف عقب الولادة. وقد أوضحت الدراسة عدم ظهور حالات النزيف عقب الولادة بين النساء اللاتى وقع عليهن الاختيار سواء بشكل عشوائى أو نظراً لتعرضهن لمخاطر كبيرة (تتين تين هتاي) وقد تجلّى ارتفاع القيمة العملية لهذا التدخل البسيط. والحكومة الآن فى حاجة إلى ١,٥ مليون دولار سنوياً لتوفير أقراص ميسوبروستول اللازمة لتغطية جميع حالات الولادة. وإذا نجحت الحكومة فى الحصول على التمويل المطلوب،

سيكون ذلك بمثابة تقدم رئيسى فى مجال أمان النساء عند الولادة. ولكن، لمن تتجه الحكومة للحصول على هذا التمويل؟

ويقدر التقرير العالمى للصحة لعام ٢٠٠٥ أن زيادة الرعاية الماهرة عند الولادة، بهدف تقليص حالات وفيات الأمهات إلى النصف مع حلول عام ٢٠١٥ فى البلدان الأفقر، من شأنه أن يتسبب فى زيادة تكلفة ميزانية الصحة فى تلك البلدان بما يتراوح بين ٢٢,٠ و١,١٨ دولار للفرد. لكن الرعاية الماهرة عند الولادة ليست سوى جانب واحد من الصورة. إنه مبلغ زهيد، أليس كذلك، قدر ضئيل من الدولارات لتأمين مستقبل أمهات وأطفال العالم؟ لكن مضاعفة هذا الرقم بعملية ضرب حسابية فى عشرة ملايين فرد يومياً، علاوة على تكلفة الجوانب الأخرى التى تسهم فى تحقيق الأمان خلال فترة الحمل، تطرح التساؤل التالى: كيف يمكن إذن الحصول على التمويل؟

وفى واقع الأمر، تشير أحدث التحليلات إلى انخفاض تمويل الهيئات المانحة للخدمات الصحية للأمهات، وهو الأمر الذى يجب تحويله إلى الاتجاه العكسى فى الأساس. ففي عام ٢٠٠٤، جرى إنفاق ما يصل تقديره إلى ١,٩٩٠ مليون دولار على صحة الأمهات والرضع حديثى الولادة والأطفال. ولا يمثل هذا المبلغ سوى ٢% فقط من إجمالى المعونة المقدمة إلى البلدان النامية، وكان يمكن توجيه نسبة كبيرة منه إلى صحة الطفل وليس صحة الأم^(٢). إنه قدر غير كافٍ إلى حد كبير، ويُشكل عقبة أمام أى تفكير نحو تحقيق الهدف الخامس من الأهداف الإنمائية للألفية - أى الهدف المتعلق بصحة الأمهات. وربما تستطيع البلدان العمل بنفسها بشكل أفضل بدون التمويلات الكبرى. ألا يمكن

أن تتجح بعض البلدان على الأقل في التعامل مع هذه المسألة من قلب ميزانياتها الصحية، كما حدث في البرازيل وتايلاند في ما يتعلق بمشكلات الصحة العامة الأخرى؟ إن تحقيق ذلك يقود بالتأكيد إلى زيادة سيطرة البلد على مشكلاته، وربما يسهم في تحقيق استمرارية أكبر على المدى البعيد. على أن ذلك ليس حلاً يسيراً أيضاً. ونجد أن أغلب البلدان الفقيرة في الموارد تكرر أقل من ١٠% من ميزانياتها الوطنية للصحة، وقد تتوفر أو لا تتوفر لديها الإرادة اللازمة للعمل.

يُعد تمويل نظم الصحة اليوم قضية مثيرة للجدل، كما تعرضت نظم الصحة في البلدان الفقيرة الموارد إلى الإساءة والتلاعب إلى حد كبير من جانب من يُطلق عليهم الخبراء العالميون الذين يجبرون تلك البلدان على العمل وفق "مناهجهم". ومن أهم الأمثلة على ذلك: الرسوم التي يدفعها المستخدم، والتي تمول حوالى ٢٠% من الرعاية الصحية في بعض البلدان الفقيرة الموارد. لقد أصبحت حقيقة بديهية الآن أن التكلفة الاقتصادية التي يجب أن تدفعها الأسر الفقيرة لسداد مصاريف علاج مختلف المضاعفات المترتبة على الولادة يمكن أن تكون كارثية. ومع ذلك، تعتمد حالياً كثير من الخدمات الصحية في البلدان النامية على الرسوم التي يدفعها المستخدم لأداء وظيفتها، ناهيك عن المصاريف غير الرسمية المدفوعة إلى مقدمى الخدمة، والذين يتقاضون مرتبات منخفضة إلى حد مروع، على الأقل في القطاع العام. وتُعد الرعاية ما قبل الولادة وفي أثناء الولادة نفسها مثلاً جيداً على ذلك، كما في الصين مثلاً، حيث انخفض التمويل الحكومى للخدمات (أماندا هاريس وآخرون). ويبدو واضحاً أنه من المستحيل استبدال تلك الرسوم بين ليلة وضحاها،

وبالتالى أصبحت رعاية الأمهات قضية خاصة في بعض البلدان، في محاولة لزيادة عدد النساء اللاتي يتوجهن إلى الرعاية الطارئة قبل فوات الأوان ويلدن بمساعدة الزائرات الصحيات الماهرات. وبالنسبة إلى النساء الحوامل و/أو اللاتي في حالة وضع، تتراوح المشروعات التي تم تجربتها من توزيع كوبونات أو عمل إعفاءات على المستوى الفردى أو على مستوى الحى؛ إلى تأمين على أساس المجتمع المحلى وعمل قروض لحالات الطوارئ. أما بالنسبة إلى العاملين في مجال الصحة والمنشآت الصحية، قد أمكن أيضاً تخصيص حوافز مختلفة لتشجيعهم على تقديم رعاية جيدة تجعل النساء يرغبن في الحصول عليها. وعلى سبيل المثال، بدأت غانا في تنفيذ خطة عام ٢٠٠٣ لإعفاء جميع النساء الحوامل من مصاريف الولادة، حيث يمكن لمقدمى الخدمة المطالبة باستعادة عوائد الخدمة المجانية للمستخدمين وفقاً للتعريف المتفق عليها (صوفى وبيترز وآخرون). وقد لاقت آلية الإعفاء قبولاً جيداً، وإن ظلت هناك بعض المشكلات المهمة المتعلقة بإنفاق التمويل واستمراره؛ فضلاً عن المشكلات المتعلقة بوضع الميزانية وعملية الإدارة. ومع زيادة عدد النساء المترددات على المنشآت الصحية تزايد عبء العمل الواقع على كاهل العاملين، وبالتالي أصبح من المهم تخصيص مكافأة للمنشأة وللعاملين. وبعد مرور سنتين، عندما أصبحت الخطة تقف بالكاد على قدميها، بدأ العمل في المشروع الوطنى للتأمين الصحى الذى يستهدف عملياً إدخال غطاء لمجمل رعاية الأمهات الصحية. ولم يكن واضحاً بعد كيفية ملائمة أو إلغاء خطط الإعفاء في سياق ذلك المشروع الوطنى. وعلى الرغم من الفوائد التي يمكن أن تترتب على هذا التحول في مجال السياسة على

المدى البعيد، فإنه سيؤدي بالتأكيد إلى زعزعة استقرار نظام الصحة ذاته، نظرًا لمعاناته من تلك التغيرات في فترة زمنية قصيرة.

وعلاوة على ذلك، ومما يدعو إلى السخرية، أن أسلوب تمويل نظام الصحة الذي ظهر أنه أقل تكلفة وأكثر عدالة - أي نظام الصحة العامة الذي يركز على الضرائب، مع تيسر الوصول إليه في مواقع الرعاية مجانًا - نادرًا ما كانت البلدان النامية تحاول تطبيقه. وبفضل هيمنة اقتصادات الليبرالية - الجديدة على متطلبات الصحة العامة، أصبحت نظم الصحة وتمويلها، في البلدان المتقدمة والنامية على السواء، تخطو خطوات متزايدة على طريق الخصخصة، والقطاع الخاص غير الخاضع للتنظيم، وتحول الصحة إلى سلعة، والفسل في تقوية القطاع العام أو تعزيزه، واستمرار عدم المساواة - الهائلة عادة - في الوصول إلى الرعاية الصحية أو في ما يتعلق بالوضع الصحي.

لقد تأخرت عملية مراجعة أنماط تمويل نظم الصحة؛ ومن الضروري التأكيد على أولوية الرعاية قبل وأثناء وبعد الولادة، ورعاية طوارئ الولادة داخل نظام الصحة لتعزيز الاحتياجات. وقد اقترحت النرويج في فترة مبكرة هذا العام التحرك نحو تعزيز تمويل الهيئات المانحة لنظام الصحة ارتكازًا على النتائج. ومن المؤكد، انطلاقًا من خبرة "تحالف جافى" والصندوق العالمي لمحاربة الإيدز، والسل، والمالاريا، أن هناك نتائج إيجابية لتوجيه التمويل إلى خطط برنامجية تفصيلية، واشتراط تجديد التمويل بإحراز نتائج واضحة. وهو أمر أفضل بالتأكيد من الحصول على كميات ضخمة من الأموال من أجل "دعم الميزانية"

بشكل عام دون وجود شروط؛ وبغض النظر عن دليل على التحسن، كما توضح حالة أوغندا التي لا تزال تعاني - مع الأسف - ارتفاعًا في وفيات الأمهات بدرجة كبيرة.

ومع وضع ذلك في الحسبان، ونظرًا لأن الشراكة التي أقامتتها منظمة الصحة العالمية من أجل صحة الأم والرضيع والطفل لا تسعى إلى أن تكون هيئة تمويل وإنما هيئة للمناصرة فقط، أعتقد أن إنشاء "صندوق عالمي لصحة الأم" يمكن أن يمثل خطوة للأمام. وأنا أتطلع، بطبيعة الحال، إلى أن أتولى بنفسى أمر إنشائه. ومع ذلك، فتقريبًا كل شخص اقترحت عليه الفكرة رفضها تمامًا قائلًا: كلا، كلا، لن نتحدث عن صندوق عالمي مرة أخرى. ولكن، ما هو البديل إذا كنا نهدف للحصول على نتائج؟ لقد كانت هناك محاولات لطرح هذه المناقشة على المستويين الوطنى والدولى منذ فترة طويلة، وأصبحت الآن أكثر إلحاحًا لأن التمويل الحقيقى ظهر فجأة فى الأفق.

فى الخامس من سبتمبر ٢٠٠٧، أعلن عن الشراكة الدولية فى مجال الصحة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فى ميدان الصحة. وكجزء من ذلك، تعهدت النرويج فى ٢٦ سبتمبر بدفع بليون دولار لتقليص وفيات الأمهات والأطفال. ورغم أن صحة الطفل دائماً ما كانت تحصل على أموال ضخمة، فإن تلك المعلومات تُعد أهم أخبار صحة الأم عبر عقود. كيف يُنفق هذا التمويل (وأي تمويل آخر تال)، ومن يتولى مسؤولية إنفاقه، وما النسب التى ستخصص لصحة الأم؛ هذه الأمور لا تزال مطروحة للنقاش ونحن بصدد طبع هذا العدد من المجلة. ونحن نأمل - خلافاً لما حدث مع الشراكة التى أقامتتها منظمة الصحة العالمية من أجل

صحة الأم والرضيع والطفل حتى الآن - ألا يكون التمويل المخصص لصحة الرضع أكثر من التمويل المقدم لصحة النساء اللاتي يلدن هؤلاء الرضع.

تضمنت قائمة التوقعات كل من: المملكة المتحدة، والنرويج، وألمانيا، وكندا، ووكالات الأمم المتحدة، وغيرها من المنظمات الدولية، والعديد من حكومات البلدان النامية، ومؤسسة "جيتس"

وعلى الرغم من ذلك، فإن نجاح أو فشل تلك التغييرات سيكون على المستوى الوطنى، حيث توجد جميع المشكلات الأخرى التى تحافظ على استمرار ارتفاع معدلات وفيات الأمهات واعتلال صحتهم، وحيث تقع أيضاً حلول تلك المشكلات.

تعليم الموليدات الماهرات وتدريبهن

عادة ما تفشل السياسة الوطنية فى إدراج التعليم الشامل والتدريب الإكلينيكي للمهنيين الصحيين الذين سيعملون فى مجال رعاية الأمهات، بما فى ذلك تدريب الموليدات الماهرات والكوادر الأخرى التى تقدم الخدمات للأمهات؛ وهو الأمر الذى اعتبره المشكلة الثالثة فى هذا الصدد. وفى المكسيك، على سبيل المثال، قامت مجموعة بحثية بمراجعة المناهج فى عينة ممثلة من ثلاث مدارس للتعليم والإعداد الإكلينيكي لمرضات الولادة، والقابلات المهنيات، والأطباء العموم (ليزلى كراجين وآخرون). وقد قامت المجموعة بقياس مواد المنهج الدراسى باستخدام مؤشرات المعرفة والقدرة (٢١٤ مؤشراً)، المذكورة فى الخطوط الإرشادية التدريبية التى طرحها الاتحاد الدولى للقابلات والمخصص للزائرات الماهرات.

ووجدت المجموعة أن المنهج الدراسى لمدرسة القابلات لا يغطى سوى ٨٣% من الكفاءات، و٩٣% من المعارف الأساسية، و٨٦% من القدرات الأساسية، مقارنة بالمنهج الدراسى لمدرسة ممرضات الولادة الذى

يغطى ٥٤% و ٥٩% و ٦٤% فقط، ومنهج كلية الطب الذى يغطى ٤٣% و ٦٠% و ٣٦% على الترتيب. أما المنهج الدراسى للأطباء العموم، فقد كان ما يغطيه من مهارات ومعرفة أقل من مناهج المدارس الثلاث. ومع ذلك، يشرف أطباء العموم على أغلب الولادات فى المكسيك. وفى المقابل، توجد مجموعة محدودة فحسب من القابلات المهنيات اللاتي يجرى تدريبهن كل عام؛ كما أن ممرضات الولادة لم يدرجن رسمياً فى نظام الصحة العامة للإشراف على الولادات إلا مؤخراً. وتطرح هذه النتائج ضرورة مراجعة التعليم والتدريب الإكلينيكي لمقدمى خدمات رعاية الأمهات فى كثير من البلدان (إن لم يكن جميعها). والدليل السابق ليس سوى مثال واحد لمحدودية الدعم الموجه لتدريب القابلات الماهرات وممرضات الولادة. وأخيراً، يجب أن يصبح التدريب الشامل حقيقة واقعة من خلال زيادة جودة التدريب وزيادة عدد المؤسسات التى تقدمه. وعلاوة على ذلك، يجب تقييم خطط التدريب التى بدأت فى السنوات الماضية ونشر نتائجها.

توفير رعاية الأمهات القائمة على نتائج مبرهن عليها

ما الخدمات المتاحة والتى يتيسر الوصول إليها، ومدى جودة الرعاية فى إطار تلك الخدمات، التى لا تزال تمثل أحد مجالات الصعوبة الرئيسية، وتعتبر المشكلة الرابعة التى أطرحها. لقد أمكن، بعد عقود من البحث، تطوير مجموعة كاملة من الممارسات المرتكزة على الأدلة فى مجال رعاية الأمومة. على أن الفشل فى تنفيذها، والإصرار على ممارسات لا تركز على الأدلة بل يمكن حتى أن تكون ضارة، لا يزال واسع الانتشار. ونذكر، على سبيل المثال، ما حدث فى أوتار براديش بالهند (باتريشيا جفرى وآخرون)؛ حيث انتشر حقن العضل بمادة أوكسيتوكسين دون إشراف بهدف التعجيل بالولادة فى الولادات المنزلية؛ أساساً من جانب الممارسين الذكور المحليين غير المسجلين والقابلات والممرضات المساعدات. وتشير أيضاً سحر بيطار

ولاورا ويك إلى هذه الممارسة في أثناء الولادة بعدد كبير من المستشفيات العامة التي يجري التحويل إليها في الضفة الغربية المحتلة، كما أشارت إليها أشا جورج التي كشفت عن استخدام العديد من الحقن غير المحددة في ريف كارناتاكا بالهند.

وقد قامت كل من سحر حسن بيطار ولورا ويك بتحديد بعض الممارسات الأخرى غير المناسبة في مجال رعاية الأم أثناء فترة الولادة على النحو التالي: منع النساء من وجود مرافقات معهن، وتقييد حركة الأم، وتكرار الفحوصات المهبليّة، وعدم استخدام كبريتات الماغنيسيوم في حالات تسمم الحمل، كما كان النزف عقب الولادة متكرر الحدوث. كذلك كان عدد القابلات محدودًا إضافة لافتقار المهارات الضرورية وغياب الإشراف الكافي عليهن، مما أدى إلى تدهور كفاءة الرعاية. وتشير المؤلفتان عن حق إلى أن استخدام الممارسات المرتكزة على الأدلة، والتي تروج للولادة الطبيعية، يتسم بأهمية كبيرة في البيئات التي تنتمي فيها النساء إلى عائلات كبيرة العدد، بالإضافة إلى ندرة الموارد.

تعزيز نظام الصحة في مجال الرعاية في حالات طوارئ الولادة

تكمن المشكلة الخامسة في ضعف عمل نظام الصحة ككل، وهو الأمر الذي يقوض حتى الجهود المستمرة لتحسين صحة الأمهات والرعاية الصحية لهن. وهناك حاليًا إقرار بضرورة تعزيز نظام الصحة من جميع الجوانب، على الرغم من قلة النماذج المطروحة حول كيفية القيام بذلك. ويضم هذا العدد من المجلة ورقتين بحثيتين من نيبال، تتناولان نماذج الرعاية في حالات طوارئ الولادة. تحصل خدمات الأمومة على تعزيز في نيبال، ولكن هل ستحتل تلك الخدمات مكانة ذات أهمية في البلدان الأخرى عندما تتدفق "أموال ضخمة" لتعزيز نظم الصحة؟ أو ستقصي رعاية الأم جانبًا (مرة أخرى)، مع ما يصاحب ذلك من إحباط معتاد؟

لقد حصلت نيبال، منذ عام ١٩٩٧، على دعم تقني يركز على الأدلة بهدف تعزيز نظامها الصحي على مستوى الأحياء للارتقاء بالرعاية في حالات طوارئ الولادة. ونجح مشروع السنوات الخمس، الذي يغطي ١٥% من البلد، في تحقيق زيادة يبلغ متوسطها ١,٣% سنويًا في مجال تلبية الاحتياجات إلى الرعاية في حالات طوارئ الولادة، وصولاً إلى ١٤% بمنشآت الصحة العامة في الأحياء التي شملها المشروع عام ٢٠٠٤ (اليسون ديمبو راث وآخرون). لقد شهدت البنية الأساسية والأجهزة تحسينات، لكن التحديات الكبرى تمثلت في استمرار التشغيل، وتوفير طبيب ماهر، فضلاً عن توفر الدم والتخدير. وفي ثلاثة أحياء، تولت الممرضات الحاصلات على تدريب إضافي في حالات الطوارئ مسؤولية ٧٠% من إجراءات تلك الحالات. وهو ما يُعد إنجازًا جيدًا لمقدمات الخدمة من المستوى المتوسط. وقد تولت كثير من الأوراق البحثية -في إطالة- تلخيص وصف أو عرض برامج مماثلة نجحت في تدريب الإكلينيكين من غير الأطباء، علاوة على القابلات، في موزبيق ومالاوي وتانزانيا بغية توفير العمليات الجراحية الطارئة في حالات الولادة بأمان وبتكلفة أقل في المناطق الريفية التي لا يتوفر فيها الأطباء.

لا يزال النقص في الموارد وفي عدد العاملين عقبة رئيسية في نيبال، وخاصة في المناطق الريفية. ويهدف الدعم التقني (كارول باركر وآخرون) إلى تبني المؤسسات لحزمة تشمل الحد الأدنى من الخدمات الجوهرية للأمهات، والربط بين تطوير السياسة المرتكزة على الأدلة وتعزيز نظام الصحة. وقد أدى إلى دعم التخطيط بعيد المدى، والعمل باتجاه توفير المولدات الماهرات لكل حالات الولادة، وتوفير نقل الدم الآمن، وتدريب العاملين، وبناء قدرات الإدارة، وتحسين نظم المتابعة، واستخدام المؤشرات العملية، والارتقاء بالحوار بين النساء ومقدمي الخدمة حول

جودة الرعاية، وزيادة العدالة والنفاذ على مستوى الحى ... وغير ذلك كثير. كما أن تيسر الوصول إلى خدمات الولادة الآمنة فى حالات طوارئ الولادة يتنامى أيضاً بخطوات متسارعة منذ تقنين الإجهاض.

الإفراط وليس الندرة

من المفترض أن أسباب وفيات الأمهات واعتلال صحتهن فى معظم البيئات التى تمثل فيها مشكلة، ترجع غالباً إلى توافر قدر قليل جداً من الاحتياجات مثل: النقود، والتدريب، والموارد البشرية، والإمدادات والأجهزة، ووسائل المواصلات، وطرق المرور ... إلخ. على أن المشكلة السادسة -بدأت تظهر خلال العقد الأخير وما بعده- مشكلة "الإفراط" فى مجال رعاية الأمهات، ليس فى البلدان الغنية فحسب وإنما فى بلدان أخرى أيضاً. فمسألة الإفراط فى إجراء العمليات القيصرية و"شق العجان" أثناء الولادة مثارة منذ فترة طويلة، وربما كانت البرازيل^(٣) أكثر البلدان اجتهاداً فى دراسة تلك الموضوعات. وقد برزت مسألة الإفراط فى استخدام الموجات فوق الصوتية -أحياناً باعتبارها الشكل الوحيد لرعاية ما قبل الولادة، وأحياناً بوصفها وسيلة لزيادة دخل لمقدمي الخدمة بالقطاعين العام والخاص- كمشكلة فى ثلاثة بلدان: سوريا^(٤) وفيتنام^(٥) بل والصين (آماندا هاريس وآخرون). وفى بعض مناطق الصين، نجد تزايداً لتطبيق الولادة الطبيعية (زيادة التدخل الطبى والتقنى) بالمقارنة بمعظم البلدان الأخرى؛ كما جرت إعادة تعريف الولادة المهبلية الطبيعية باعتبارها "خطراً يجب مواجهته من خلال زيادة التدخلات الروتينية". هذا هو معكوس نموذج المستقبل؛ ولكن فى نظام صحى تفقده بشكل

متزايد آليات السوق فإننا نجد ما يلى:

".... فى بلد يطبق اقتصاد الليبرالية-الجديدة

فى مجال الصحة، ولكن فى ظل سياسات تنظيمية حكومية غير متطورة، يتعرض من يملكون قدرة دفع تكاليف رعاية الأمهات إلى مجموعة جديدة من المخاطر الصحية تأتى من أولئك الذين يهدفون إلى الربح. وعلى الرغم من أن المجتمعات الفقيرة قد تفتقر إلى إمكانات الوصول إلى الخدمات الأساسية، فإن المجموعات الاجتماعية الاقتصادية الأكثر ثراء قد تواجه مخاطر زيادة اعتلال صحة الأمهات ووفياتهن بسبب الإفراط فى استخدام التدخلات التى يمكن تجنبها" (آماندا هارس وآخرون).

وبالتالى، من الضرورى أن تتفحص البلدان المختلفة مدى ماسببه زيادة معدلات وأنماط التدخل فى الولادة الطبيعية من انتكاسات فى جودة الرعاية، وربما اعتلال الصحة أيضاً الذى يمكن تجنبه، بغية محاولة الوصول إلى توازن صحى.

دمج خدمات فيروس نقص المناعة البشرية والأمومة الآمنة

إن تحقيق هدف الأمم المتحدة بتقليل عدوى فيروس نقص المناعة البشرية بمعدل ٥٠% مع حلول عام ٢٠١٠ يتطلب حصول ٨٠% من كل النساء الحوامل، اللاتى يتيسر لهن الوصول إلى رعاية ما قبل الولادة، على خدمات الوقاية من نقل فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل. وعندما راجعت اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية حالات ٧١ بلداً فى عام ٢٠٠٥، وجدت أن سبعة بلدان منها فقط تسير على

الطريق نحو تحقيق هذا الهدف. لقد زاد غطاء الوقاية من نقل فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل من ٧% عام ٢٠٠٤ في ٥٨ بلدًا إلى ١١% عام ٢٠٠٥ في ٧١ بلدًا (شو لو وآخرون). ومع ذلك، ففي البلدان التي لديها بيانات، وعددها ٣١ بلدًا، أفادت ٢٨% فقط من النساء اللاتي حصلن على المضادات القهقرية للوقاية من نقل فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل بأنهن حصلن أيضًا على العلاج بالمضادات القهقرية حفاظًا على صحتهم. إن تحقيق أهداف الأمم المتحدة - وهو المشكلة السابعة - يتطلب تدخلات جوهرية والتزامًا من أجل تعزيز الخدمات الصحية للأم والطفل، وبالإضافة إلى توفير العمالة والنظم الصحية للانتقال من المشروعات الرائدة إلى المنهج اللامركزي المتكامل.

تواجه خدمات صحة الأم نقصًا في الموارد البشرية والمالية، مما يؤثر في قدراتها على إدراج الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية. إن كلاً من برامج فيروس نقص المناعة البشرية وبرامج صحة الأم تحصل عادة على مساعدات مالية وتقنية موجهة، ولا تضع كل منها الأخرى في الحساب (نيل دروس وأنا نولان). على أن المقترحات التي قدمتها بعض البلدان عام ٢٠٠٧ إلى "الصندوق العالمي لمحاربة مرض الإيدز والسل والمالاريا" تضم إعداد برامج في مجال الصحة الجنسية والإنجابية، بحيث تؤثر أيضًا على فيروس نقص المناعة البشرية، بما في ذلك تقديم خدمات بعينها للأمهات. وهو ما يمكن اعتباره نموذجًا للبلدان. وعلاوة على ذلك، أوضحت خبرات بوتسوانا وكنيا ورواندا إمكانية إحراز تقدم عندما يعمل الالتزام الوطني وزيادة الموارد على تمكين رعاية الأم والرضع من مواجهة فيروس نقص المناعة البشرية.

الإجهاض غير الآمن: بطولة مستمرة

تتمثل المشكلة الثامنة في الإجهاض غير الآمن. فقد وجدت ورقة بحثية - **ستُنشر قريبًا بمجلة لانست** - أن عام ٢٠٠٣ شهد ما يبلغ تقديره ٤٢ مليون حالة إجهاض عمدي، مقارنة إلى ٤٦ مليون حالة في عام ١٩٩٥. كما بلغ معدل الإجهاض العمدي في العالم ٢٩% لكل ١٠٠٠ امرأة في الفترة العمرية ١٥-٤٤ سنة عام ٢٠٠٣، منخفضًا من ٣٥% عام ١٩٩٥. وفي عام ٢٠٠٣، كانت ٥٣% فقط من كل حالات الإجهاض العمدي قانونية، بما في ذلك أغلب حالات الإجهاض في البلدان المتقدمة. ويمكن القول إن جميع حالات الإجهاض تقريبًا في أفريقيا وأمريكا اللاتينية لا تزال غير آمنة، كما هي الحال أيضًا في ثلثي حالات الإجهاض في آسيا (ما عدا شرق آسيا)، بل حتى ١٠% من الحالات في أوروبا. كما أن حوالي ١ من ٥ حالات حمل في العالم انتهت بالإجهاض^(٦).

ويبدو أن الوفيات الناجمة عن الإجهاض غير الآمن تتخفض ببطء. لكن في الأماكن التي لا تتيح الإجهاض بشكل قانوني تشهد سنويًا دخول ما يقدر بحوالي ٥ ملايين امرأة إلى المستشفيات للعلاج من مضاعفات الإجهاض غير الآمن. وبالمقارنة، تندر في البلدان المتقدمة المضاعفات الناجمة عن عمليات الإجهاض والعلاج بالمستشفى^(٧). وفي أثناء كتابتي هذا المقال، جرى تصويت في نيكاراغوا للإبقاء على الإجهاض غير قانوني بالكامل، مع معاقبة النساء اللاتي يجرين الإجهاض - وكذلك مقدمو تلك الخدمة - بعقوبة الحبس. أما الأطباء الذين يثبت قيامهم بعملية إجهاض، فسوف تُلغى تصاريح مزاولة العمل الطبي لمدة تتراوح بين سنتين وخمس سنوات. ونحن نتوقع زيادة وفيات الأمهات نتيجة زيادة عمليات الإجهاض غير الآمن في

نيكاراجوا، فضلاً عن زيادة عدد مقدمي الخدمة الذين يتمتعون خوفاً عن مساعدة النساء اللاتي يعانين من مضاعفات.^(٨) إنها حالة انتكاسة مروعة. وفي شيلي، نجد أن الإجهاض غير قانوني أيضاً، حتى لو كان من أجل إنقاذ حياة المرأة أو صحتها. ويؤدي هذا الوضع إلى خلق معضلات جديدة تؤثر على كل من النساء والأطباء (بوني شيرد وليديا كاسس بيسيرا). ومع ذلك، ربما شهدت حالات الإجهاض انخفاضاً منذ عام ١٩٩٠، نتيجة زيادة استخدام موانع الحمل وانخفاض الخصوبة. كما انخفض أيضاً معدل الوفيات والمضاعفات، على الرغم من أن مستشفيات شيلي لا تزال تستخدم التوسيع والكحت لعلاج الإجهاض غير المكتمل.

وتقدم إطلالة في هذا العدد من المجلة موجزاً لورقة بحثية من أوروغواي، حيث مضاعفات الإجهاض تتسبب في ٢٩% من جميع وفيات الأمهات، مقارنة بالرقم العالمي الذي يبلغ ١٣%. في أحد المستشفيات العامة في مونتيفيديو، كان الإجهاض غير الآمن يتسبب في ٤٨% من كل وفيات الأمهات، مما أدى إلى قيام مجموعة من أطباء أمراض النساء والولادة في عام ٢٠٠٤ بتطوير برنامج "مبادرة الصحة العامة ضد الإجهاض غير الآمن"، وحظي رسمياً فيما بعد بدعم وزارة الصحة. يقدم المستشفى استشارات لجميع النساء الحوامل غير الراغبات في الحمل أو اللاتي يعتبرن أنفسهن معرضات لخطر الإجهاض غير الآمن. ويُعتبر إنهاء الحمل قانونياً في الحالات التي تؤكد الموجات فوق الصوتية أنه لا يتجاوز عدة أسابيع. أما في حالات الحمل التي لا تنطبق عليها معايير الإجهاض القانونية، يتم إعطاء النساء معلومات دقيقة حول المخاطر النسبية التي قد تترتب على استخدام أساليب الإجهاض

المختلفة. وتتضمن تلك المعلومات الجرعات الصحيحة من عقار ميسوبروستول. كما يجري تشجيع النساء على زيارة المستشفى مرة ثانية، إما لمتابعة الإجهاض أو للحصول على رعاية ما قبل الولادة. في حالات الإجهاض غير المكتمل، قد يوفر لهن أسلوب الشفط لتفريغ الرحم (في البداية، مثل ذلك ٣٠% من الحالات التي استخدم فيها عقار ميسوبروستول، لكنه انخفض إلى ١٨% مع استمرار البرنامج)، والإمداد بوسيلة فعالة لمنع الحمل. لم يسجل المستشفى، منذ بداية البرنامج، أي حالات لوفيات الأمهات أو لمضاعفات حادة.^(٩)

البحوث، والمتابعة، والمراجعة

يضم هذا العدد من المجلة خمس ورقات بحثية مكرسة للبحوث والمتابعة والمراجعة، وتقدم جميعها أمثلة ممتازة على أسباب احتياج البلدان المختلفة إلى بيانات عالية الجودة، علاوة على كيفية استخدامها لتحسين الخدمات، حتى مع الموارد المحدودة. إحدى الورقات البحثية من البرازيل تدرس التغيرات التي حدثت في مستويات وأنماط وفيات الأمهات في برنامج بوكو، مقارنة ببيانات عامي ١٩٩٤ و ٢٠٠٣ (ساندرا فالونجويرو الفس) توضح مدى التحسن المتحقق. لقد انخفضت وفيات الأمهات في الدولة بمعدل ٣٠% على مدار عشر سنوات، لكن مستوى سوء تصنيف وفيات الأمهات ظل يُمثل مشكلة، كما ظلت ظروف الإجهاض غير القانونية عاملاً مهماً يسهم في الوفيات المقترنة بالإجهاض.

تقدم الورقة البحثية الثانية من البرازيل تلخيصاً لعدد من الدراسات حول الإفلات من الموت أو الاعتلال الحاد في صحة الأمهات، والدروس المستفادة. يُعتبر

تغير المفهوم وتطوره المتسارع، وزيادة تكرار الحالات المتاحة للدراسة، فضلاً عن إمكانية إجراء مقابلات مع الناجيات من المضاعفات الحادة، من الأمور التي تؤكد أهمية دراسة الاعتلال الحاد في صحة الأمهات بهدف الإسهام في إرشاد الجهود المحلية الرامية إلى تقليص وفيات الأمهات، بما في ذلك متابعة التقدم المتحقق، وإعداد المسوح الوبائية، والمتابعة المنهجية لكفاءة الرعاية الصحية" (خوزيه جيلهارم سيكاتي وآخرون) [5]

يستعين نظام متابعة رعاية الأمهات في بوتسوانا -والذي تأسس عام ١٩٩٨- بأسلوب مراجعة وفيات الأمهات واعتلال صحتهم لوضع التحسينات على مستوى تقديم الخدمة (كيتشوكيل دنتيل موجوبى وآخرون). وتتولى اللجنة الوطنية لمراقبة وفيات الأمهات تحليل البيانات التي تجمع من عمليات المراجعة والمسوح المختلفة لفترة ما قبل الولادة، باستخدام مؤشرات العملية. وفي عام ٢٠٠١، ترددت ٧٠% من النساء الحوامل على رعاية ما قبل الولادة في بوتسوانا، لكن إمكانات الوصول إلى الرعاية في حالات طوارئ الولادة كان متفاوتاً. وفي عام ٢٠٠٦، أصبحت ٢٨ منشأة صحية من المنشآت التي تضم خدمات الأمومة، وخضعت للمسح، تقدم خدمات الولادة طوال ٢٤ ساعة. لكن خدمات المعمل وغرفة العمليات ونقل الدم كانت محدودة، كما كانت مهارات إنقاذ الحياة متوفرة لدى ٥٠% فقط من الأطباء و ٦٧% فقط من القابلات. وعلى الرغم من أن المضادات الحيوية كانت متاحة بدرجة كبيرة، فقد كان هناك نقص في سلفات الماغنيسيوم، وعقار ديازيبام، والتوكسينات*، وأدوات الشفط اليدوي لتفريغ الرحم.

- تستخدم كيرينات المغنسيوم لعلاج التشنجات في حالات تسمم الحمل، ويستخدم عقار ديازيبام ، والأوكسيتوسكات ل (المحررة)

في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥، أدخل استخدام أسلوب التحريات السرية على المستوى الوطني لمعرفة وضع وفيات الأمهات ومراجعة الرعاية المقدمة للنساء اللاتي أفلتن من الموت بكل منشأة صحية في ١٢ بلداً في المنطقة التابعة للمكتب الإقليمي الأوروبي لمنظمة الصحة العالمية (البرتا بيكاسي وآخرون). كانت مولدوفا أول من طبق عملية المراجعة، وضمت الورقة البحثية وصفاً تفصيلياً لإعداد المراجعة وتنفيذها بعد ذلك. تضمن ذلك عقد ورشة عمل تقنية لإعداد خطط تفصيلية، والتدريب على كيفية تيسير المراجعة وتنفيذها، بالإضافة إلى إصدار إرشادات إكلينيكية يمكن على أساسها الحكم على نتائج نوعي المراجعة (وفيات الأمهات، والإفلات من الموت) وقد قامت مستشفيات مولدوفا الثلاثة الأساسية، والتي تُحال إليها الحالات المختلفة، بتنفيذ عمليات مراجعة حالات الإفلات من الموت، كما اجتمعت اللجنة الوطنية التي أنشأتها وزارة الصحة لمباشرة التحريات السرية مرتين. كما شرعت عديد من البلدان الأخرى في عمليات مماثلة، لكن التقدم قد يظل بطيئاً بسبب استمرار مخاوف المهنيين الصحيين بشأن العقوبات التي يمكن أن تتخذ ضدهم في حالة وفاة إحدى الأمهات أو أحد الأطفال الرضع تحت رعايتهم، وهو الأمر الذي كان يشكل تهديداً حقيقياً في الفترة السوفيتية السابقة.

درساً مستقى من دراسة أخرى أجريت في جنوب أفريقيا (لينا سوزان توماس وآخرون)^٢

"بناء منظمة للتعليم يقتضى بناء مجموعة مهارات أساسية لكل العاملين في مجال الصحة، وخلق ثقافة جديدة للمتابعة والتقييم، بما في ذلك التقييم الذاتى الدورى؛ كما يجب استخدام البيانات فى موقع جمعها. ويمكن أن يؤدى تغيير خطوط تقديم التقارير بين مديرى البرنامج ومسؤولى الأحياء إلى تطوير التنسيق بين مختلف السلطات، مع ضرورة تعزيز أسلوب تقييم العاملين، وترقياتهم، ومكافأاتهم. إن الهيئات المتخصصة التى تشرف على مناهج التدريب، والمؤسسات التى تمنح التدريب، والمؤسسات التى تقدم التمويل للتدريب والتنمية يجب أن تقبل التحدى المطروح أمام تطوير نظم الصحة، مع تجنب الاقتصاد على تعزيز تدخلات برنامجية محددة فحسب".

وفى الوقت نفسه، يُعد دور الأسرة والمجتمع المحلى جانباً اجتماعياً من جوانب صحة الأمهات ووفياتهن، وهو جانب من المعادلة عادة ما يتم إهماله. لقد قام برنامج الأمومة الآمنة فى نيبال بتنفيذ مشروع لجمع المعلومات بالمجتمع المحلى، وهو

وأخيراً، هناك بحث ممتاز (كارين إلبرو وآخرون) يحدد حالات وفيات الأمهات بين النساء المهاجرات من القرن الأفريقى المقيمت فى السويد. كان هدف البحث يتمثل فى التحقق من أسباب حالات الوفاة، وما إذا كانت مصنفة باعتبارها حالات وفيات أمهات فى سجل أسباب الوفاة بالسويد. وقد أمكن العثور على عديد من الحالات الجديدة والمحتملة لوفيات الأمهات. وانتهت الورقة بالتوصية بضرورة توجيه مزيد من الاهتمام لرفع كفاءة القابلات والمولدرات الأوروبيات -على المستويين الثقافى والطبى- اللاتى يقدمن الرعاية إلى الأمهات غير الأوروبيات المهاجرات، بحيث يمكن فى الوقت المناسب تحديد أسباب وفيات الأمهات التى اختفت فى أوروبا، مثل الإصابة بالسل، وبالتالى يمكن إنقاذ حياة النساء.

تقليص وفيات الأمهات يُعد تدخلاً اجتماعياً وليس مجرد تدخل تقنى

"لا تُعد البرامج الرامية إلى تحسين صحة الأمهات مجرد تدخلات تقنية، لكنها تدخلات اجتماعية أيضاً، ويجب تقييمها باستخدام مناهج جرى تطويرها لتقييم التدخلات الاجتماعية المعقدة التى تهدف إلى إحداث تغيير. لقد تحددت عالمياً مكونات البرامج الفاعلة؛ ومع ذلك، فإن السياق شديد الأهمية لكى يتحقق محلياً ما ثبت أنه ممكن فى مكان آخر (لوفداى بن-كيكانا وآخرون).

تجدر قراءة هذه الفقرة مرات ومرات -مثل التعويذة- حتى يبدأ معناها فى الاتضاح. وربما تلخص هذه الفقرة أهم درس يقدمه هذا العدد من المجلة، ارتكازاً على دراسات أجريت فى بلدان متباينة مثل: بنجلاديش، وروسيا، وجنوب أفريقيا، وأوغندا. وفى ما يلى نقدم

مشروع جدير بالحاكاة (راث

وآخرون). وسوف يظل التغيير

بطيئاً، فى أحسن الأحوال، وستستمر

وفيات النساء الأكثر عرضة للخطر؛

حتى يقبل -وما لم يقبل- المعنيون

بالأمر فى المجتمع بضرورة وجود

رعاية جيدة فى مرحلة ما قبل

الولادة، وتوفر الولادة الآمنة فى

المستشفى/ العيادة، وتيسر إمكانات

السعى للحصول على المساعدة

الفورية عند حدوث مضاعفات،

ووجود وسائل جيدة للوصول إلى

الموقع.

المسألة الجوهرية: تهمين النساء

تكمن المسألة الجوهرية، فى أن

تقليص وفيات الأمهات هو أمر يتعلق

بتقدير قيمة النساء. ولعل أكثر

التعليقات المؤثرة فى هذا العدد هو ما

قالتة أم فلسطينية تبلغ من العمر ١٧

عاماً عند سؤالها عن كيفية علاجها

ومعاملتها فى أثناء فترة الولادة (سحر

البيطار وويك): "الحمد لله، لم

يصيحوا فى وجهى"، كما لو أن ذلك

جعل كل ما عداه مقبولاً.

إن حالة ٥٣٦,٠٠٠ امرأة توفين

وهن يتألمن عام ٢٠٠٥ وحده، دون

ضرورة؛ لا تزال تتكرر.

"تموت النساء فى ربيع شبابهن:

للنساء أهمية كبيرة فى المجتمع

وللاقتصاد؛ إنهن أسباب وجود الجيل

القادم؛ كما يشكلن أكثر من نصف قوة

العمل... إن استمرار تلك المستويات

المرتفعة من وفيات الأمهات والرضع

يُعد فشلاً جماعياً على المستوى

العالمى" (ويندى جراهام وآخرون).

الحاجة إلى القيادة

وفقاً لدراسة تاريخية حول فاعلية

"مبادرة الأمومة الآمنة" منذ بدايتها،

خلصت الباحثتان جيرمى شيفمان

وستيفانى سميث إلى أن الناشطات

يواجهن أربعة تحديات سياسية:

- تجاوز الخلافات ليكون لهن

صوت موحد يتسم بالمصداقية أمام

القادة السياسيين على المستويين

الدولى والوطنى.

- بناء مؤسسات فاعلة لمساندة

المبادرة والحفاظ على استمراريتها.

- طرح القضية جماهيرياً بشكل

يقنع القادة السياسيين بأولويتها.

- تطوير روابط قوية مع مبادرات

البلدان التى تشهد ارتفاع وفيات

الأمهات".^(١٠)

قائمة المراجع:

1. Mbonye AK, Mutabazi MG, Asimwe JB. Declining maternal mortality ratio in Uganda: priority interventions to achieve the Millennium Development Goal. *International Journal of Gynecology and Obstetrics* 2007;98:285–90.
2. Powell-Jackson T, Borghi J, Mueller DH, et al. Countdown to 2015: tracking donor assistance to maternal, newborn and child health. *Lancet* 2006;368:1077–87.
3. Diniz SG, Chacham AS. “The cut above” and “the cut below”: the abuse of caesareans and episiotomy in São Paulo, Brazil. *Reproductive Health Matters* 2004;12(23):100–10.
4. Bashour H, Hafez R, Abdulsalam A. Syrian women’s perceptions and experiences of ultrasound screening in pregnancy: implications for antenatal policy. *Reproductive Health Matters* 2005;13(25):147–54.
5. Gammeltoft T, Nguyen HT. The commodification of obstetric ultrasound scanning in Hanoi, Viet Nam. *Reproductive Health Matters* 2007;15(29):163–71.
6. Sedgh G, Henshaw S, Singh S, et al. Induced abortion: a global reality with avoidable risks. *Lancet* 2007 (In press).
7. Singh S. Hospital admissions resulting from unsafe abortion: estimates from 13 developing countries. *Lancet* 2006;368:1887–92.
8. Loa’isiga Lo’pez L. Abortoterapéutico continuara’ penado. *La Prensa*. 13 September 2007. At: www-usa.laprensa.com.ni/archivo/2007/septiembre/13/noticias/ultimahora/215429.shtml
9. Briozzo L, Vidiella G, Rodríguez F, et al. A risk reduction strategy to prevent maternal deaths associated with unsafe abortion. *International Journal of Gynecology and Obstetrics* 2006;95:221–26.
10. Shiffman J, Smith S. A protracted launch: the first two decades of the global safe motherhood initiative. Used at a maternal mortality consultation called by the MacArthur Foundation, 7 May 2007. (Unpublished)

وفيات الأمهات ورعاية الأمومة ١٩٩٠ - ٢٠٠٥

إنجازات متفاوتة ولكنها هامة

إقبال شاه* لال ساي**

ترجمة: إيمان محمود

الملخص:

لا تزال وفيات الأمهات هي السبب الأعظم للوفيات بين النساء في سن الإنجاب في العديد من البلدان. وتوضح بيانات الدراسات المنشورة والمسوح الصحية الديموغرافية، أن التقدم الحادث في خفض وفيات الأمهات بشكل عام بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٥ تقدم متواضع. وكان عدد وفيات الأمهات عام ٢٠٠٥ حوالي ٥٣٦,٠٠٠ حالة وفاة، وقدرت نسبة وفيات الأمهات ٤٠٠ حالة وفاة لكل ١٠٠,٠٠٠ مولود حي، مقارنة بعدد ٤٣٠ حالة في عام ١٩٩٠. وقد حدثت بالفعل انخفاضات مهمة في شرق آسيا (٤% سنوياً) وفي شمال أفريقيا (٣% سنوياً). وكانت النسبة الأعلى لوفيات الأمهات ونسب الوفيات موجودة في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب شرق آسيا، بينما كانت منخفضة في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية/منطقة الكاريبي. من بين ٥٣ دولة تتوفر عنها بيانات، هناك ١١ بلدًا قامت فيها أقل من ٢٥% من النساء بأربعة زيارات لمتابعة الحمل على الأقل. تمت ٦٣% من الولادات على أيدي أشخاص ذو مهارة؛ من ٤٧% في أفريقيا إلى ٨٨% في أمريكا اللاتينية/منطقة الكاريبي. واستطاعت ١٦ دولة -من بين ٢٣ دولة تتوفر عنها بيانات- الوصول الى ما يقل عن ٥٠% من مستوى رعاية طوارئ الولادة الموصى بها. أما رعاية ما بعد الولادة فلم تتلقاها سوى ٦١% فقط من النساء اللاتي ولدن في المؤسسات الصحية في ٣٠ من البلدان النامية، وعدد أقل كثيرًا من النساء اللاتي ولدن بالمنزل. وتشترك البلدان التي توجد بها تصل فيها نسبة وفيات الأمهات الى ٧٥٠ لكل ١٠٠,٠٠٠ مولود حي أو أكثر في وجود مشاكل الخصوبة المرتفعة والحمل غير المخطط له، وضعف البنية التحتية للصحة مع محدودية الموارد وانخفاض العدد المتاح من العاملين بالصحة. ويمثل المضي قدما في هذا الشأن مهمة هائلة.

Maternal Mortality and Maternity Care from 1990 to 2005: Uneven but Important Gains. Iqbal H Shaha Lale Say November 2007; 15(30): 17-27

الكلمات المفتاحية:

وفيات الأمهات، رعاية ما قبل الولادة، القائمين على الولادة المهرة، رعاية طوارئ الولادة، رعاية ما بعد الولادة، توفر موانع الحمل

* عالم بقسم الصحة الإنجابية والبحوث ، منظمة الصحة العالمية جنيف، سويسرا. البريد الإلكتروني shahi@who.int

** مدير طبي ، قسم الصحة الإنجابية والبحوث ، منظمة الصحة العالمية جنيف، سويسرا

تعرف وفاة الأم على أنها "موت المرأة أثناء الحمل أو خلال ٤٢ يوماً من انتهاء الحمل، بغض النظر عن مدة الحمل أو مكانه، الناتجة عن أى سبب يتعلق بالحمل أو عن مفارقة الحمل له، أو بطريقة التعامل مع الحمل، لكن ليس لأسباب ناتجة عن الحوادث العرضية أو غير المقصودة". وقد تكون أسباب وفيات الأمهات إما مباشرة، مثل مضاعفات الولادة للحمل، الولادة أو النفاس؛ أو غير مباشرة، مثل وجود أمراض قبل الحمل أو حدوث مرض أثناء الحمل وأدى الحمل إلى تحوله إلى الأسوأ. وتعرف الوفيات المتعلقة بالحمل أنها "موت المرأة أثناء الحمل أو خلاله ٤٢ يوم من انتهاء الحمل، بغض النظر عن سبب الوفاة".^(١) وقد أشار التقسيم العالمي العاشر للأمراض إلى أن الإجراءات الحديثة للأبقاء على الحياة قد تؤدي إلى تأخير الوفاة. ولذلك تم إدخال فئة جديدة لوفيات الأمهات المتأخرة، وعرفت "موت المرأة بأسباب مباشرة أو غير مباشرة متعلقة بالولادة في الفترة التي تلي ٤٢ يوم ولكن أقل من عام بعد انتهاء الحمل". لا يمكن تطبيق تعريف وفيات الأمومة عندما لا نتكمن من معرفة السبب الدقيق للوفاة. ولذلك فإنه يوجد تدنى في تسجيلات وفيات الأمهات بصفة عامة حتى في البلدان التي يوجد بها نظم جيدة نسبياً للتسجيلات الحيوية وحفظ السجلات. ومن المرجح بشكل خاص أن تُغفل وفيات الأمهات أثناء الحمل المبكر.

تعرف نسبة وفيات الأمهات على أنها وفيات الأمهات لكل ١٠٠,٠٠٠ مولود حي، وهي المقياس الأكثر شيوعاً لتبيان وفيات الأمهات. وهي أيضاً أحد القياسات المستخدمة لمتابعة التقدم في إنجاز الهدف الخامس من الأهداف الإنمائية للألفية، ألا وهو تحسين صحة الأمهات. يوجد أيضاً قياس بديل، وهو معدل وفيات الأمهات، أى عدد وفيات الأمهات لكل ١,٠٠٠ امرأة في سن الإنجاب. ويأخذ قياس خطر وفيات الأمهات طوال حياة البالغين في اعتباره كل من احتمال حدوث

الحمل واحتمال الموت كنتيجة لهذا الحمل، تراكمياً عبر سنوات الإنجاب للمرأة.

لا زالت وفيات الأمهات تمثل السبب الأعظم لوفيات النساء في عمر الإنجاب في العديد من البلدان. أشارت أحدث التقديرات في عام ٢٠٠٥ إلى أن حوالي ٥٣٦,٠٠٠ امرأة قد ماتت من مضاعفات الحمل، إنجاب الأطفال أو الإجهاض الغير آمن (جدول ١).^(٢) وقد قدرت نسبة وفيات الأمهات ب ٤٠٠ لكل ١٠٠,٠٠٠ مولود حي وقدر احتمال التعرض للخطر طوال الحياة بحالة واحدة لكل ٩٢. وتتفاوت نسب وفيات الأمهات عبر مناطق العالم ولا تتناسب مع تعداد النساء في سن الإنجاب في هذه المناطق. إذ تحدث تقريباً نصف وفيات الأمهات (٢٧٠,٠٠٠) في أفريقيا جنوب الصحراء، حيث يقيم ١٠% فقط من كل النساء العالم في سن الإنجاب (١٥-٤٩ عام) في عام ٢٠٠٥. وتقدر وفيات الأمهات في جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء معا بحوالي ٤٥٨,٠٠٠ (تمثل ٨٦%) من وفيات الأمهات على مستوى العالم، علي الرغم من أن النساء في سن الإنجاب في المنطقتين تمثلان ٢٢% من النساء في سن الإنجاب في عام ٢٠٠٥. ونسبة وفيات الأمهات في أفريقيا جنوب الصحراء ٩٠٠ لكل ١٠٠,٠٠٠ مولود حي وأيضاً تمثل نسبة (خطر وفيات الأمومة طوال حياة البالغين) النسبة الأعلى في العالم واحد إلى اثنين وعشرون مع إضافة احتمال وفاة أنثى تبلغ من العمر ١٥ عام نتيجة لأسباب أمومية. وتشير مقارنة ذلك بنسبة وفيات الأمهات في المناطق المتقدمة والتي تبلغ ٩ وخطر وفيات الأمومة طوال حياة البالغين والتي تبلغ حالة واحدة لكل ٧,٣٠٠ إلى أن الحمل في أفريقيا جنوب الصحراء قد يؤدي لفقد النساء لحياتهن مئة مرة أكثر من احتمال حدوث ذلك في البلاد المتقدمة (١٠٠=٩/٩٠٠). ويكون خطر وفيات الأمومة طوال حياة التراكمي ٣٣٢ مرة أعلى لدي النساء في أفريقيا

جنوب الصحراء مقارنة بالنساء في المناطق المتطورة (٣٣٢=٢٢/٧٣٠٠). ربما لا يوجد مؤشر آخر يوضح مثل هذه الدرجة العالية من عدم العدالة عبر مناطق العالم.

الاتجاهات العالمية لوفيات الأمهات

يصعب الإجابة عن التساؤل الذي يُطرح كثيراً عن إذا كان هناك انخفاض في وفيات الأمهات عبر الوقت أم لا، وذلك بسبب التغيير في طريقة التقدير ومدى توفر البيانات والتحديثات المختلفة للتقديرات العالمية المقارنة عن وفيات الأمهات والصادرة عن منظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان. هذا بالإضافة إلى هامش واسع من عدم التأكد من تلك التقديرات، مما يقام من صعوبة المقارنة. تحديث التقديرات العالمية لوفيات الأمهات ٢٠٠٥ - التي ساهم في إعدادها كل من منظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان والبنك الدولي - (٢) تصدت لهذا السؤال من خلال تطبيق نفس المنهجية على المعلومات من سنة ١٩٩٠ و ٢٠٠٥ (جدول ٢). وبشكل عام كان التطور في انخفاض وفيات الأمهات متواضع؛ وكان الانخفاض بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٥ ٥,٤%، أو ما يعادل ٠,٤% لكل عام أثناء تلك الفترة (جدول ٢). حدث انخفاض هام في وفيات الأمهات في كل من منطقة شرق آسيا (٤% لكل عام) وشمال أفريقيا (٣% لكل عام). وحدث تقدم ضئيل في المنطقتين اللتين تحتويان نسبياً على معدلات وأعداد مرتفعة لوفيات الأمومة وهما، أفريقيا جنوب الصحراء وغرب آسيا وجنوب آسيا حيث تراوحت التغيرات السنوية بين ٠,١%، ١,٢% و ١,٦% على التوالي بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠٠٥. لتحقيق الهدف الخامس من الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، فإننا في حاجة إلى تغيير سنوي يبلغ ٥,٥% (٢) إلا أنه لم يمكن الوصول بعد لهذا

المعدل لا على المستوى العالمي أو الإقليمي. ومع ذلك فقد انخفضت نسبة وفيات الأمهات إلى النصف في عدد من البلدان، وتشمل بنجلاديش، الصين، ماليزيا، تايلاند وسيريلانكا في فترة قصيرة نسبياً. (٣)

ونظراً لوجود تباينات ضخمة بين البلدان في مصادر البيانات، نوع ودرجة اكتمال المعلومات المتاحة وحجم النقص في المعلومات؛ فقد تم اللجوء إلى مقارنة تقوم على التوفيق بين البيانات المأخوذة من مصادر مختلفة لعمل تقديرات ٢٠٠٥ (٢) وقد استمدت البيانات عن وفيات الأمهات في ٦٥ بلداً من سجلات البيانات الحيوية، مع احتمال أن تكون هذه البيانات جيدة أو ضئيلة القيمة أو عدم التأكد من تحديد سبب الوفاة؛ وقد جمعت البيانات في ٢٨ دولة أخرى من خلال منهج السؤال المباشر للأخوات والأقارب المستخدمة في المسوح الصحية الديموغرافية للأسر في المنازل؛ في أربعة بلدان من دراسات وفيات سن الإنجاب، وفي ١٣ بلداً من مسوح الأمراض، وعينات من التسجيلات، ومن التعداد السكاني أو الدراسات الخاصة. أما بالنسبة لباقي البلدان (٦١ بلداً)، والتي لا يوجد لديها بيانات وطنية، عن وفيات الأمهات فقد تم استخدام نموذج إحصائي للتنبؤ بالتقديرات. وقد تم تدقيق التقديرات عند الضرورة لمراعاة احتمالات وجود تقارير أقل من الواقع الفعلي. (٢) على الرغم من اعتبار هذه المنهجية في تحديد نسبة وفيات الأمهات الأكثر ملاءمة، إلا أن وجود هامش واسع من عدم التأكد من تلك التقديرات الرتبطة بكل من اختلاف مصادر المعلومات ونموذج التنبؤ يحد من القدرة على مقارنة نسب وفيات الأمهات عبر مجموعات البلدان التي تتبع إستراتيجيات مختلفة في عمل تقديراتها.

توفر المسوح الصحية والديموغرافية مصدراً بديلاً للبيانات عن وفيات الأمهات، وعن غيرها من المؤشرات الصحية والسكانية الأخرى، وهي مهمة بشكل خاص في حالة ضعف نظم التسجيلات الحيوية

وحيثما تحدث العديد من الوفيات خارج النظام الصحي. تعرف وفيات الأمهات في هذه البحوث على أنها أي وفاة تحدث أثناء الحمل أو الولادة أو أثناء الشهرين التاليين للولادة أو إنهاء الحمل وتقدر نسب وفيات الأمهات من سؤال الأحياء من أخوات المتوفيات (وتعرف بـ "طريقة الأختية") وتستخرج هذه المعلومات من مستجبي المسح في مجموعات من الأسئلة عن الأم البيولوجية للمواليد الأحياء. وقد سمحت هذه المعلومات بوضع بيانات الوفيات والمواليد في سياق زمني، وسمحت لنا بحساب معدلات الوفاة المرتبطة بالجنس والمجموعات العمرية في فترة زمنية محددة. تقدير نسب وفيات الأمهات باستخدام بيانات المسوح الصحية الديموغرافية، عادة ما تعود إلى تاريخ يسبق إجراء المسح بسبع سنوات. ومن ثم فإن، معظم البيانات التي قمنا بتحليلها في هذه الورقة تشير إلى عام ٢٠٠٠ أو ما قبله. وتوجد جوانب قصور أخرى لبيانات المسوح الصحية الديموغرافية، حيث تبنى التقديرات على إفادات النساء والمعرضة لأخطاء عملية استرجاع المعلومات، بما في ذلك، الإفادات الناقصة، أو الإفادات غير الصحيحة.. وقد ثبت فعلياً أن طريقة "الأختية" في المسوح تؤدي إلى تسجيل أدنى للمستوى الحقيقي لوفيات الأمهات^(٤٥)؛ ويجب أن يكون حجم العينة كبير عند استخدام هذه الطريقة لتقدير وفيات الأمهات، ويكون فاصل الثقة في هذه الحالة ذو مدى واسع نسبياً. ومع ذلك تسمح هذه البيانات بالمقارنة عبر الأنماط المختلفة نظراً لوجود القياس والتصميم المعياري.

من بين ٤٢ دولة من الدول النامية التي توفرت عنها بيانات عن وفيات الأمهات من خلال المسوح الصحية والديموغرافية، كانت وفيات الأمهات أكثر من ٥٠٠ امرأة لكل ١٠٠,٠٠٠ مولود حي في ٢٢ دولة (جدول ٣).^(٢) وكانت أعلى نسب لوفيات الأمهات في أفريقيا جنوب الصحراء، حيث فاقت نسبة وفيات الأمهات ٥٠٠ حالة وفاة لكل ١٠٠,٠٠٠ مولود حي في ١٩ بلداً من ٢٧ بلداً لديها بيانات المسوح الصحية

الديموغرافية. من بين الدول النامية المشار إليها سابقاً، توجد في تشاد حالياً أعلى نسبة لوفيات الأمهات: ١,٠٩٩ لكل ١٠٠,٠٠٠ مولود حي، بينما تمثل جنوب أفريقيا أقل نسب وفيات الأمهات في منطقة جنوب الصحراء الأفريقية: ١٥٠ لكل ١٠٠,٠٠٠ مولود حي. وكانت نسب وفيات الأمهات منخفضة بشكل عام في أمريكا اللاتينية وجزر البحر الكاريبي، ماعداً في هايتي حيث كانت النسبة ٥٢٣ لكل ١٠٠,٠٠٠ مولود حي. أما أقل نسبة لوفيات الأمهات في الدول النامية فكانت في الأردن (٣٥ لكل ١٠٠,٠٠٠ مولود حي).

الرعاية أثناء الحمل

تعتبر الرعاية أثناء الحمل مكون مهم لصحة الأم وهي تغطي مجموعة من الأنشطة تشمل التنقيف الغذائي، والتطعيم ضد التيتانوس و الملاريا، ومعلومات عن فيروس نقص المناعة البشرية، وخدمات متابعة المضاعفات المحتملة. ويمكن لمجموعة التدخلات التي تتم أثناء فترة رعاية الحمل أن تسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في خفض وفيات الأمهات. وتوصي منظمة الصحة العالمية بأربع زيارات لمتابعة الحمل على الأقل مع المهنين الصحيين المؤهلين (طبيبة أو ممرضة أو قابلة) أثناء الحمل الطبيعي. وقد حصلت أقل من ٢٥% من النساء اللاتي ولدن أطفال أحياء في الثلاث سنوات السابقة لعمل المسح في ١١ بلد من بين ٥٣ دولة لديها بيانات عن زيارات متابعة الحمل في المسح الديموغرافي الصحي (بنجلاديش وكمبوديا ونيبال واليمن وبوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر ورواندا والسنغال)، على أربع زيارات على الأقل لمتابعة الحمل مع طبيبة أو ممرضة أو قابلة مدربات وذلك أثناء آخر حمل لهن (جدول ٤). وبصفة عامة، هناك تزايد في نسبة النساء اللاتي حصلن على الأقل على أربع زيارات لمتابعة الحمل. ومع ذلك، فقد انخفضت نسبة من تتابعن الحمل في بعض البلدان. وكانت اندونيسيا أكثر البلدان التي حدث فيها ذلك، من ٦٦% في عام ١٩٩٧ إلى

٤٥% في ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣.

الولادات التي تمت على أيدي أشخاص مدربين

قد صاحب أيضا نسبة من الولادات التي تمت على أيدي ملازمين صحيين مهرة حدوث نسبة من وفيات للأمهات. وانخفضت نسبة وفيات الأمهات إلى النصف في بعض البلدان المتقدمة في آخر القرن التاسع عشر نتيجة لوجود رعاية تخصصية في توليد النساء متوفرة عند الولادة.^(٣) يعتبر وجود المولد الماهرة مؤشراً أساسياً لمتابعة مدى تقدم أى بلد في تحقيق الهدف الخامس من الأهداف الإنمائية للألفية. النسب العالمية المرجوة لحدوث الولادات بحضور ملازمون صحيين مهرة هي ٨٠% بحلول عام ٢٠٠٥، ٨٥% بحلول عام ٢٠١٠ و ٩٠% بحلول عام ٢٠١٥.

يشير تعبير "مشرفون مهرة على الولادة" إلى "المهنيين الصحيين المعتمد، مثل القابلة والطبيبة أو الممرضة، اللاتي حصلن على تدريب متخصص على المهارات الضرورية للتعامل مع الحمل الطبيعي (بلا مضاعفات)، والولادة والفترة التالية للولادة مباشرة، وفي التعرف على وعلاج والإحالة في حالة وجود مضاعفات للأم أو المولود".^(٧) يُعتبر وجود الملازم الماهر للولادة هام جدا ولكن ليس دائما شرطاً كافياً لتحقيق الولادة الآمنة. ونحتاج أيضا وجود تسهيلات في الإحالة قادرة على تحديد مضاعفات الولادة.

وقد أشرف أفراد صحيون مهرة على حوالي ٦٣% من كل الولادات^(٨)؛ كانت النسبة ٩٩% في البلدان المتقدمة مقارنة بنسبة ٥٩% في البلدان النامية. وقد لوحظ وجود اختلافات جديرة بالاهتمام بين الأقاليم: ٤٧% في أفريقيا، ٦١% في آسيا، ٨٠% في أوشيانا، ٨٨% في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، و ٩٩% في أوروبا وشمال أمريكا. ويوجد المزيد من التنوع داخل الإقليم الواحد، على مستوى الأقاليم الفرعية والبلدان. على سبيل المثال، كانت أدنى نسبة لوجود ملازمين مهرة أثناء الولادة في كل الأقاليم الفرعية في أفريقيا في

شرق أفريقيا (٣٤%) وغرب أفريقيا (٤٠%). أما في آسيا، فكانت أدنى نسبة في جنوب وسط آسيا (٤٤%). وتتميز أفريقيا جنوب الصحراء ليس فقط بأقل تغطية لحضور الولادات بأشخاص صحيين مهرة، ولكن أيضا بعدم وجود أى تقدم في هذا المؤشر الهام عبر الحقبة من ١٩٩٠ - ٢٠٠٠. وتوضح دراسة حديثة أن التقدم في نسبة الولادات على أيدي ملازمون مهرة، قد تم تحقيقه في كل المناطق الفرعية النامية، وكان ذلك بشكل بارز في شرق آسيا، جنوب شرق آسيا وشمال أفريقيا. وعلى النقيض، لا يوجد تقدم يُذكر في أفريقيا جنوب الصحراء (جدول ٥)، حيث كانت التغطية ٣٩,٤% في عام ١٩٩٠ و ٣٩,٨% في عام ٢٠٠٠.^(٩)

تظهر بيانات المسح الصحي الديموغرافي في بنجلاديش، تشاد، هايتي، مالي، موزمبيق، نيبال، النيجر، أوغندا؛ أنه من بين النساء اللاتي ولدن في السنوات الثلاث السابقة للمسح، تلقت أقل من ٢٥% منهن مساعدة طبية (طبيب) أو ممرضة أو قابلة مدربات^(٦). وكان عدد الملازمون المهرة للولادة منخفضاً بشكل استثنائي في نيبال (١٢%)، وفي بنجلاديش وتشاد (١٥% لكل منها). وقد لوحظ وجود تزايد في نسبة الولادات التي حضرها الملازمون المهرة، من خلال نتائج مسحين يفصل بينهما خمس سنوات. وكان وجود ملازمين مهرة للولادة شبه كلى (٩٧ - ١٠٠%) في الأردن، كازاخستان، جمهورية الكيرجيز، توركيمنستان وأوزباكستان. وكانت الزيادة في وجود ملازمون مهرة أثناء الولادة خلال مدة خمس سنوات تقريباً ٢٣ نقطة مئوية في المغرب، و ٢١ نقطة مئوية في فيتنام، و ١٩ نقطة مئوية في ناميبيا، و ١٦ نقطة مئوية في مصر و ٩ نقاط مئوية في الهند. أما في نيبال وبنجلاديش، حيث تتم أغلب الولادات في المنزل، فتُقدر الزيادة ب ٣ نقاط مئوية على مدى مدة خمس سنوات. ومع ذلك شوهد انخفاض في نسبة الملازمين المهرة للولادة في اندونيسيا، من ٥١% في عام ١٩٩٧ إلى ٤٣% في عام ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣، وفي

موزمبيق من ٤١% في ١٩٩٧ إلى ٢١% في ٢٠٠٣، وفي أوغندا من ٣٥% في عام ١٩٩٥ إلى ١٨% في عام ٢٠٠٠ - ٢٠٠١. ويجب دراسة أسباب هذا الانخفاض حتى يمكن أن نعكس الاتجاه.

رعاية حالات الطوارئ في الولادة

تعانى حوالي ١٥% من النساء في كل مكان من المضاعفات أثناء الحمل أو الولادة أو في فترة بعد الولادة، ومن ثم، يجب أن تكون خدمات حالات طوارئ الولادة متاحة للحيلولة دون وفيات الأمهات. وعلى الأغلب، لا تتوفر هذه الخدمة في الأماكن التي تفتقر إلى الموارد، وهذا النقص يمثل السبب الأساسي لارتفاع مستوى وفيات الأمهات. ويوضح جدول ٦ مدى توفر المستوى المطلوب لرعاية طوارئ الولادة بالنسبة لحجم السكان من خلال تحديد الاحتياجات في ٢٣ دولة من الدول النامية.^(١٠) وقد وجد أنه في ١٦ من هذه الدول لم يتحقق سوى أقل من ٥٠% من المستوى الموصى به.

عناية بعد الولادة

تحدث أغلب وفيات الأمهات في الفترة منذ الثلاث شهور الأخيرة للحمل وحتى الأسبوع الأول بعد الولادة أو الإجهاض.^(٣) وقد أظهر تقرير حديث مبنى على بيانات المسح الديموجرافي الصحي، أن ٦١% فقط من النساء اللاتي ولدن في المرافق الصحية في ٣٠ بلدًا ناميًا قد تلقين رعاية ما بعد الولادة،^(١١) وتكون النسبة أقل من ذلك بكثير في الأماكن حيث تحدث أغلب الولادات في المنزل، فعلى سبيل المثال تلقت ١١% فقط من النساء في إثيوبيا على رعاية بعد الولادة، ٢٧% في بنجلاديش و ٢٨% في نيبال. وحتى بين هؤلاء اللاتي قمن بعمل فحص بعد الولادة، أغلبهن قمن بذلك بعد ثلاث أو أربع أيام من الولادة وكان خارج المرافق الصحية، في الواقع يجب أن يكون فحص بعد الولادة خلال الأربع وعشرين ساعة بعد الولادة، ويجب أن تتلقاه جميع النساء اللاتي وضعن.

خفض معدلات وفيات الأمهات من خلال استخدام

وسائل منع الحمل

بوجه عام، توجد علاقة عكسية بين وجود تغطية شاملة لرعاية الحمل، الولادة وفترة بعد الولادة ونسبة وفيات الأمهات. ومع ذلك، فقد حدث في بعض البلدان انخفاض في نسب وفيات الأمهات بالرغم من وجود تغطية صحية محدودة وعدم وجود تقدم واضح في هذه المؤشرات. ففي بنجلاديش على سبيل المثال، انخفضت نسبة وفيات الأمهات بنسبة ٢٢% خلال ١٢ عام لتصل إلى ٣٢٠ لكل ١٠٠,٠٠٠ مولود حي في الفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠٠ رغم أن ٩٠% من الولادات لا تزال تتم بالمنزل، ورغم افتقار المهنيين الصحيين أو أفراد العائلة الذين يقدمون المساعدة يفتقرون إلى المهارة^(١٢). وقد يُعزى هذا التقدم بشكل جزئي لزيادة استخدام وسائل منع الحمل في هذه الفترة وما نتج عنه من انخفاض في الخصوبة وانخفاض في عدد الأحمال غير المخطط لها. وتظهر نسب وفيات الأمهات الاخطار التي قد تتعرض لها المرأة متى حدث الحمل، لكن زيادة استخدام موانع الحمل يؤثر مباشرة على معدل وفيات الأمهات لكل ألف امرأة في سن الإنجاب وكذلك الخطر طوال الحياة لوفيات الأمومة، عبر خفض عدد الأحمال. وقد قُدر في عام ٢٠٠٠، أنه كان من الممكن تفادي ٩٠% من الوفيات المتعلقة بالإجهاض و ٢٠% من الوفيات والمرضات المتعلقة بالولادة على مستوى العالم، عن طريق استخدام النساء الراغبات في تأجيل الحمل أو التوقف عن الإنجاب لطرق مؤثرة لمنع الحمل.^(١٣) لازال استخدام وسائل منع الحمل الحديثة منخفض (٢٠%) في أفريقيا جنوب الصحراء، ولا تزال معدلات الخصوبة مرتفعة (خمس أطفال لكل امرأة) في نفس البلدان التي توجد فيها أعلى نسب لوفيات الأمهات. وقد أعربت ٢٤% من النساء المتزوجات في هذه المنطقة، عن حاجتهن غير الملباة بالنسبة لوسائل منع الحمل،^(١٤) وتموت حوالي ٣٠,٠٠٠ امرأة سنويًا

الخاتمة

استطاعت بنجلاديش، الصين، مصر، ماليزيا، رومانيا، سريلانكا، وتايلاند خفض نسبة وفيات الأمهات فيها في وقت قصير نسبياً، عبر استخدام طرق واتجاهات مختلفة. وقد عرف رونغمانز وآخرون (٣) الإستراتيجيات التي استخدمتها كل من هذه البلاد وساهمت في خفض نسبة الوفيات، وهي تشمل جعل قوانين الإجهاد أقل تشدداً في رومانيا، التحكم في الأمراض المعدية في سريلانكا، زيادة معدل استخدام موانع الحمل في بنجلاديش، وتوسيع فرص الحصول على الرعاية بالمستشفى ورعاية القبالة في مصر، هوندوراس، ماليزيا وتايلاند.

وقد زادت نسبة الولادات التي تتم على أيدي مهنين صحيين مهرة، في كل المناطق ماعدا أفريقيا جنوب الصحراء؛ إلا أن تأثير ذلك على وفيات الأمهات لم يكن كبيراً. وقد وجدت دراسة تم نشرها حديثاً مستخدمة بيانات منظمة الصحة العالمية عن ١٨٨ بلداً، أن وجود الملائمون المهرة في الولادة لم يكن مصحوباً بانخفاض ذو دلالة في نسبة وفيات الأمهات حتى يصل مستوى تغطية الرعاية الصحية إلى حوالي ٤٠%، وكذلك لم تكن أربعة زيارات أو أكثر لمتابعة الحمل مرتبطة بأي انخفاض في نسبة الوفيات حتى وصلت نسبة التغطية إلى حوالي ٦٠% (١٨) وبشكل عام، كانت المكاسب فيما يتعلق بخفض وفيات الأمهات متواضعة، وما زالت معدلات التقدم الحالية بعيدة عن تحقيق الهدف الخامس من الأهداف الإنمائية للألفية. (١٩) ونحتاج إلى مضاعفة الجهود وتعدد اتجاهاتها. وتبرز هذه المراجعة للبيانات المتاحة مدى ضخامة المهمة التي لا تزال أمامنا لخفض وفيات الأمهات.

ملاحظة

الآراء المعروضة هنا تعبر عن رأي كاتب المقال ولا تعكس بالضرورة موقف منظمة الصحة العالمية الشكر

نشكر بإمتنان التعليقات الهامة والنصيحة من اليزابيث

السمات العامة للبلدان ذات المستويات المرتفعة أو

المنخفضة لوفيات الأمهات

تتشابه البلدان الخمس (تشاد، الكونجو، غينيا، مالاوي، رواندا) - التي توجد فيها نسب وفيات الأمهات ٧٥٠ لكل ١٠٠,٠٠٠ مولود حي والتي لديها بيانات حديثة من المسح الصحي الديموجرافي - في العديد من الملامح والخصائص، فجميعها فقيرة اقتصادياً، ولديها نقص في العمالة الصحية، ولديها مستويات مرتفعة من الخصوبة والحمل غير المخطط له (باستثناء تشاد وغينيا) ومستويات عالية لحمل المراهقين (ماعدا في رواندا). كما أن مستوى انتشار موانع الحمل الحديثة منخفض (ماعدا في مالاوي) التي يرتفع فيها استخدام موانع الحمل نسبياً مقارنة بالبلدان الأربعة الأخرى (جدول ٧). وقد تراوح عدد الولادات الحديثة التي ساعد فيها مهنيون مهرة بين ١٥% في تشاد و ٨٥% في الكونغو. وقد لوحظ نمط مشابه من التباين الواسع فيما يتعلق بمؤشر " أربع زيارات على الأقل لمتابعة الحمل" بين النساء اللاتي ولدن في السنوات الثلاث السابقة للمسح.

ويوجد تباين أكبر في المؤشرات الاجتماعية، الاقتصادية ومؤشرات الصحة الإنجابية بين البلدان النامية ذات المستويات المنخفضة نسبياً لوفيات الأمهات (جنوب أفريقيا، ناميبيا، المغرب، بنجلاديش، الصين) (جدول ٨). ومع ذلك، باستثناء بنجلاديش، تتمتع تلك البلدان بوضع اقتصادي أفضل، وبنية تحتية أقوى مقارنة بالبلدان التي لديها ارتفاع في نسب وفيات الأمهات. وبالمثل، فإن مستويات الخصوبة، وحمل المراهقات والحمل غير المخطط له منخفضة مقارنة بالبلدان ذات النسب المرتفعة لوفيات الأمهات. وتمثل ناميبيا استثناء ملحوظاً، حيث أن ٤٥% من الأحمال غير مخطط لها و ٢٢% من النساء يعانين من عدم تلبية احتياجاتهن لوسائل منع الحمل.

قائمة المراجع:

1. World Health Organization. International Statistical Classification of Diseases and Related Health Problems. 10th Revision. Geneva: WHO, 1992.
2. World Health Organization, UNICEF, UNFPA, World Bank. Maternal mortality in 2005: estimates developed by WHO, UNICEF, UNFPA, and World Bank. Geneva: WHO, 2007. (In press)
3. Cited in Ronsmans C, Graham WJ. Maternal mortality: who, when, where, and why. *Lancet* 2006;368(9542):1189–200.
4. Hill K, El Arifeen S, Koenig M, et al. How should we measure maternal mortality in the developing world? A comparison of household deaths and sibling history approaches. *Bulletin of World Health Organization* 2006;84:173–80.
5. Stanton C, Abderrahim N, Hill K. An assessment of DHS maternal mortality indicators. *Studies in Family Planning* 2000;31:111–23.
6. Vadnais D, Kols A, Abderrahim N. Women's lives and experiences: changes in the past 10 years; Calverton MD: ORC Macro, 2006.
7. World Health Organization. Making pregnancy safer: the critical role of the skilled attendant. Joint statement by WHO, ICM and FIGO. Geneva: WHO, 2004.
8. World Health Organization. Proportion of births attended by a skilled attendant: 2007 updates. Factsheet. Geneva: Department of Reproductive Health and Research, WHO, 2007.
9. Stanton C, Blanc AK, Croft T, et al. Skilled care at birth in the developing world: progress to date and strategies for expanding coverage. *Journal of Biosocial Science* 2007;39(1):109–20.
10. Paxton A, Bailey P, Lubis SM, et al. Global patterns in availability of emergency obstetric care. *International Journal of Gynecology and Obstetrics* 2006;93(3):300–07.
11. Fort AL, Kothari MT, Abderrahim N. Postpartum care: levels and determinants in developing countries. DHS Comparative Reports No.15. Calverton MD: Macro International, 2006 .
12. Koenig MA, Jamil K, Streatfield PK, et al. Maternal health and care-seeking behaviour in Bangladesh: findings from a national survey. *International Family Planning Perspectives* 2007;33(2):75–82.
13. Collumbien M, Gerressu M, Cleland J. Non-use and use of ineffective methods of contraception. In: Ezzati M, Rodgers A, Rodgers A, et al, editors. *Comparative Quantification of Health Risks: Global and Regional Burden of Disease Attributable to Selected Major Risk Factors*. Geneva: WHO, 2004. p.1255–320.
14. Sedgh G, Hussain R, Bankole A, et al. Women with unmet need for contraception in developing countries and their reasons for not using a method. New York: Guttmacher Institute, 2007.
15. World Health Organization. *Unsafe Abortion: Global and Regional Estimates of the Incidence of Unsafe Abortion and Associated Mortality in 2000*. 5th ed. Geneva: WHO, 2004.
16. World Health Organization. *World Health Statistics 2007*. Geneva: WHO, 2007.
- Accessed 3 September 2007. www.web.worldbank.org
17. World Bank. Data and research. At:
18. McClure EM, Goldenberg RL, Bann CM. Maternal mortality, stillbirth and measures of obstetric care in developing and developed countries. *International Journal of Gynecology and Obstetrics* 2007;96:139–46.
19. Hill K, Thomas R, AbouZhar C, et al. Global estimates of levels and trends in maternal mortality: 1990–2005. *Lancet* 2007. (Forthcoming)

تحسين صحة الأمهات: السعي لتطبيق أفضل الممارسات

لفداي بين كيكانا^أ باربرا ماكبيك^ب جوستين بارخرست^ج

ترجمة علياء فؤاد

ملخص

من غير المرجح أن يحدث انخفاض في وفيات الأمهات برغم توفر التدخلات رخيصة التكلفة الفعالة التي تعتبر جزءاً من السياسة الرسمية. تستطلع هذه المقالة الأسباب القائمة على بحث في مجال خدمات الولادة في بنجلاديش وروسيا وجنوب إفريقيا وأوغندا. يوضح نموذج الاستجابات الديناميكية البسيط أن مفتاح فهم تحديات التطبيق يكمن في الاستجابات الانعكاسية والمعقدة والديناميكية لموظفي الصحة وأعضاء المجتمع تجاه السياسات والبرامج. وتعتبر هذه الاستجابات "ديناميكية" في ذلك حيث إنها تنشأ بسبب قوى من داخل النظام ومن خارجه، ومن ثم تبذل قواها الخاصة. إن هذه الاستجابات تسفر عن تباين بين نظام الصحة المتصور في السياسة، وما يتم تطبيقه من قبل موظفي الصحة وما يعانيه المستفيدون. كما أن البرامج التي تهدف إلى تحسين صحة الأم ليست برامج فنية فحسب ولكن اجتماعية أيضاً ويجب أن توضع من هذا المنظور موضع التقدير والاهتمام، واستخدام الوسائل التي تم تطويرها لتقييم التدخلات الاجتماعية المعقدة والتي تهدف إلى إحداث التغيير.

وقد تم عالمياً تعريف عناصر البرامج المؤثرة. إلا أنه في سبيل الحصول على نتائج الأعمال، تتباين أهمية المقام. وبالتالي، يحتاج المستشارون الفنيون إعطاء "الاستشارة" على نحو أكثر إتقاناً، ويجب تدريب مديري البرنامج المحلي على إجراء التعديلات المحسنة للبرنامج بشكل متواصل، ويجب توثيق التفاصيل الخاصة بالعملية، وليس مجرد المخرجات التقييمات.

Improving Maternal Health: Getting What Works To Happen

Loveday Penn-Kekana, a Barbara McPake, Justin Parkhurst

November 2007;15(30):28-37

الكلمات المفتاحية: خدمات الأمومة، الأنظمة الصحية، تدخلات التغيير الاجتماعي، الاستجابات الديناميكية، بنجلاديش، روسيا، جنوب إفريقيا، أوغندا.

أ. باحث، مركز السياسة الصحية، كلية الصحة العامة، جامعة ويتواتر سrand، جوهانسبرج، جنوب إفريقيا، البريد الإلكتروني: [loveday.penn-](mailto:loveday.penn-kekana@nhls.ac.za)

kekana@nhls.ac.za

ب. مدير، المعهد الدولي للصحة والتنمية، جامعة كوين مارجريت، إيدنبيرج، المملكة المتحدة

ج. محاضر في السياسة الصحية، وحدة السياسة الصحية، كلية لندن للنظافة العامة والطب الاستوائي، لندن، المملكة المتحدة

ففى صحة الأمهات، هناك مجموعة من التدخلات المؤثرة الواضحة التى من شأنها تخفيض معدل وفيات الأمهات. والعديد من تلك التدخلات جزء من السياسة الرسمية، تقريباً فى كل الأماكن التى تحتاج لوجودها. ولكن فى الممارسة، هناك إقرار -وبشكل أكبر فى البلدان ذات الدخل القليلة أكثر من الدول ذات الدخل المرتفعة- بأن التدخلات المقصودة لا تقدم بشكل فعال فى المواقع التى تحتاجها. ومن ثم فإن مجرد تنقيح حزمة التدخلات لتحقيق أفضل مزيج من التدخلات الفعالة لا يعالج هذه المشكلة.

أحد العوامل التى غالباً ما تساهم فى عدم تقديم التدخلات المخطط لها بشكل فعال هو الإخفاق فى استثمار موارد كافية. وهو ما يعنى ضمناً أن المدخلات لن تكون متوافرة مادياً. أن قلة أعداد المشرفين المهرة على الولادة، كما أبرزها كوبلينسكي^(٧) تقدم مثالاً على هذا الفشل، والذى من الواضح أنه واسع النطاق. وبناء عليه فإن الدعوة للمزيد من الموارد دعوة مناسبة. وقد يتم توزيع المدخلات بشكل سيئ، الفرد أو الجماعة المقرر لهم الحصول على التدخل، الموظف الصحى المؤهل لتنفيذ التدخل والأدوات واللوازم المطلوبة، حيث إن جميع هذه الأشياء مطلوب توافرها فى المكان والزمان نفسيهما وذلك لتقديم التدخل المحتمل بشكل فعال. وقد لا تتواجد الثلاث فى آن واحد بسبب إخفاق فى أنظمة النقل والإمداد وفرص التدريب غير الكافية وسوء استراتيجيات تقديم الخدمات المقررة والعوامل الأخرى القادرة على الحل التقنى. ومرة أخرى، تعتبر المشورة الخاصة بهذه الأمور من الخبراء الفنيين من الأشياء المفيدة.

بيد أنه توجد العديد من الأمثلة المتكررة للفشل فى الحفاظ على فعالية الاستراتيجيات أو تقديمها للمجموعات المقصودة برغم توافر المدخلات والموظفين المدربين تدريباً مناسباً فى المكان والزمان

فى السنوات الثلاث الماضية، كان هناك عدد من المنشورات المهمة حول صحة الأمهات، منها تقرير الصحة العالمى ٢٠٠٥، وتقرير فريق العمل حول صحة الأطفال وصحة الأمهات عن "تغيير الأنظمة الصحية من أجل النساء والأطفال"، وسلسلة مجلة لانسيت حول بقاء الأمهات.^(٧-١) وقد مثلت تلك المنشورات إسهاماً قيماً، حيث وفرت ملخصاً للتفكير الراهن الحالى بين الخبراء البارزين فى هذا المجال حول أسئلة من نوع لماذا لم نحقق تقدماً فيما يتعلق بتقليل وفيات الأمهات، وما الذى يجب القيام به لتغيير الوضع.

فى أحدث سلسلة صادرة عن مجلة لانسيت، ركزت إحدى الإسهامات على "البدء بما نجح"^(٧-١)، بينما ركزت مساهمة أخرى على "الشروع فى ترقية الرعاية المهنية الماهرة"^(٧). وتشدد هذه الإسهامات على ضرورة الاستثمار فى صحة الأمهات وعناصر حزمة رعاية الأمومة. على سبيل المثال، تقدم هذه الإسهامات دليلاً على أن الإستراتيجية المتمركزة على المراكز الصحية التى توفر الرعاية أثناء الوضع سوف يكون لها الأثر الأكبر على وفيات الأمهات، والحاجة لرفع كفاءة القوة العاملة فى مجال رعاية الأمهات. أشار كل من كامبل وجراهام إلى أن "الاستراتيجيات ستعمل إذا كانت مجموعات العناصر فعالة، وإذا حققت الوسائل المستخدمة لتوزيعها تغطية كبيرة للمجموعة المستهدفة" (رسائل هامة، ص ١٢٨٤)

فى نهاية برنامج بحوث نظام الصحة الذى استغرق خمس سنوات فى بنجلاديش وروسيا وجنوب إفريقيا وأوغندا، والذى مثلت خدمات صحة الأمهات البؤرة الأساسية له، خرجنا باستنتاج هام هو أن تلك الحجة تحتاج إلى أن تتغير رأساً على عقب. بدلاً من ذلك، هناك حاجة لمزيد من التركيز على مبدأ أن الاستراتيجيات لن تعمل إذا لم يتم الحفاظ على فعالية عناصر الحزمة المقدمة، وإذا لم تحقق الوسائل المستخدمة لتوزيعها تغطية عالية للمجموعة المستهدفة.

فقد تم بحث العوامل التى تفسر التغيرات فى أرض الواقع والنتائج فى المؤسسات، وسبب عدم اتباع أو تطبيق الممارسين للمعرفة الاكلينيكية المستندة إلى الأدلة. أما فى جنوب إفريقيا -حيث تم تحديد تدنى ممارسات مقدمى الخدمة باعتبارها العامل الرئيسى الذى يسهم فى وفيات الأمهات -فقد كان التركيز الرئيسى على عوامل المؤثرة على عمل القابلات فى أقسام الولادة بالمستشفيات، وأيضاً تلك العوامل المؤثرة على مستويات الموظفين وحركة تغييرهم وتحفيزهم. التفاصيل الكاملة بخصوص جميع هذه المشروعات البحثية والإصدارات متاحة على www.hsd.lshtm.ac.uk/links/index.htm

قرب نهاية البرنامج، تم تطوير إطار مفاهيمى (شكل ١) انطلاقاً من التأملات المشتركة حول العمل فى مجال صحة الأمهات التى تمت فى جميع أنحاء الدول الأربع وأيضاً الإجراءات الأخرى. فى هذا النموذج، يعتبر السياق وأيضاً العاملون فى مجال الرعاية الصحية وردود فعل المرضى والمجتمع مؤثرة على أسلوب عمل الأنظمة الصحية، ونجاح أو عدم نجاح السياسات والبرامج الجديدة التى تحاول تحسين خدمات صحة الأمهات فى تلك البيئة.

ويؤكد الإطار على ما يلى: (١) عمليات اتخاذ القرار أكثر تعقيداً، أى ليست مجرد علاقة بسيطة بين السبب والأثر؛ بل سلسلة من العوامل تعمل على مدى طويل إلى حد ما، مما يتسبب فى تفاعلات عديدة، (٢) الطبيعة الاجتماعية لعمل الأنظمة الصحية، أى أهمية التفاعل بين العناصر البشرية. ويقر هذا المنهج بأن العاملين فى الرعاية الصحية عبارة عن مجموعة بشرية معقدة، يتم تحفيزهم بموجب مجموعة مختلفة من الدوافع المالية وغير المالية، متغلغلة فى أنساق قيمية ثقافية ومهنية. إنهم ليسوا أناساً أليين، يقومون بتنفيذ ما يملى عليهم بدون تفكير؛ كما أنهم ليسوا ملائكة يفكرون فقط فيما فيه خير لمرضاهم. وبالمثل، ليس المرضى أو المجتمع الذى يعمل فيه هؤلاء الموظفين مجرد عقول

المناسبين. وفى بعض هذه الحالات، وبينما تعتبر المدخلات والموظفون من المشاكل الصعبة، إلا أن هناك عوامل أخرى ساهمت فى تقويض التدخلات وجعلها غير فعالة. وتركز هذه الورقة على هذه القيود التى تعترض بقاء الأمهات على قيد الحياة إثر النفاس.

برنامج تطوير الأنظمة الصحية

يعد برنامج تطوير الأنظمة الصحية من الأقسام التابعة لبرنامج المعرفة التابع لإدارة التنمية الدولية البريطانية، الذى استمر منذ عام ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٦. وقد تم تنفيذ أغلبية العمل فى هذا البرنامج فى بنجلاديش وروسيا وجنوب إفريقيا وأوغندا؛ وتوفر هذه المجموعة المختارة من البلدان إمكانية مقارنة الدول ذات الدخل المتوسط التى تعيش مرحلة انتقالية، والتى يعود السبب الرئيسى لفشل أنظمتها إلى عدم المساواة، مع الدول منخفضة الدخل، والتى تتوزع مشاكل أنظمتها الصحية بشكل أكثر اتساقاً. وتعتبر مشاكل كلا النظامين مهمة للغاية للتصدي لمسألة إبقاء الأمهات على قيد الحياة إثر الولادة على المستوى العالمى؛ ولكنها قد تظهر خصائص منهجية مختلفة إلى حد ما. وقد ركز البرنامج على مجموعة من الظروف والخدمات الصحية "كإجراءات" يمكنها أن تعطى رؤية متبصرة فى تشغيل الأنظمة الصحية. وتعتمد خدمات صحة الأمهات على نظام صحى عامل فى مجموعة مستويات مختلفة، كما تتطلب هذه الخدمات بشكل خاص أن يعمل النظام بكفاءة فى الأطراف فى حالات الطوارئ.

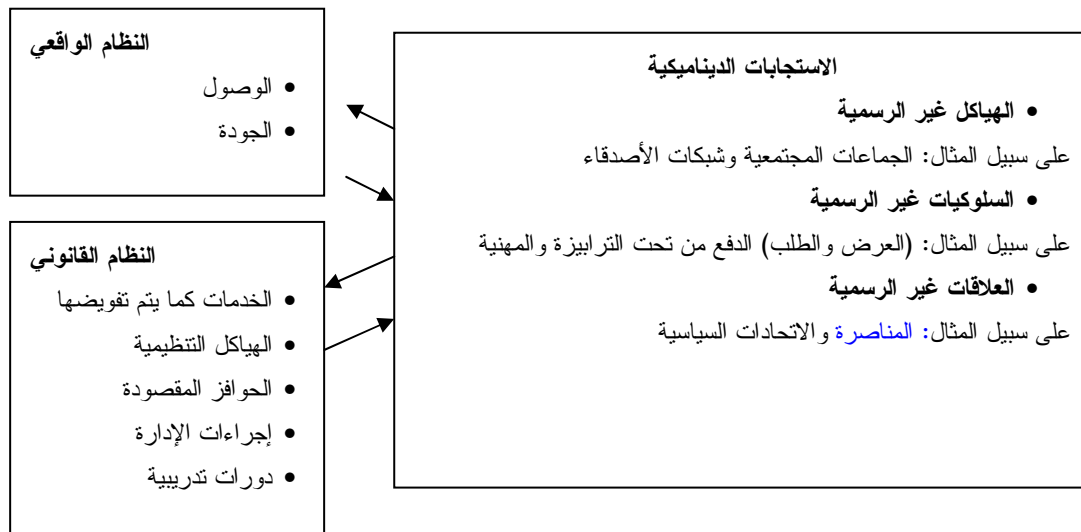
فى بداية البرنامج، تم إجراء تحليل لحالة خدمات صحة الأمهات فى الدول الأربع المذكورة، واشتمل هذا التحليل على مراجعة المواد المنشورة وغير المنشورة ومقابلة العناصر الفعالة الرئيسية وتحليل البيانات الفرعية المتاحة. ثم قام برنامج البحث بتنفيذ مجموعة من المشروعات باستكشاف القضايا الرئيسية التى نشأت عن تحليل الحالة. وفى بنجلاديش وأوغندا -حيث يعتبر استخدام الخدمات هو القضية الرئيسية - كان هذا هو تركيز الدراسات التى جاءت بعد ذلك. أما فى روسيا،

فارغة تنتظر "التعليم" أو إزالة العوائق المالية والمادية، ولكنهم مشاركون فعالون في سلسلة من العمليات التي تسفر أو لا تسفر عن مشاركة فعّالة. "من الصعب غالباً تقدير حجم سلوك الأفراد الذي يتسم بالفوضى^(٩). في هذا النموذج، تعتبر ردود أفعال العاملين في الرعاية الصحية وأفراد المجتمع بمثابة همزة الوصل بين الترتيبات الرسمية (النظام القانوني، ما الذي يجب القيام به) والنظام الواقعي (ما يحدث بالفعل في المرافق الصحية ويعيشه من يستخدمون الخدمات الصحية). تصنف هذه الاستجابات بأنها "ديناميكية" بمعنى أنها تنشأ بسبب قوى من داخل النظام ومن خارجه، لكنها بالتالي تطرح هي أيضاً تأثيرها الخاص. وبينما تقدم الترتيبات الرسمية نقطة البدء للتدخلات، إلا أن قدرة الناس على الوصول إلى خدمات تلبي احتياجاتهم، تعتمد بصفة أساسية على كيفية استجابة موظفي ومديري الرعاية الصحية المسؤولين عن تطبيق النظام القانوني. وبناء عليه، فإن العلاقات الموجودة على

أرض الواقع في أهمية مجموعة المدخلات، ويجب معالجتها طبقاً لذلك. فالسياسة، وكيف يتم تطبيقها، ولماذا؟ جميعها أمور على القدر نفسه من الأهمية وتستحق النظر والتقييم. إن تطوير البرامج والسياسة التي تحسن النتائج للمستخدمين يتطلب اشتباكاً مباشراً مع السياقات، ومع كيفية تفاعل الهياكل التنظيمية الرسمية والحوافز المقصودة والإجراءات الإدارية، مع الهياكل غير الرسمية والسلوكيات والعلاقات على أرض الواقع. تعتبر السمة الخطيرة في النموذج هو أنه لا يعقد صلة مباشرة بين النظام القانوني والنظام الواقعي، وبناء عليه فليس هناك صلة ضرورية بين توفير المدخلات وبين تنظيمها وإدارتها بشكل قانوني، والنتائج التي تنشأ عنها. النظام الصحي الوحيد الذي قد يعاني منه مستخدموه هو ذلك النظام الذي ينشأ عن التفاعلات البشرية المتعددة.

الشكل ١

نموذج الاستجابات الديناميكية



عنصر رئيسى فى حالات وفيات الأمهات^(١٠). وقد اكتشفت الدراسة فجوة كبيرة بين العمل المنصوص عليه فى وثائق السياسة القومية (النظام القانونى) وما يحدث فى الواقع فى رعاية المريضات فى أقسام الولادة (النظام الواقعى). فالقابلات فى متقلات بالأعباء فى المراتب الدنيا من نظام هرمى، يناضلن لتطبيق مجموعة هائلة من السياسات الجديدة، والتي لم يكن معظمها يمت بصلة مباشرة لصحة الأمهات. وفى مواجهة هذه المطالب الهائلة، أعطين الأولوية للسياسات التى يرين أن مديريهن يهتمون بها أو السياسات التى يعاقبن على عدم تنفيذهن لها، أو السياسات التى يسهل تطبيقها. فقد طبقن أوجه السياسات الجديدة التى تتسم بالسهولة - مثل تعليق ملصقات حول المبادئ التوجيهية لعلاج الأسباب الرئيسية لوفيات الأمهات، ولكن لم يتم تنفيذ سوى القليل لدعم تلك المبادئ التوجيهية خلاف ذلك. كما تم تجاهل التغيرات الأكثر تعقيداً أو الأكثر صعوبة، خاصة إذا كانت تؤثر على ثقافة المرفق الصحى أو تتعارض مع ديناميكيات القوى الموجودة. ونادراً ما يتم شرح الغرض من السياسات أو مناقشتها مع الموظفين، ولكن يتم تقديمها مع قائمة من المهام المطلوب تنفيذها.

وكان هذا ملحوظاً مع مجموعة من السياسات التى تحاول تمكين المريضات وتحسين العلاقات بينهن وبين مقدمى الخدمة. يتعين على الممرضات تعليق بطاقات تحمل أسماءهن، ويتم معاقبتهن من قبل المديرين إذا لم يقمن بذلك، ولكن لم يكن واضحاً لهن أن هذا يحسن العلاقات مع المريضات (أو أن هذ مسألة يعتبرها هؤلاء المديرين أنفسهم أمراً مهماً). أثناء الدراسة، لاحظ الباحث إحدى الممرضات تسخر من المريضات لعدم قدرتهن على قراءة بطاقة الاسم، وفى

الدراسات التى تركز على الاستجابات الديناميكية فى صحة الأمهات

إننا نستعين بأمثلة من عملنا لشرح ما نحاول إقامة الحجة عليه فى هذا النموذج. فقد استعنا بعملنا الخاص بشكل جزئى وذلك لأننا أكثر إماماً به، ولكن أيضاً لأن الأمور التى حددناها ليست مقصورة على البحث الخاص بنا، وقد كرسنا عملنا لاستكشاف هذه الديناميكيات. وقد أشارت دراسات أخرى العلاقات والهيكل والسلوكيات غير الرسمية، ولكن نادراً ما ما تم التركيز على كيف تتفاعل مع بعضها البعض ومع العوامل الأخرى، وكيف تؤثر على السياسات أو الاستراتيجيات.

جنوب إفريقيا

انتهى تحليل حالة الخدمات الصحية للأمهات فى جنوب إفريقيا إلى أن أداء جنوب إفريقيا سئ للغاية مع العلم بأنها من الدول متوسطة الدخل التى تتمتع ببنية تحتية صحية هائلة، وتوفر العاملين، والإجهاز القانونى، ورعاية صحية مجانية للنساء الحوامل ومستويات عالية من الاستفادة من خدمات الولادة (٩٢% فى الاستقصاء الديموجرافى والصحى لعام ١٩٩٣). وتضمنت العوامل التوضيحية الرئيسية مستويات عالية من عدم المساواة وتأثير فيروس نقص المناعة المكتسب / الإيدز، والمشاكل المتعلقة بعمل مقدمى الخدمة وتحفيزهم. وقد تم إجراء دراستين استطلعتا المزيد من القضايا المتعلقة بمقدمى الخدمة.

دراسة إثنوجرافية لمستشفيات

تم إجراء هذه الدراسة فى مستشفيات إقليميين، أحدهما مدينى والآخر ريفى. استهدف المشروع استكشاف العوامل التى تؤثر على عمل مقدمى الخدمة باعتباره

أجريت دراسة ثانية في ثلاثة من أفقر المناطق في جنوب إفريقيا. وتم إرسال استبيان بالفاكس لمستشفيات القطاع العام التي تقدم خدمات التوليد في المناطق الثلاثة. وقد تمت زيارات ميدانية لعدد ١٥ مستشفى و ٢٧ عيادة تم اختيارها من خلال تجميع عينات متعددة المراحل. وكان للدراسة أربعة عناصر: أداة لقياس حركة تغير العمالة والغياب ومعدلات الإجازات ومعدلات الوظائف الشاغرة وعبء العمل؛ مسح حول تحمس العاملين؛ وتجربة اختبار متميزة؛ وقسم كيفي يستكشف رؤى مديري التمريض لتحديات التعامل مع والحفاظ على العاملين في أقسام الولادة. وجدت الدراسة أن طاقم التمريض يفتقد للحماس أو الدافع للعمل وأن ما يزيد على النصف يفكر في ترك العمل. كما أن الأجور الضعيفة واحتمالات الترقية الضئيلة والشعور بعدم الدعم من جانب الإدارة والعلاقات السيئة مع الزملاء ترتبط جميعها بعدم الالتزام التنظيمي. كما وجد الاختيار المتميز للتجربة أن العوامل المالية وغير المالية تؤثر على قرارات الممرضات بشأن عملهن. كما أن الإدارة الجيدة والمستشفى المجهز تجهيزاً جيداً لهما تأثير على قرارات الممرضات بخصوص مكان العمل كتأثير علاوة في الأجر بنسبة ١٥%.

كشف القسم الكيفي من البحث عن العديد من السياسات التي لا تعمل وفق المخطط. على سبيل المثال قامت حكومة جنوب إفريقيا بتقديم بدل عمل في المناطق الريفية لإعادة الممرضات إلى تلك المناطق؛ إلا أن هذا البديل لم تحصل عليه إلا الممرضات المحترفات فقط، أما الممرضات من الدرجات الدنيا فلم يحصلن على شيء منه، مما نتج عنه حدوث توتر شديد في مستشفيات الولادة. ولا يقتصر ظهور أثر الإصلاح فقط على أن الممرضات اللاتي لم يحصلن على البديل لم يكن لديهن دافع للعمل؛ ولكن أيضاً في التسبب في "حرمان مضاعف" (١٢) بين الممرضات اللاتي حصلن على البديل المذكور، اللاتي شعرن بالذنب أو بالخجل أو التخلف لأن زميلاتهن لم يحصلن على البديل المذكور، وحاولن محاولات مضنية مع العاملين الذين

العديد من التفاعلات الملحوظة، لاحظ الباحث أيضاً أن الممرضات لا يستخدمن أسماء الممرضات أو لا يتذكرنها عندما يريدن أن يقدمن شكوى في ممرضة ما. وكانت صناديق الاقتراحات معلقة على الحوائط في كل من المستشفيات. ففي إحد المستشفيات، لم ترد أي أخطاء، أما في مستشفى آخر كان يُطلب من الممرضات بشكل منتظم كتابة الأخطاء كجزء من عملية تسريح الموظفين. وتتم الاستعانة بتعليقات الممرضات على الأخطاء لكتابة التقارير الشهرية التي يتم تقديمها لإدارة المستشفى والحكومة المحلية، ولكن لم يتم معالجة محتوى الشكاوى، فما يعتبر مهماً وما تم تقييمه كجزء من عمل مدير القسم بالمستشفى هو كتابة تلك التقارير.

وهناك مثال آخر واضح حيث يكون للعلاقات غير الرسمية أثر على الخدمات الفعلية التي يتم تقديمها بخصوص التدريب. كان هناك تدريب حقاً، ولكن كان هناك أيضاً صراع حول من يتلقى التدريب سواء داخل الأقسام أو بين الإدارة والنقابات، وهو ما يعنى أن التدريب لم يكن دائماً له تغذية مرتدة لبقية القسم، كما أن بعض الأفراد غير المناسبين حصلوا على التدريب لينتفخوا من "العدالة" (١١).

أما فيما يتعلق باستجابات الممرضات والمجتمع، وجدت الدراسة الإثنوجرافية أن الممرضات كن يتخذن قراراتهن بشأن المستشفى التي يريدن الولادة بها، بشكل يتعارض مع ما يتصوره مخطوطو الصحة. على سبيل المثال، تفضل النساء السود والبيض الولادة في المستشفيات التي كانت تخص البيض فقط فيما سبق، وذلك لأنهن يرين أن جودة الرعاية تكون أفضل هناك. وحدث ذلك على الرغم من أن هذه المستشفيات كانت بعيدة عن الأماكن التي يعشن فيها، كما أن تلك المستشفيات مستواها متدنٍ بالإضافة إلى عدم إتاحة عمليات الولادات القيصرية في الغالب.

ديناميكيات طاقم التمريض في أقسام الولادة بالمستشفيات

الدولية المعترف بها المستندة على الدليل. على سبيل المثال، مكثت العديد من النساء لفترات طويلة في المستشفى رغم تصنيف حملهن بأنه "حمل غير طبيعى".

شرح التباين في ممارسة عمل مقدمى الخدمة في تولا أو بلاست

تم اختيار منطقة تولا للدراسة بسبب توافر قاعدة البيانات التى تم إعدادها لجمع البيانات الموسعة فى نتائج الحمل والولادة فى المنطقة^(١٥). وقد شملت الدراسة تحليل البيانات الفرعية، ومقابلات متعمقة مع واضعى السياسات والممارسين ومديرى المرفق وأيضاً مراجعة الوثائق المتعلقة بالسياسة.

انخفض معدل المواليد فى تولا، كبقية أنحاء روسيا، إلى النصف بين عام ١٩٨٧ وعام ١٩٩٩. إلا أن النظام القانونى لم يستجب لذلك؛ حيث لم يتم تعديل أى من مستويات السعة السريرية أو الحوافز للحفاظ على السعة، التى ربطت التمويل بعدد الأسرة. وكانت النتيجة فى النظام الواقعى هى زيادة عدد النساء اللاتى يدخلن المستشفيات لأسباب واهية مثل "منع سقوط الجنين". وفى بعض المرافق الصحية، تم إدخال كل الأمهات الحوامل إلى المستشفيات لهذا السبب، عادة لمدة ٢٨ يوماً. كما أن نسبة الأسرة المستخدمة لمثل هذه الحالات قبل الولادة مقارنةً بتلك المستخدمة فى الولادة قد ارتفعت من ٢١% إلى ٤٥% لجميع أسرة رعاية الأمهات بين عامى ١٩٨٥ و ٢٠٠١.

أجريت المزيد من التغييرات بشكل غير رسمى على المستوى المحلى بهدف إبقاء المناصب الحالية غير الضرورية بدون إشغال واستخدام فائض الميزانية الناتج عن ذلك فى دفع أجور أكبر لآخرين أو لبعض الوظائف الضرورية فى الإدارة والرعاية المتخصصة مثل التخدير والتى لم تكم مدرجة فى الميزانية. كما وجدت الدراسة أن النظام القانونى محكم التنظيم ينص على قائمة طويلة من الإجراءات. فى حالات كثيرة، لم تكن "البروتوكولات الإلزامية" تعكس المؤشرات المقررة دولياً بناءً على الأدلة. وقد تضمنت

يرأسونهم والذين قالوا: "حيث أنكن تحصلن على البذل فلنقم بالعمل إذن".

ومن النتائج الرئيسية الأخرى معاناة مديرى المستشفيات والأقسام من الأدوار الموكلة إليهم، فالعديد منهم كانوا "قائمين بعمل المدير"، مما يجعلهم يشعرون بأنهم يتحملون مسئولية دون أن يكون لهذه المسئولية مقابل أو مكافأة. وقد عبر العديد منهم عن اعتقاده فى أن عمليات التعيين ليست نزيهة. "إنهم يمنحون الوظيفة لأى شخص، وعادة ما يكون صديق شخص ما، ولا يهم إذا كان هؤلاء الأشخاص لا يعرفون أى شىء عن الإدارة".

فى بعض المرافق الصحية كان هناك معدل تغيير عالٍ فى العاملين على مستوى الإدارة، وفى بعض المرافق الصحية كانت الإدارة تعملها حالة من الفوضى. على سبيل المثال، فى إحدى المرافق الصحية، قام ثلاثة أفراد بتقديم أنفسهم على قائمون القائم بأعمال المدير. وفى بعض المستشفيات الأخرى، انشغلت الإدارة والموظفون بالصراع على بعض القضايا الخاصة التى أثرت على أوجه العمل ككل فى المستشفى، بما فى ذلك على رفض الموظفين تطبيق العديد من السياسات وأوجه الرعاية بالمرضى كتحذد للرئيس التنفيذى^(١٣). وفى ظل هذه الظروف، من الصعب تصور عدم تشوه التدخل الذى يهدف إلى تحسين أوجه صحة الأمهات.

روسيا

كشف تحليل الحالة فى روسيا أنه على الرغم من البنية التحتية الهائلة التى تستخدمها النساء على نطاق واسع، فإن النظام لم يفلح فى تحقيق النتائج الصحية. أحد تفسيرات ذلك هو أن المجموعات المهمشة، هؤلاء الذين يعتبرون فى أمس الحاجة للرعاية الصحية، يواجهون عوائق منهجية تحول دون وصول الرعاية لهم وقد لا تلبى الخدمات احتياجاتهم.^(١٥،١٤) ومن النتائج الرئيسية الأخرى التنوع الواسع فى الممارسات فى وحدات الولادة وأيضاً الخروج على الممارسة

البلدين. وقد تم إجراء مشروعين بحثيين مشتركين على العوامل المؤثرة على استخدام الخدمات، وعلى تأثير إصلاحات القطاع الصحي على العاملين في الرعاية الصحية؛ لاستكشاف هاتين القضيتين بشكل أكبر. وسوف تقتصر هنا -لضيق المساحة- على مناقشة البحث الأول فقط لضيق المساحة، أي أثر الاستفادة من إصلاحات القطاع الصحي. أثبتت دراسة إصلاح القطاع الصحي نتائج الدراسات الجنوب إفريقية؛ ألا وهو أن السياسات التي تستهدف رفع الكفاءة وتحقيق الإنصاف في المكاسب عادة ما يتم تحريفها أثناء التفسير والتطبيق، مما يسفر عن حدوث نتائج غير مقصودة. وهذا يؤكد أن الديناميكيات المتطورة باستمرار للنظام ككل .. هي السياق الذي يمكن من خلاله إدراك الاستجابات الدينامكية على المستوى الجزئي، وهو ما نركز عليه.

دوافع واستراتيجيات الحصول على رعاية الولادة في أوغندا وبنجلاديش

لقد كانت الدراسة الأولى دراسة كيفية، فبدلاً من استكشاف أسباب عدم الاستفادة من خدمات التوليد، ركزت الدراسة على النساء اللاتي قمن بالفعل بالولادة في المرافق الصحية، والدوافع وراء ذلك وكيف استطعن مع أسرهن تخطي العقبات التي تحول دون حصولهن على الرعاية التوليدية الموثقة جيداً في كلتا الدولتين. وقد تم إجراء الدراسة في مناطق ريفية في كل من بنجلاديش وأوغندا. في كل دولة، تم إجراء مقابلات مع ٣٠ امرأة من النساء اللاتي وضعن مؤخراً في المرافق الصحية.

ففي أوغندا، قررت ٢٨ امرأة، من إجمالي ٣٠ امرأة ممن أجريت معهن مقابلة شخصية، أن يلدن في المرفق الصحي، وكان الدافع الرئيسي الذي ذكرنه هو الخوف من المضاعفات المحتملة قبل الولادة وأثناءها. فعلى سبيل المثال، قالت إحدى النساء: "من الأفضل الوضع في مركز طبي لأن المرأة تستطيع الحصول على الرعاية المهنية الفورية خاصة، في حالة حدوث أي

تلك البروتوكولات الحقن الشرجية الدورية والحلاقة والاستلقاء على الظهر أثناء الولادة) والإشراف الدوري على الجنين. إلا أن قلة من أولئك اللاتي أجريت مقابلات معهن استطعن تذكر هذه البنود؛ لقد كانوا أكثر إلماماً بالقرارات القديمة للاتحاد السوفيتي التي تصف الهيكل المطلوب لخدمات صحة الأمهات. الممارسات التوليدية الدورية لم تكن ملمة بالأدلة الدولية وتضمنت وصفاً روتينياً للفيتامينات المتعددة وللقبوض الغذائية الصارمة، على سبيل المثال، الفاكهة والخضراوات الحمراء. كما وجد أن تطبيق بعض الإجراءات يرتبط بسمات المريضات دون أن يكون لذلك علاقة واضحة بالحاجة للإجراء. على سبيل المثال، كان من المرجح عمل بذل للسائل الأمنيوسي (المحيط بالجنين) للنساء الأصغر سناً.

وكشفت الدراسة عن مقاومة التغيير الرسمي في النظام محل البحث، ظهرت واضحة في عدم الاستجابة لانخفاض معدلات المواليد، إلا أنه من جانب آخر كانت هناك استجابة غير رسمية تمثلت في مرونة استخدام الموارد؛ بحيث يتم استخدام بعض الموارد المخصصة لموظفي صحة الأمهات في تمويل الأغراض ذات الأولوية. بعض الاستجابات غير الرسمية، مثل هذه، تعمل على تعويض ضعف السياسة الرسمية، بينما تعمل استجابات أخرى على زيادة ضعف هذه السياسات. وقد اقترح بأن السياسة الفعالة يجب أن تبدأ بإدراك قدرة على النظام للاستجابة غير الرسمية.

بنجلاديش وأوغندا

في بنجلاديش وأوغندا، ظهرت قضيتان رئيسيتان في تحليلات الوضع: أولاً، تحديد المستويات المنخفضة من الاستفادة من خدمات التوليد المتاحة باعتبارها عقبة كبرى أمام التقدم في بقاء الأمهات، وثانياً، تأثير الإصلاحات الشاملة للقطاع الصحي على خدمات الولادة. برز هذان العاملان في تحليل الوضع في كلا

والمعالجين بالأعشاب والمولدات التقليديات وأطباء القرى المحليين وغير المؤهلين. وقد لعب بعض أفراد المجتمع مثل رجال الشرطة والمعلمين والممارسين الطبيين غير المدربين الذين يلعبون دوراً مهماً في إقناع النساء وأسرهن بأن هناك حاجة للولادة في المرافق الصحية، وتيسير الحصول على تلك الخدمة.^(١٦)

وبينما كانت النساء في أوغندا سعيدات بصفة عامة بالرعاية التي حصلن عليها، شعرت العديد من النساء في بنجلاديش بالارتياح بخصوص الولادة القيصرية. وقالت بعض النساء أن الولادة القيصرية يتم اللجوء إليها حتى عند عدم وصفها طبيًا، ورجحن أن الدوافع المالية كانت وراء النصائح المقدمة من كل من الأطباء والقابلات.^(١٥،١٧،١٨)

في أوغندا، تضمنت الاستراتيجيات الحالية لتحسين نتائج بقاء الأمهات نظاماً صحياً جديداً في المناطق الفرعية، يهدف إلى تقديم الرعاية التوليدية الطارئة بالقرب من المنازل. وفي بنجلاديش، تم تجهيز شبكة الرعاية الصحية الأساسية بالطاقة اللازمة لتقديم الرعاية التوليدية الطارئة. تشير النتائج من جديد إلى أن هذه الاستراتيجيات تنوّس في مجموعة معقدة من الاستجابات الديناميكية للخدمات المتاحة، تعمل في هذه الحالة على نحو كبير داخل المجتمعات وبين المريضات ومجتمعاتهن. وتتمتع الاستراتيجيات المقدمة بهذا الفهم بفرصة أفضل للنجاح. فعلى سبيل المثال، اقترح في بنجلاديش، مجموعة مرنة من المعايير التي تلقت نظر النساء إلى أن الولادة في المرافق الصحية قد تسهل حصولهن على الرعاية الصحية، مع إعطاء المعايير المتفق عليها اجتماعياً للولادة في المنزل.

المنافشة والنتائج

تكمن الأولوية الأولى في الدول ذوات الدخول المنخفضة والمتوسطة في ابتكار استراتيجيات أفضل لتطبيق تدخلات فعالة. لكن أكثر الأدلة بشأن فعالية التدخلات لا تدعم هذه الأولوية. إن النموذج المفاهيمي

مضاعفات.^(١٦)

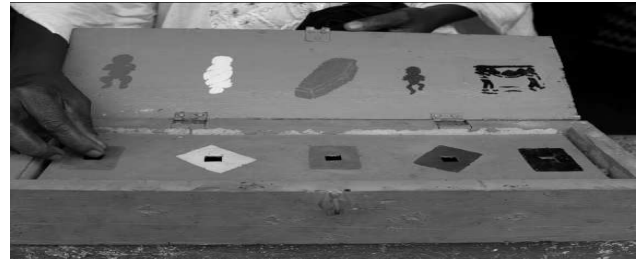
وذكر الأزواج أنهم قد بدأوا الادخار منذ بداية الحمل وذلك لدفع تكلفة الانتقال؛ فرعاية الولادة مجانية في حد ذاتها، والمصاريف غير الرسمية كانت زهيدة إلى حد ما. كما ذكرت النساء أيضاً أن معظم النساء في وسطهن الاجتماعي يعتقدن أنه من الصحيح الولادة في المرافق الصحية. وكان هذا مدهشاً في منطقة لا تريد فيها نسبة الولادة في المرافق الصحية على ٣٩% من إجمالي حالات الولادة. وقد يكون هذا نموذجاً مجتمعاً لسلوك السعي عن الرعاية الصحية، الذي يكون فيه اتصال مجموعات من النساء من خلال شبكة اجتماعية لها معدلات استخدام أعلى للمرافق الصحية، ويوحى بوجود مجموعة من الاستجابات الديناميكية بين مستخدمي الخدمة في الشبكة.

إلا أن هناك تفسيراً بديلاً - وإن كان من الوارد أن تكون انحيازات المستجيبات هي السبب - ألا وهو إحساس المستجيبات أن هذه هي الإجابة "الصحيحة" التي يجب أن يقلنها عندما يسألن عن ممارسات صديقاتهن.

أما في بنجلاديش، فكان الوضع مختلفاً. حاولت اثنتان وعشرون امرأة من الثلاثين أولاً الوضع في المنزل معتقدات بأن هذه هي الطريقة الصحيحة، ولم يحاولن البحث عن المساعدة في العيادات والمستشفيات إلا بعدما لم تتم عملية الوضع بالطريقة الصحيحة. من بين النساء اللاتي خططن للوضع في المستشفى، كانت اثنتان منهما قد فقدتا وليديهما سابقاً في ولادات منزلية، بينما فقدت واحدة أختها حيث توفيت أثناء الولادة. ومن ثم نرى أن معظم النساء حتى اللاتي ولدن في المستشفى لم يعتبرن هذا الإجراء كقاعدة يجب انتهاجها.

ذكرت النساء في أوغندا أنهن وأزواجهن هم المسؤولون عن اتخاذ القرار، أما في بنجلاديش فإن مجموعة واسعة من الأفراد تتدخل في اتخاذ القرار، من بينهم أفراد الأسرة الممتدة وأفراد من المجتمع ومجموعة من مقدمي الرعاية الصحية التقليدية، مثل الروحانيين

الجغرافية وتوزيع السكان ليسا متشابهين. وهذا لأن السياق هو المهم. ولأن الاستجابات الديناميكية التي تحدد الأثر النهائي للبرنامج تتشكل من خلال العوامل التاريخية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تختلف اختلافاً تاماً حسب المكان والزمان. فالتفرقة العنصرية السابقة في جنوب إفريقيا كانت تلعب دوراً يفسر العديد من المشاكل التي تواجه الممرضات هناك^(٢٠). كما أن التوترات السياسية في الماضي السياسي والتسوية التي تم التوصل إليها للمساعدة على حلها في أوغندا شديدة الأهمية في فهم كيف تعمل الخدمات الصحية للولادة. كما أن وفرة الأطباء وأوضاعهم المتردية نسبياً والمواقف السائدة تجاه الناس من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، تساعد على شرح نجاح أو فشل التطبيق في روسيا. كما أن المعايير الدينية والاجتماعية في بنجلاديش التي تتعلق بدور النساء تؤثر بوضوح على التطبيق.



تستخدم القابلات القرويات في سيراليون هذا الصندوق لتسجيل المواليد، يضعن حصاة في الثقب المناسب، الرموز التي تظهر على غطاء الصندوق من اليسار إلى اليمين تشير إلى: مولود حي، حبل ملفوف حول الطفل، الطفل قد مات، وزن الطفل ضئيل عند ميلاده، الأم تعاني من مضاعفات ونقلت إلى المستشفى.

ويقتضى نموذج الاستجابة الديناميكية طريقة مختلفة لتقييم أثر مخرجات التدخلات الصحية التوليدية وشرح ما يعمل منها وما لا يعمل. البرامج والسياسات التي تهدف إلى تحسين كيفية توصيل الرعاية الصحية التوليدية هي تدخلات اجتماعية، وليست مجرد تدخلات فنية فحسب. ومن ثم، فبدلاً من محاولة تكرار مناهج

البسيط الذي اقترحناه يسعى لوضع التأكيد الاستراتيجي على الإدارة الفعالة لعملية التطبيق بدلاً من ابتكار وتنقيح محتوى التدخل.

تدفع برامج التدخل إلى سلسلة من الاستجابات الديناميكية التي تتفاعل بطريقة تتسم بالتعقيد^(١٩). أحد الآثار المترتبة على ذلك هي أن بعض التفاصيل، التي قد تبدو تافهة، من الممكن أن يتضاعف تأثيرها من خلال سلسلة من ردود الأفعال. وبالمثل، فإن تأثير عنصر الإصلاح أو السياسة الذي قد يبدو مهماً يمكن أن يتم تثبيطه من خلال الاستجابات الديناميكية. ونتيجة لذلك، يصبح التنبؤ بأثر التدخل فناً أكثر من كونه علماً ويعتمد على إدراك أنماط الاستجابة المعهودة والإعداد لاحتمالات حدوثها.

ماذا يعني ذلك إن أردنا أن يعمل عندنا ما نجح في أماكن أخرى؟ معناه أن الاستراتيجيات التي تم تقييمها بأنها فعالة في أي مكان آخر ما هي إلا بداية وليست نهاية. وغالباً ما يلاحظ أن "الجوهر في التفاصيل"؛ التفاصيل هي ما تحتاج دراسات خدمات الولادة للتركيز عليه، لكي يمكن استنتاج الأنماط ووتصمم الإستراتيجية بحيث تراعى الاستجابات التي تمت ملاحظتها في الدراسات الأخرى. كما أن الأهمية البالغة لهذه العوامل في علاقتها بالمخرجات لم تنعكس بشكل كافٍ في النصائح السياسية المقدمة حالياً، أو لم يتم منحها الاهتمام الذي تستحقه في التقارير والمنشورات الرسمية.

على سبيل المثال، قد يحدد البرنامج باعتباره "تدريب القابلات" أو "التوسع في أعداد المشرفين المهرة على الولادة"، ولكنه سوف يتضمن الكثير من المكونات التفصيلية - إستراتيجية التوظيف، وإستراتيجية تقديم المشورة، ومنهج تدريبي، ومجموعة المدربين والمتدربين، ونظام للحوافز، وفريق إداري، ونظام معلومات، وغيرها- التي يجب تحليلها وتعريفها ومراقبتها. مثل هذه التفاصيل لا يمكن أن تنقل عن برامج أخرى موجودة لأنه لا يمكن عمل نسخ من الأفراد المنخرطين في العمل، كما أن المنطقة

البرامج من خلال إدخال أفكار و/أو موارد جديدة في مجموعة موجودة من العلاقات الاجتماعية. ينبغي أن تشمل المهمة الصعبة للتقييم (من خلال إنشاء الفرضية وتصميم البحث) على استقصاء المدى الذى تستطيع به الهياكل الموجودة مسبقاً تفعيل أو عدم تفعيل آليات التغيير المقصودة. وعندئذ سيتيح هذا لوضع السياسات فى دول أخرى النظر فى النماذج التى تتطور فى أنحاء الدول والتعلم من الأخطار والمشاكل التى عانت منها الدول الأخرى وأيضاً الاستفادة من النجاحات الأخرى.

يمكن، وتم فعلاً، تحديد العناصر المحتملة للبرامج الفعالة على المستوى الدولى؛ إلا أن التفاصيل أمر حاسم لجعل ما نجح فى أماكن أخرى يحدث بالفعل، ويجب تحديدها محلياً فى المكان والزمان (أى ليس مرة ولأبد ولكن على أساس مستمر من إعادة التقييم). وهذا يتضمن:

- أن تتوخى الوكالات الدولية والمستشارين الفنيين الحرص فيما يقدمونه من نصائح؛
- ضرورة تطوير قدرات مديري البرنامج المحليين على إجراء التعديلات التحسينية للبرنامج بشكل متواصل؛
- ضرورة توثيق التفاصيل المتعلقة بعملية، وليس فقط مخرجات، تقييم البرامج والدروس المستفادة

شكر وامتنان

برنامج تنمية البرامج الصحية تم تمويله من قبل إدارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة.

قائمة المراجع:

1. Campbell O, Graham W, on behalf of Lancet Maternal Survival Series steering group. Strategies for reducing maternal mortality: getting on with what works. Lancet 2006;368:1284-99.
2. Borghi J, Ensor T, Samanathan A, et al. Lancet Maternal Survival steering group. Mobilising financial resources for maternal health. Lancet 2006;368(9545):1457-65.
3. World Health Organization. The World Health Report 2005: Make Every Mother and Child Count. Geneva: WHO, 2005.
4. UN Millennium Project. Who's got the power? Transforming Health Systems for Women and Children. New York: UN, 2005.

دراسات الفعالية التى عملت بشكل جيد فى العلوم الإكلينيكية، هناك حاجة لتطوير أساليب التقييم التى تسمح بالتعلم، وظهور الأنماط، وفى الوقت نفسه تقرر أيضاً بدور الاستجابات الانعكاسية الديناميكية المعقدة للعاملين والمجتمع تجاه السياسات والبرامج.

يوجد بالفعل تراث عظيم حول كيفية تقييم التدخلات الاجتماعية المعقدة التى تبنى على هذا المفهوم، إلا أنه لم يتم تطبيق سوى القليل على برامج إبقاء الأمهات على قيد الحياة فى الدول ذات الدخول المنخفضة والمتوسطة. على سبيل المثال، منذ عام ١٩٩٢ يقوم معهد أسبين فى واشنطن بتطوير أساليب للتدخل المجتمعي وتقييمه. ويؤكد المعهد فى منشوراته الحاجة إلى "نظرية للتغيير" تقود تصميم التدخلات وإستراتيجية التطبيق والتقييم. وقد خرجت نظرية التغيير هذه من لقاء تشاوري ضم الأطراف المعنية والمقيمين لصياغة ما تم ملاحظته إدراكه كالعناصر الرئيسية لبرنامج يمكنه أن يدفع باتجاه التغيير. وتصبح هذه النظرية هى الفرضية التى سيتم اختبارها مقابل البيانات التى يجمعها المقيمون. تتطلب النظرية دليلاً على التغيير المجتمعي، والعناصر الرئيسية وراءه فى السياقات الأخرى. "إن وجود قاعدة معرفية أفضل سوف يمكننا من تطوير إستراتيجيات أفضل للتغيير، وسوف تعمل نظريات التغيير الأفضل على تحسين كل من تصميم مبادرات وفرص التعلم حول التغيير".^(٢١)

وقد دعا كل من باوسون وتيلي^(٢٢) الى مقارنة مشابهة بعنوان "التقييم الواقعي" ركزا فيه على "نمط السياق، والآليات، والمخرجات"، بمعنى أنه فى سياقات محددة، تعمل آليات التأثير لانتاج مخرجات محددة نتيجة. تعمل

5. Ronsmans C, Graham W, on behalf of Lancet Maternal Survival Series steering group. Maternal mortality: who, when, where and why. *Lancet* 2006;368:1189–200.
6. Filippi V, Ronsmans C, Campbell O, et al. Maternal health in poor countries: the broader context and a call for action. *Lancet* 2006;368:1535–41.
7. Koblinsky M, Matthews Z, Hussein J, et al. Going to scale with professional skilled care. *Lancet* 2006;368:1377–86.
8. Blaauw D, Ambegaokar M, McPake B, et al. Neither angels nor robots: the ‘dynamic responses’ of health care workers and the unintended effects of health system functioning. London: Health System Development Programme, 2006.
9. Balabanova D, Parkhurst J, McKee M, et al. Access to health care: taking into account health systems complexity. London: Health Systems Development Programme, 2006.
10. Pattinson B, editor. *Saving Mothers: Third Report on Confidential Enquiry into Maternal Deaths in South Africa 2002–2004*. Pretoria: Department of Health South Africa, 2006.
11. Penn-Kekana L. *Ethnography of two labour wards*. London: Health Systems Development Programme, 2006.
12. Carr S, McLoughlin D, Hodgson M, et al. Effects of unreasonable pay discrepancies for under and overpayment on double demotivation. *Genetic, Social and General Psychology Monographs* 1996;122(4):475–94.
13. Penn-Kekana L, Blaauw D, Tint SK, et al. *Nursing dynamics in the context of HIV/AIDS*. Johannesburg: Frontiers Programme, Population Council, 2004.
14. Dimitrova B, Balabanova D, Atun R, et al. Health service providers’ perceptions of barriers to tuberculosis care in Russia. *Health Policy and Planning* 2006;21(4):265–74.
15. Danishevski K, Balabanova D, McKee M, et al. Delivering babies in the time of transition in Tula, Russia. *Health Policy and Planning* 2006;21(3):195–205.
16. Parkhurst JR, Rahman SA, Ssengoba F. Overcoming access barriers for facility-based delivery in low-income settings: insights from Bangladesh and Uganda. *Journal of Health Population and Nutrition* 2006;24(4):438–45.
17. Ssengooba F, Rahman SA, Hongoro C, et al. Health sector reforms and human resources for health in Uganda and Bangladesh: mechanisms of effect. *Human Resources for Health* 2007;5:3.
18. Parkhurst J, Rahman SA. Life saving or money wasting? Perceptions of caesarean sections among users of services in rural Bangladesh. *Health Policy* 2007;80(3):392–401.
19. Lewin. *Complexity: Life at the Edge of Chaos*. 2001. London: Phoenix, 2001.
20. Marks S. *Divided Sisterhood*. Johannesburg: Witwatersrand University Press, 1994.
21. Auspos P, Kubisch AC. *Building Knowledge about Community Change: Moving Beyond Evaluations*. Washington DC: Aspen Institute, 2004. At: <www.aspeninstitute.org/atf/cf/{DEB6F227-659B-4EC8-8F84-8DF23CA704F5}/BUILDINGKNOWLEDGE.pdf>. Accessed 16 August 2007.
22. Pawson R, Tilley N. *Realistic Evaluation*. London: Sage Publications, 1997.

تقوية النظام الصحي: آفاق جديدة للتعاون بين الصحة العامة وحقوق الإنسان*

لين فريدمان**

ترجمة: هشام شتلة

هل يصبح الحمل أكثر أماناً للنساء؟ المسألة فيها احتمالات متعددة فالأمر يعتمد على المكان الذى ولدت فيه المرأة، أو على طبقتها الاجتماعية، أو على المجموعة العرقية التى تنتمى إليها، أو المؤشرات الاجتماعية والجغرافية الأخرى. وبينما قد تؤدي تغييرات معينة فى التقنيات أو الأساليب الطبية، نظرياً، إلى الزيادة فى تحسن أو تفاقم احتمالات المخاطر التى تواجهها كل امرأة على حدة، فى كل مكان؛ يظل معدل وفيات الأمهات من منظور الصحة العامة، مؤشر صحة السكان الذى يكشف بصورة كبيرة عدم المساواة العميقة السائدة فى وقتنا هذا.

على مدى عقود وحتى الآن، فإن تقديرات خطر موت الأم على امتداد الحياة تعكس الفجوة بين النساء فى أفقر البلدان وأغناها: ففي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تعاني النساء على امتداد العمر من خطر الموت أثناء الحمل والولادة بنسبة ١: ١٦، بينما تخضعن فى أوروبا إلى هذا الخطر بنسبة أقل بشكل مثير، تصل إلى ١ : ٢,٤٠٠.^(١) تستخدم الأساليب الأكثر حداثة بيانات يتم الحصول عليها من المسوح السكانية والصحية لتقدير التفاوت فى البلدان التى تقع بين الخمس الأعلى والخمس الأدنى ثروة، بينما تبين التحليلات اختلافاً فى نسب وفيات الأمهات يصل إلى ستة أضعاف.^(٢) هناك تمايز كبير بين البلدان ذات "الحرمان الهائل" (حيث يمكن للنخبة الوصول إلى الخدمات الصحية، بينما الغالبية العظمى من السكان مستبعدون)، والبلدان ذات "الاستبعاد الهامشي" (حيث يمكن لأغلب السكان الوصول إلى الخدمات الصحية، بينما الأفقر فقط، وهم أكثر المضارين، مستبعدين). هذا التمييز يساعد على وضع عدم التكافؤ بين الخمس الأعلى والخمس الأدنى فى منظور العام ويوضح طبيعة حالات الفشل المنهجي الأساسى وراءها - والإستراتيجيات المختلفة الضرورية لمعالجتها.^(٣)

Health System Strengthening: New Potential for Public Health and Human Rights *

Collaboration Lynn P Freedman November 2007; 15(30) 219-220

** مديرة برنامج تفاعلى موت وعجز الأم، أستاذة الصحة السريرية للسكان والعائلية، كلية ميلمان للصحة العامة، جامعة كولومبيا، مدينة

نيويورك، ولاية نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية. البريد الإلكتروني: LPF1@columbia.edu

أنفسها.

إذا كان عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية هو الذى يحدد بدرجة كبيرة أى من مجموعات النساء تواجه أكبر قدر من المخاطر عندما يحملن، فإن عدم الإنصاف بين الجنسين يساعد فى تقبل التغاضى عن حالة موت ومراضة الأمهات وعدم توفير القدر الكاف من الانتباه لها والاستثمار فى التصدى لها لكونها ... نادرة جداً، ومعقدة جداً، وعصية على التغيير، ويصعب قياسها. إن إدراج معدل وفيات الأمهات ضمن الهدف الخامس للألفية التنموية يشجع على مناقشة مسألة موت الأمهات المستمر، ويضمن وضعها على الخطط الوطنية؛ لكن التطبيق على الأرض يتطلب مستوى من التركيز والالتزام بالتغيير الشامل وبناء القدرة والاستثمار طويل الأجل والصبر الذى نادراً ما يكافأ عملياً. ومن هنا، فإن المقاربات المعتمدة فى صنع سياسة الصحة العامة ودعم الفعالية - تلك المقاربات التى تواصل التأكيد على التدخلات السريعة ذات المردود العالى والتكلفة الأقل - تسمح بنهميش وفيات الأمهات فى هدوء.

مع ذلك فإن هناك الآن بعض الأسباب التى تدعونا للنقول الحذر؛ أولاً، هناك إجماع متزايد على أساليب تدخل وتقنيات قياس رئيسية - وعلى القدر نفسه من الأهمية - تزايد الخبرة فى استعمالها، بما يمثل تحدياً للتبرير المعتاد عن كونها "معقدة جداً، ويصعب جداً قياسها، ومثيرة جداً للنزاع". ثانياً، يعتمد خفض معدل وفيات الأمهات أساساً على تقوية أنظمة الصحة بحيث يمكنها إتاحة الرعاية الطارئة للولادة بشكل واسع وتوفير المشرفين المهرة لعملية الولادة؛ وقد أصبحت مسألة تقوية النظام الصحى أخيراً تحظى بأولوية كبيرة من أولويات التمويل العالمى، بما فيها المبادرات الجديدة المدعومة من قبل النرويج، والمملكة المتحدة ومؤسسة جيتس. إن التمويل القائم على النتائج والمستخدم فى هذه المبادرات، يبتعد عن المشروعات العمودية القائمة على المتبرع، ويترك تحديد الإستراتيجيات، نظرياً على الأقل، بين أيدي البلدان

هنا يجب أن تعمل الجهود والأفكار المتعلقة بتقوية النظام الصحى. فالنظم الصحية ليست مجرد أنظمة تقنية لتقديم الخدمة، "يمكن إصلاحها" باستقدام بعض الخبراء من الخارج؛ لكنها مؤسسات اجتماعية رئيسية - سواء راق لنا هذا أو لا - تلعب دوراً مركزياً فى حياة الناس ومجتمعاتهم. إن التعرض للإهمال، والإساءة والتهميش من قبل النظام الصحى، يمثل أحد الأشكال الأساسية التى يشعر عبرها الناس اليوم - فى كل المجتمعات تقريباً - بمعنى أن يكونوا فقراء. بالمقابل، فإن أنظمة الصحة العادلة التى تستجيب لاحتياجات الناس، هى لبنات أساسية فى بناء المجتمعات الديمقراطية، وكانت كذلك دائماً. هذا يجعل أنظمة الصحة والديناميكية المحركة لها مهمة جداً وسياسية جداً بحيث لا يمكن تركها إلى الحكومات (أو المانحين) بمفردهم، فى معزل عن وجهة نظر مجموعات المجتمع المدنى والمواطنين العاديين. وعلى المدافعين عن حقوق الإنسان - والمدافعين عن صحة النساء ونشطاء الحقوق الإنجابية - أن يجدوا طرقاً للتواصل مع الديناميكية الجديدة فى مجال السياسة والتمويل، والتى تركز على تقوية النظام الصحى. آليات التمويل الجديدة القائمة على النتائج، تحمل فى الآن نفسه، تحديات خطيرة وفرصاً هائلة بالنسبة لجهود خفض معدل وفيات الأمهات. فبينما تبين التجربة أن رعاية الولادة الطارئة يمكن أن تكون مدخلاً فعالاً لتقوية المنشآت والنظم الصحية بشكل شامل،^(٤) فالعكس ليس بالضرورة حقيقياً. إن الجهد العام لتقوية النظم الصحية لن يتضمن بصورة آلية ترقية الخدمات المعينة المطلوبة لضمان مرور النساء بالحمل والولادة بأمان، وأن تتوفر للمواليد الجدد أفضل فرصة للبقاء والنمو. ولكى تضمن جهود تقوية النظام الصحى أن يصبح الحمل أكثر أماناً للنساء فى كل البلدان وكل الفئات الاجتماعية، ينبغى وضع مؤشرات صحيحة لمشروعات التمويل القائمة على الأداء. كما ينبغى

تشجيع ومكافأة الاستثمارات الإستراتيجية طويلة الأجل،
التي لا تحركها مجرد المخرجات والتأثير السريع.
على سبيل المثال، المشروع الذى يكافئ زيادة حجم ما
تقدمه المنشآت، دون أى حافز للانتباه إلى طبيعة
المنشأة، ومهارات مقدمى الخدمة أو جودة العناية
ومدى توفر الخدمات، قد يكون مردوده محدوداً فى
خفض معدل وفيات الأمهات، بينما من المحتمل أن
يفرض تكلفة جديدة على النساء وعائلاتهن. يجب

الإقرار بضعف القدرة على التطبيق ومواجهتها. ولابد
أن يكون هناك التزام بالمراقبة، والمراقبة، والمراقبة -
واستخلاص الدروس من مثل هذه المراقبة بجدية.
مثل هذه التغييرات لا تحدث بصورة آلية، بل يجب أن
تتم المطالبة بها وفرضها من كل الأطراف. لهذا
السبب، لم يكن العائد المحتمل للتعاون الفعال بين
خبراء الصحة العامة ونشطاء صحة النساء وحقوق
الإنسان، أعظم مما هو عليه الآن قط.

قائمة المراجع:

1. WHO/UNICEF/UNFPA. Maternal Mortality in 2000. Geneva: WorldHealth Organization, 2004.
2. Ronsmans C, Graham WJ. Maternal mortality: who, when, where, and why. Lancet 2006;363(9542):1189-200.
3. Koblinsky M, Matthews Z, et al. Going to scale with professional skilled care. Lancet 2006;363(9544):1377-86.
4. Caro D, Murray SF, Putney P. Evaluation of the Averting Maternal Death and Disability Program, 2004. At: <www.amddprogram.org/resources/2004%20AMDD%20EVALUATION%20REPORT.Pdf>. Accessed 25 June 2007.

استحضار الملك الحارس: رعاية الأطفال في مستشفى فلسطيني

سحر حسان بيطار، لورا ويك*

ترجمة: أحمد محمود

ملخص:

الغرض من هذه الدراسة هو تقييم نوعية رعاية الأمومة في مستشفى تحويلي عام رئيسي في فلسطين، كخطوة أولى في تطوير التدخلات لتحسين سلامة ونوعية رعاية الأمومة. وقد استخدمت المقابلات مع مقدمي الرعاية، والملاحظة والمقابلات مع النساء؛ لفهم الحواجز التي تحول دون الرعاية المحسنة وتجهز مقدمي الرعاية لكي يكونوا متقبلين للتغيير. وكانت بعض الممارسات غير المناسبة التي جرى تحديدها هي منع وجود مرافقات أثناء الولادة، والاستخدام الروتيني لهورمون أوكسيتوسين لتعجيل الولادة، وتقييد الحركة أثناء المخاض، والفحص المهبل المتكرر. ولم تكن سلفات المغنسيوم تُستخدم لما قبل التشنج الحمل والتشنج الحمل، وكان نزيف ما بعد الولادة كثير الحدوث. وكانت الرعاية المتاحة غير كافية بسبب: النقص الشديد في عدد القابلات، وعدم كفاية الإشراف، ونقص المهارات. إن استخدام الممارسات القائمة على الأدلة التي تعزز الولادة الطبيعية أمر ضروري في الأماكن التي تندر فيها الموارد وتكون لدى النساء أسر كبيرة. وأسهم التقرير الناتج عن هذا التقييم، والاجتماعات لنشر نتائجه مع مقدمي الرعاية ومديري المستشفى وواضعي السياسات والمانحين؛ في توضيح الواقع بالنسبة لكل المشاركين، وتمت الموافقة على خطة تدخل لتحسين نوعية الرعاية. وبالرغم من مناخ الأزمة الحالي وأى شيء آخر يجري، فما زالت النساء تلد وترغب في الرفق والرعاية الطبية لأنفسهن ولمواليدهن. وربما كانت تلك هي النقطة التي يجب أن تبدأ عندها فرصة التغيير.

Evoking the Guardian Angel: Childbirth Care in a Palestinian Hospital. November 2007 (15 (30)
Sahar Hassan Bitar, Laura Wick

كلمات مفتاحية: الولادة، فترة ما بعد الولادة، رعاية التوليد الطارئة، نوعية الرعاية، الموارد البشرية، العلاقات بين مقدمي الرعاية والمريضات، الأراضي الفلسطينية المحتلة

رغم انتقال الولادة في بعض الدول النامية من البيت إلى المستشفى فإن مؤسسة الولادة لم تصاحبها باستمرار الممارسات أو النتائج المحسنة^(١). وقد جرى إلى حد كبير توثيق مكونات رعاية الولادة الفعالة القائمة على الأدلة العلمية ونشرها،^(٢ و٣) إلا أنه يبدو أن هناك تباطوفاً في تبني أفضل ممارسة في كل من الدول المتقدمة والنامية. ويسهم وضع الولادة في بيئتها المحلية في فهم تعقيد تقديم رعاية الولادة وتنوعها والأمور التي تسهم في تشكيلها.^(٤) ويساعد تقييم الاحتياجات المحلية على فهم العوامل التي تشكل رعاية

الأمومة في مكان بعينه وما هي الاستراتيجيات التي يمكن أن تكون أكثر فاعلية في تبني الممارسات القائمة على الأدلة.

* معهد المجتمع والصحة العامة، جامعة بيرزيت، رام الله، الضفة الغربية، الأراضي الفلسطينية المحتلة. بريد إلكتروني: sjamal@birzeit.edu
كان الغرض من هذه الدراسة هو تقييم نوعية رعاية الأمومة في مستشفى تحويلي فلسطيني رئيسي، باعتبار أن تلك هي الخطوة الأولى في تحسين رعاية الولادة فيما يتعلق بالأمهات والمواليد. ومع ذلك فإنه

الولادة (٩٧٪)،^(٧) فإن الجودة الكلية ضعيفة.^(١٠) وكثير ما لا تقوم رعاية أثناء الولادة في منشآت الولادة في الضفة الغربية على الأدلة العلمية،^(١١) بالرغم من نشر المعايير والقواعد الإرشادية القومية. فقد جرى تدريب عدد قليل من مقدمي الرعاية ومديري أقسام الولادة على كيفية توجيه العاملين معهم على اتباع تلك القواعد الإرشادية في المواقع التي تحول الكثير من العقبات المنهجية والمؤسسية دون تطبيقها. وقد تضاعفت معدلات الولادات القيصرية بناءً على عدد السكان في العقد الماضي من ٦٪ في عام ١٩٩٦ إلى ١٢،٨٪ في عام ٢٠٠٤،^(٧) وبلغ معدل الولادات القيصرية في المستشفيات العامة ١٥،٧٪ في عام ٢٠٠٤.^(٩) وتغادر النساء المستشفى خلال ٢٤ ساعة من الولادة المهبلية وبعد ثلاثة أيام من الولادة القيصرية، والتثلث فقط منهن يستشن مقدمي رعاية صحة الأمومة خلال فترة الستة أسابيع التالية.^(٧) وكل النساء الفلسطينيات تقريباً يرضعن أطفالهن رضاعةً طبيعية (٩٦٪)، وإن لم تكن الرضاعة الطبيعية تمارس بشكل حصري باستمرار، ولكن الغالبية العظمى (٦٦٪) تواصل الرضاعة الطبيعية من ٩ إلى ١٢ شهرًا.^(٧)

كان مكان دراستنا مستشفى تحويلي عام يقع في المحافظة الوسطى بالضفة الغربية وبه ١٥٥ سريرًا (بينها ٣٦ سريرًا للأمومة)، ويعالج حوالي ٢٠ ألف مريض مقيم و ٧٠ ألف حالة طوارئ كل عام. وهو واحد من المستشفيات التي جُعِلت مؤخرًا مستشفى تحويلي رئيسي ليحل محل ذلك الموجود في القدس. وقد اخترنا هذا المستشفى بسبب ارتفاع معدلات الولادة فيه، حيث يخدم في المقام الأول النساء الفقيرات في المنطقة، على عكس معظم مستشفيات الولادة في القطاع غير الحكومي والخاص. وتتم حوالي ٤ آلاف ولادة سنويًا في هذا المستشفى مجانًا للنساء اللاتي يشملهن التأمين الصحي الحكومي الذي أسسته وزارة الصحة للفقراء أثناء الانتفاضة الثانية في سبتمبر من عام ٢٠٠٠. وقد مكّن قربه الباحثة من قضاء فترة مطولة في ملاحظة الأقسام كي تفهم بيئة الولادة على

لكي نفهم العوائق التي تحول دون تقديم الرعاية الجيدة لآلينا من وضع بيئة الولادة داخل السياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الأكبر. فقد كان للاحتلال الإسرائيلي الحالي لفلسطين دور في وضع الخدمات الصحية المتشظية والمفتقرة إلى الموارد وغير المنظمة. فالجدار العازل وما يزيد على ٥٠٠ نقطة تفتيش^(٥) في الأراضي الفلسطينية المحتلة تحد من الحصول على رعاية الأمومة وتعوق التنظيم الفعال والحصول على الرعاية الصحية. كما أن تزايد معدل الفقر، الذي يشمل ما يزيد على ٦٠٪ من السكان،^(٦) يمثل عائقًا إضافيًا يقف في سبيل الوصول إلى الخدمات في القطاع الخاص وغير الحكومي.

تتم معظم الولادات (٩٧٪) في المستشفيات أو العيادات.^(٧) ومنذ تولت وزارة الصحة الفلسطينية المسؤولية من وزارة الدفاع الإسرائيلية عن قطاع الصحة في عام ١٩٩٤، قامت بتشجيع كل النساء على الولادة في المستشفيات، مما أدى إلى اختفاء القابلات أو الدايات شيئًا فشيئًا.^(٨) وأصبح ٥٦٪ من الولادات السنوية وعددها ١٠٣٨٧٠^(٩) تتم في المستشفيات العامة السبعة عشر في الضفة الغربية وقطاع غزة، وينطبق هذا على الفقراء في المقام الأول. ومع ذلك فإن أقسام الولادة في المستشفيات العامة التي تعاني من الازدحام ونقص العاملين بشكل متزايد، تفاقم من المخاطر التي تتعرض لها الحوامل الموشكات على الولادة، سواء عدم توفر أماكن للولادة على غير المتوقع، أو تدني رعاية ما قبل الولادة عن المستوى الأمثل. وبينما كان يجري فيما مضى تحويل الحالات شديدة الخطورة والمضاعفات من الضفة الغربية إلى المستشفى التحويلي الفلسطيني الرئيسي في القدس، فإنه مع تقييد الوصول إلى القدس منذ عام ٢٠٠٠ يتم حاليًا معالجات الحالات في المستشفيات العامة المحلية. بسبب معدل الخصوبة الإجمالي المرتفع ومقداره ٤،٦،^(٧) تشكل خدمات صحة الأمومة والطفولة نسبة كبيرة ومهمة من الاستنفاد من الخدمات الصحية. ورغم ارتفاع نسبة تغطية رعاية ما قبل

يستهدف القضاء على جانب تحيز المراقب، حيث أصبح العاملون معتادين على وجودها في القسم ولم يكونوا خائفين منها (على غير ما يمكن أن يكون عليه الوضع إذا كان المراقب من جنسية مختلفة أو مهنة مختلفة)، وهو ما كان مفيداً كذلك للميزانية الصغيرة المخصصة لهذه الدراسة. وقبل بداية الدراسة تم الحصول على التصاريح التحريرية والشفاهية من الإدارة العامة للمستشفيات بوزارة الصحة، ومدير المستشفى، وكبير أطباء التوليد ورئيسة القابلات.

استغرقت الملاحظة ١٤ يوماً (١٢٠ ساعة)

في أيام مختلفة من أيام الأسبوع وأوقات مختلفة من اليوم (في الورديات الثلاث) لتوثيق الممارسات الحقيقية وفهم قضايا إدارة الولادة والعلاقات ما بين الأشخاص بشكل أفضل. وكانت الملاحظات الطريقة الأفضل لفهم تعقيد بيئة الولادة وخلق علاقات الثقة مع مقدمي الرعاية. وبالإضافة إلى الملاحظة المباشرة في الأقسام، مع الاسترشاد بقوائم المراجعة المعدة سلفاً، فقد زادت المناقشات الجماعية غير الرسمية، والمناقشات الثنائية مع مقدمي المعلومات الأساسيين (مقدمي الرعاية، ومديري الأقسام، ومدير المستشفى، والنساء، والكتبة، وعمال النظافة) من ثراء وتنوع المعلومات التي جرى جمعها.

جرت ملاحظة ما مجموعه ٦٤ امرأة و١٢

مولوداً باستخدام قوائم المراجعة؛ باستثناء حالات رعاية ما بعد الولادة وأحداث الطوارئ حيث تم تدوين ملاحظات تفصيلية. وجرت ملاحظة تسع وثلاثين امرأة فيما بين بداية المخاض وفترة ما بعد الولادة مباشرة، و٢٣ امرأة في فترة النفاس بالإضافة إلى حالتين طوارئ، و١٢ مولوداً (الجدول ١).

روجعت دفاتر الأقسام والسجلات الطبية

لجمع بيانات عن إحصاءات الأقسام، والممارسات الفعلية، ودقة مسك السجلات؛ جرى تدقيق أحد عشر سجلاً طبياً (تسع ولادات طبيعية وحدثا طوارئ) بالتفصيل باستخدام قوائم المراجعة المقننة.

نحو أفضل. وبما أنه من الصعب التأثير على مستوى السياسات في النظام الضعيف وغير المنظم، فقد استهدف هذا التقييم تحسين رعاية الولادة من خلال تعديلات متوسطة المستوى تستهدف القابلات المقيمات في المستشفى، وهن مقدمات الرعاية الأساسية أثناء الولادة الطبيعية باعتبارهن أطرافاً أساسية في عملية التغيير.

طرق البحث

كانت أهداف هذه الدراسة هي تقييم نوعية رعاية الأمومة في مستشفى التحويلي الرئيسي لتحديد الفجوات والعوائق التي تحول دون الممارسة الأفضل، وتوفير بيانات أساسية لتحديث تقديم الخدمات وإعداد سياق يستجيب للتغيير وللتدخلات التالية. وقد جرى استعراض الأبحاث الدولية والمحلية. وقُيِّمت الممارسات طبقاً لأحدث الأبحاث العلمية عن التوليد القائم على الأدلة.^(٢٣) وتم الاسترشاد بإطارين لتصميم الأدوات البحثية لتقييم جودة الرعاية، والتي جرى تعديلها طبقاً للظروف المحلية: أدوات تقوم احتياجات الولادة الآمنة الخاصة بمنظمة الصحة العالمية^(١٢) وإطار جودة خدمات الولادة الذي وضعه هلتون وآخرون.^(١٣) وتأثر المنهج ككل بالأدبيات التي تتناول تبني التجديدات في الرعاية الصحية باعتباره عملية معقدة وتعديلية لا بد أن تأخذ في اعتبارها الهياكل والعمليات والأنماط المحلية وتتطلب المرونة والإبداع والتفاعل من أجل ترجمة البحث إلى تطبيق.^(١٤) استخدمت داخل المستشفى المناهج الكمية والكيفية لتقييم الرعاية الفنية والتدعيمية أثناء الولادة والفترة التالية للولادة مباشرة. وقد جُمعت الملاحظات الميدانية، ومراجعة السجلات، ومقابلات مع النساء عند خروجهن من المستشفى، والمقابلات المتعمقة مع مقدمي الرعاية ومديري الأقسام خلال الفترة بين أبريل ٢٠٠٥ ومارس ٢٠٠٦. الباحثة الأساسية (المؤلفة الأولى) قابلة فلسطينية لديها خبرة في إدارة قسم ولادة مزدحم. وقد نفذت معظم العمل الميداني الذي كان

٢٣	رعاية ما بعد الولادة
٧	قسم
١٦	المخاض والولادة
	قسم ما بعد الولادة
٢	حالات الطوارئ

أجريت مقابلات شبه مقننة مع كل النساء اللاتي ولدن في المستشفى (ولادة طبيعية وقيصرية) خلال فترة الأسبوعين بواسطة الباحثة وباحثة ميدانية (معلمة قبالة من خارج المستشفى جرى تدريبها على هذا الغرض). وبعد إبلاغ كل النساء بالغرض من المقابلة (الحاجة إلى فهم آراء النساء والطريقة التي يعاملن بها) وهوية الباحثة (ليست من بين العاملين في المستشفى) واطمئنانهن إلى السرية، وافقن جميعاً على المشاركة. وبسبب عدم وجود مكان خاص في المستشفى لإجراء المقابلات، فقد أجريت مقابلات مع ١٥٩ امرأة (إما في اليوم التالي للولادة أو في أيام أخرى لاحقة بالنسبة للعمليات القيصرية) بشكل منفرد على أسرتهن، مما يضمن الخصوصية بقدر الإمكان عن طريق إغلاق الباب، والتأكد من عدم وجود أى من مقدمي الخدمات في الغرفة في ذلك الوقت، مع الجلوس بالقرب من المرأة. واستغرقت كل مقابلة ما بين ١٥ و ٣٠ دقيقة، وقد تم إجراؤها باللغة العربية وركزت على اختيار مكان الولادة، وتجربة الولادة الحالية، وتفاعلات المرأة ومقدمي الرعاية، ورعاية ما بعد الولادة. وقد روجعت الحالات على سجل الولادة للتأكد من عدم تجاهل أى امرأة.

الجدول ١. نمط الملاحظات (ن = ٧٦)

نمط الملاحظة	العدد
إدخال نساء في المخاض	٦
تدابير المخاض	٩
الولادة	١٢
المرحلة الثالثة من الولادة	١٢
رعاية المواليد من الولادة المهبليّة	١٢
من الولادة	٩
بعملية قيصرية	٣

أجرت الباحثة الرئيسية إحدى وثلاثين مقابلة متعمقة مع كل مقدمي الرعاية في المستشفى عدا واحداً (٩ قابلات، و ١٤ ممرضاً، و ٨ أطباء) باستخدام استبيان شبه منظم يحتوى في المقام الأول على أسئلة مفتوحة. واستغرقت كل مقابلة من ٤٥ إلى ٦٠ دقيقة حيث كان التركيز على وصف لعملهم ومسئولياتهم، بما في ذلك ممارسات الولادة والرعاية، والعوائق المتصورة التي تحول دون الرعاية الجيدة، واحتياجات التدريب، والاستراتيجيات المقترحة للتحسين.

استُخدم البرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية النسخة ١٢ SPSS Version 12 لتحليل البيانات الكمية (الأسئلة المغلقة) من المقابلات التي أجريت مع النساء ومقدمي الرعاية. وجرى تحليل قائمة مراجعة الملاحظة ومراجعات يدوياً من خلال حصر عدد مرات مكوّنات الرعاية المختلفة. جرى تحديد الموضوعات في البداية من خلال القواعد الإرشادية الخاصة بمقابلات النساء ومقدمي الرعاية. وقد فرغت الباحثة محتوى الأسئلة المفتوحة وصنفتها طبقاً للموضوعات المحددة. كما أُدرجت الاهتمامات الأخرى التي ظهرت أثناء المقابلات ضمن الموضوعات. وجرى تحليل المحتوى في إطار سياق بيئة الولادة الكلية والنتائج الرئيسية للدراسة. وكانت الملاحظات الميدانية تُكتب باليد في الميدان ثم تُطبع على الكمبيوتر وتُحلل في اليوم التالي. وبالإضافة إلى ذلك، كان للباحثة العديد من المناقشات

المقابلات ٢٧ سنة. وقد أمضى نصفهن (٥١٪) تسع سنوات أو أقل في التعليم، وأمضت ٣٤٪ منهن ١٠-١٥ سنة وحصلت ١٥٪ منهن على شهادات دراسية. وكانت ٢٠٪ منهن تلدن لأول مرة أما الثمانون بالمائة الباقية فكان لديهن في المتوسط ٢,٦ طفل (تتراوح الأعمار بين سنة واحدة وإحدى عشرة سنة). وتمت ولادة ٢٥٪ منهن بعملية قيصرية وكانت ولادة الباقيات مهبلية طبيعية. وكان ٧٨٪ من النساء يعيش في مناطق ريفية؛ أما الباقيات فكان موزعات بالتساوي بين المناطق الحضرية ومخيمات اللاجئين. وسبق لـ ٦٢٪ منهن الولادة في هذا المستشفى.

جدول ٢. سمات وتعليم ورواتب مقدمي

الرعاية

العدد الإجمالي	القابلات	المرمضات	الأطباء
٩	١٤	٨	
متوسط الأعمار	٢٨ (٢٤-٣٧)	٢٨ (٢٢-٤٥)	٣٨ (٢٨-٦٤)
نوع التعليم	٧ حاصلات على البكالوريوس ٢ حاصلتان على دبلوم ^(١)	٥ حاصلات على بكالوريوس ٩ حاصلات على دبلوم	٤ إخصائين أطباء
متوسط سنوات الخبرة منذ التخرج	٤	٥,٥	٨,٥
متوسط الراتب	٤٦٩ دولاراً (٣٥٧-٥٢٤ دولاراً)	٥٠٠ دولاراً (٤٠٥-٦٩٠ دولاراً)	١٠١٦ دولاراً (٨٨١-١١٢٠ دولاراً)

غير الرسمية مع النساء، ومقدمي الرعاية، وسكرتيرة القسم وعاملات النظافة لتوضيح الملاحظات. واستُخدم **التثليث** للتحقق من صدق النتائج النوعية من المصادر المختلفة. فعلى سبيل المثال كانت ملاحظات الحالة تقارن بالسجلات ذات الصلة وبالمناقشات غير الرسمية مع النساء ومقدمي الرعاية. وكانت البيانات تحصل على دعم أكبر من خلال المناقشات مع مقدمي الرعاية أثناء الاجتماعات الأولية لنشر نتائج البحث.

النتائج

سمات مقدمي الرعاية ومسئولياتهم

من بين الواحد والثلاثين مقدماً للخدمة كانت القابلات والمرمضات في الغالب أصغر سناً من الأطباء. وكان مستوى تعليم القابلات أعلى من الممرضات (**الجدول ٢**). إلا أن القابلات كن يحصلن على رواتب أقل من رواتب الممرضات، بالرغم مما يميزهن من سنوات الدراسة والخبرة الأكثر ومسئولياتهن الأكبر. وذكر كل من الأطباء والقابلات أنهم يعانون من مستويات مرتفعة من الضغط النفسي. وبالنسبة للقابلات، كان ذلك مرجعه إلى ظروف العمل الصعبة، والرواتب المنخفضة، وقلة عدد العاملين، ونقص الإشراف الداعم. أما بالنسبة للأطباء وإخصائى أمراض النساء، فالضغط النفسي مرجعه إلى نقص الخبرة فيما يتعلق بالحالات المعقدة. وقد ذكروا أن الورديات الليلية بمثابة كابوس بالنسبة لهم بسبب "مفاجآت" الطوارئ التي يشعرون أنهم غير مستعدين لها الاستعداد الواجب. وكما يتضح من الجدول ٢، فقد كان هناك فقدان سريع للقابلات، إذ كان معظمهن يبحثن عن أعمال في أماكن أخرى حيث ظروف العمل أقل إلحاحاً وضغطاً. فقد جعلت مستويات التوظيف غير الكافية وساعات العمل الطويلة من الصعب على القابلات أن يجمعن بين عملهن وأدوارهن والتزاماتهن الأسرية.

نساء أجريت معهن مقابلات بعد الولادة

كان متوسط أعمار النساء اللاتي أجريت معهن

الرعاية أثناء الولادة

كان هناك نقص شديد في عدد القابلات إذا أخذنا في الاعتبار مسؤولياتهن وعبء العمل الملقى على عاتقهن. وكشفت الملاحظة وما قالته النساء أن الأم كثيراً ما تمر بالمخاض بمفردها، مع قليل من دعم مقدمي الرعاية. وعند الولادة تكون قابلة واحدة موجودة. ونتج عن ذلك ممارسات ولادة خاطئة شملت إما المتابعة غير الكافية للمولود أو الرعاية غير الملائمة للأم أثناء مرحلة المخاض الثالثة الحرجة.

كانت مكافحة العدوى غير كافية،

والإمدادات غير متوفرة في كثير من الأحيان؛ وغالباً ما تلد النساء دون أن تكون هناك ملاءة على السرير، بل أغطية من البلاستيك فحسب. وعلاوة على ذلك فقد كشفت لنا الملاحظات وما قالته النساء عن استخدام ممارسات غير ملائمة (الجدول ٣) مثل عدم الحركة وعدم السماح بالأكل أو الشرب أثناء المخاض، وحقن عقار الأوكسيتوسين في المحاليل بالوريد بشكل روتيني أثناء المخاض، وعدم استعمال نموذج رسم الولادة (البارتوجرام)*، وعدم السماح بوجود أحد أفراد الأسرة للدعم، ومن النادر استعمال الأساليب غير الدوائية لتخفيف الألم، وعدم استخدام التدابير النشطة للمرحلة الثالثة من المخاض، وشق العجان الروتيني بالنسبة للأمهات اللاتي يلدن للمرة الأولى. ولوحظ أن النساء يطلبن مواليدهن عقب الولادة مباشرة لإرضاعهم رضاعة طبيعية، ولكن القابلة لم يكن لديها الوقت لمساعدتهن.

كان هذا النمط من الممارسة متسقاً مع ما ذكره مقدمو الرعاية. فقد أجريت الفحوص المهبليّة العديدة، ولكنها لم تكن توثق باستمرار في السجلات. وذكر مقدمو الرعاية أنهم يستخدمون الأوكسيتوسين بشكل روتيني لتعجيل المخاض، وأقرت القابلات بوضعه في أكياس المحاليل الوريدية مع عدم استخدام جهاز التنقيط لتنظيم الجرعة لعدم توفر الأجهزة، وكثيراً ما أهملن وضع ملصق يبين وجود الدواء في

رعاية الولادة

يعتبر المستشفى مكاناً أساسياً للتدريب الإكلينيكي للقبالة والتمريض وبرامج التعليم الطبي. وخلال فترة الدراسة، كان يتم من ٥ إلى ٢٠ ولادة من بينها ١٠ ولادات مهبليّة في المتوسط (ساعدت فيها ست قابلات تتأوبن العمل على ثلاث ورديات) وولادتان قيصريتان خلال فترة أربع وعشرين ساعة. كان هناك طبيب مقيم واحد يشرف على القسم في كل وردية وكان هناك أخصائي توليد مناوب تحت الطلب؛ وكانوا جميعاً رجالاً. وكانت القابلات تقدم الرعاية كلها في ٩١٪ من الولادات المهبليّة. وكان متوقعاً من الأطباء أن يصفوا الأدوية ويقومون بخياطة شق العجان والمساعدة في الحالات شديدة الخطورة ويقوموا بعمليات الولادات القيصرية. ولم يكن التخدير النصفى متوفراً لتخفيف الألم ولذا كان عقار الميبيريدين* يُستخدم باستمرار للأسف. وكانت الممرضات يقدمن رعاية ما بعد الولادة للنساء والمواليد عقب الولادات الطبيعيّة والقيصريّة.

=====

* الميبيريدين: دواء مخدر/مسكن يستخدم أثناء التخدير الكلي

وكانت سياسة المستشفى هي إبقاء الوليد بجانب أمه بعد ولادته والبدء المبكر للرضاعة الطبيعيّة، ولم يكن هناك استخدام للرضاعة الصناعيّة أو السوائل بشكل روتيني. وكان إزدياد معدل الولادات القيصرية يعود إلى عدم وجود نظام تحويلي مبكر فعال للحالات شديدة الخطورة إلى المستشفى، والتدخلات الروتينية غير الضرورية أثناء المخاض، وضعف كفاءة الأطباء في اتخاذ القرارات الإكلينيكية بسبب قدم وعدم تحديث معارفهم الطبيّة، ومعاناة أخصائي التوليد من الضغط النفسي والإرهاق بسبب العمل في أكثر من مؤسسة، وتدهور صحة النساء الحوامل الفلسطينيّات.

نفسه، كان المواليد يوضعون معًا تحت الدفاية الوحيدة في حجرة الولادة، وفي بعض الأحيان لا توضع للأطفال أساور باسمائهم. أحد المواليد المكتملين لم يكن هناك من يقوم على رعايته وسقط من على الدفاية وكان لا بد من نقله إلى الرعاية المركزة. مولود آخر وُلِدَ في الأسبوع التاسع والثلاثين، ٩/٨ على مقياس أبجر، ويزن كيلوجرامين، يعاني من صعوبة في التنفس؛ أُبقي في غرفة المخاض والولادة المزدحمة من أجل الملاحظة لمدة تزيد على خمس ساعات، ومات دون أن يكون هناك من يقوم على رعايته. وتمثل الحالتان ١ و ٢ التاليتان العديد من الحالات التي لاحظناها.

المحول الوريدي.

=====

=====

* البارتوجرام: (نموذج رسم الولادة) منحني لمراحل الولادة يسجل عليه تقدم عملية الولادة (اتساع عنق الرحم وترققه، وتقدم الجنين في النزول). ويوجد على الرسم خطان للتنبيه إذا تقاطع سير الولادة مع أي منهما. الأول هو خط التحذير والثاني خط التدخل السريع. يساعد النموذج مقدمي الخدمة على اتخاذ القرارات المناسبة أثناء المخاض؛ ويعتبر استخدام البارتوجرام أحد معايير الجودة في التوليد (المحررة) عندما كانت هناك أكثر من حالة ولادة في الوقت

الجدول ٣. الممارسات غير المناسبة كما ذكرت النساء في المقابلات بعد الولادة^(أ)

الممارسات غير المناسبة المذكورة	%
تمزق الأغشية بطريقة اصطناعية	٨٠
٥ فحوص مهبلية فأكثر	٤٤
١-٤ فحوص مهبلية	٥٦
محاليل بالوريد أثناء المخاض	٧٩
إضافة الأدوية إلى المحاليل بالوريد	٣٤
عدم السماح بالمشي	٦٩
عدم السماح بالأكل أو الشرب أثناء المخاض	٩٦
عدم التشجيع على الاسترخاء والتنفس	٧٩
شق العجان الروتيني للأمهات لأول مرة (= ٣٢)	٨٩
عدم السؤال عن الرضاعة الطبيعية (= ١٥٩)	٩١

(أ) استبعدت امرأتان ولدتا قبل الوصول إلى المستشفى من الأسئلة المتصلة بالمخاض إلا عندما يشار إلى عكس ذلك.

وألْبستَه ملابسَه. وبعد ذلك، ودون أن تغسل يديها، استمرت في رعاية المولود الآخر المبتسر. عادت القابلة إلى الأم لولادة المشيمة، وتنظيفها وأعطتها حقنة سينترومترين* في العضل بينما كان تنقيط المحلول الوريدي مستمرًا. وجرى قياس ضغط الدم ومستوى انقباض الرحم مرة واحدة. وملئت السجلات بواسطة قابلة أخرى مناوبة.

الحالة ٢

أحضر طبيب مولودًا غير مكتمل (خداج) وزنه ١٨٠٠ جرام إلى قسم المخاض والولادة من غرفة العمليات عقب إجراء عملية ولادة قيصرية. كانت القابلتان مشغولتين وغير متاحيتين عندما نادى عليهما الطبيب ولم تجب عليه أى منهما. وضع المولود تحت الدفاية وهَمَّ بالانصراف عبر الباب الخارجى الرئيسى. كنتُ (أنا الباحثة الرئيسية) ألاحظ الممر الرئيسى ولم أستطع البقاء صامتة. سألتُه: "كيف يمكنك ترك المولود على الطاولة دون حتى أن تتأكد من أن الدفاية تعمل أو لا، أو إذا كانت هناك قابلة لتقديم الرعاية أو لا؟" ودون أن يسأل من أكون، عاد الطبيب وتأكد من عمل الدفاية، التى كانت باردة. شغلها، وجفف المولودة وأعطاه الأكسجين إلى أن جاءت إحدى القابلتين وتولت الأمر بعد حوالى ٢٠ دقيقة. ذكرنى ذلك بتعليق أحد الأطباء الذى عمل سابقاً فى هذا المستشفى:

"لأبد أن هؤلاء المواليد لديهم ملاك حارس لأن الله وحده هو الذى يرعاهم."

* السنتومتريين هو الاسم العلمى لعقار الميثرجين مضافاً له عقار السينتوسينون. يستخدم بعد الولادة لحث الرحم على الانقباض منعاً للنزيف بعد الولادة (المحررة)

الحالة ١

فى الساعة التاسعة والنصف صباحاً، دخلت المستشفى امرأة فى السابعة والعشرين من عمرها فى نهاية فترة حملها وتشكو من آلام المخاض، وهى أم لثلاثة أطفال. وُضع جهاز سماع نبض الجنين لمدة عشر دقائق تقريباً. وكانت حالتها بلا أى تاريخ للمضاعفات فى مرات الحمل السابقة. وكجزء من إجراءات الدخول، أجرى الطبيب فحصاً مهبلياً ووثق اتساعاً لعنق الرحم مقداره ٦ سنتيمترات. وكررت القابلة الفحص المهبل، واقتيدت المرأة التى فى المخاض إلى حجرة الولادة حيث وُضعت فى وضع الولادة على سرير الولادة. تم تركيب إبرة وريديّة ووضع محلول وريدى. أُضيفت وحدتان من الأوكسيتوسين إلى كيس المحلول. ومع ذلك لم توضع بطاقة على الكيس لبيان الدواء المضاف. وأُفرغت المثانة باستخدام القسطرة. وخلال ١٥ دقيقة كانت المرأة مستعدة للولادة. ومع أن باب الغرفة الرئيسى كان مغلقاً بشكل جزئى، فقد كانت المرأة - التى لا تغطيها ملاءة - مكشوفة باستمرار لكثير من العاملين والمريضات. وساعدت القابلة المرأة فى الولادة فى الساعة التاسعة وخمس وأربعين دقيقة صباحاً. وعقب الولادة مباشرة وضعت القابلة منشفة من متعلقات المرأة على بطنها من أجل المولود وطلبت منها أن تمسك المولود بينما كانت تقطع الحبل السرى. وبعد ذلك أخذت المولود إلى جهاز الإنعاش فى الغرفة المجاورة التى كانت باردة وغير مجهزة للاستعمال. جرى تنظيف المولود، وشُفطت الإفرازات من الأنف والفم والحنجرة وتُرك على طاولة بالقرب من الدفاية، وليس تحتها، حيث كان مولود آخر مبتسر (خداج) يشغل جهاز الإنعاش. وبعد تفقد رحم المرأة، عادت القابلة إلى المولود ووضعت مشبك السرة، ووزنته،

الحمل، ويعرض **الجدول ٤** بالتفصيل مضاعفات أمراض النساء عند النساء اللاتي لاحظتهن الباحثة الرئيسية أو ما "ذكر طوعية" بواسطة القابلات أثناء فترة العمل الميداني. وقد سمعنا العاملين في المستشفى وهم يتحدثون فيما بينهم عن حالات أخرى، ولكن السجلات لم تكن مكتملة ولم تسمح لنا بتتبع تلك الحالات، وقررنا عدم المطالبة بالتفاصيل، ذلك أن مطالبتنا بها يمكن فهمها على أن فيها تهديداً. كانت معرفة الممرضات برعاية الأمومة محدودة جداً. ولم نتحدث أي من الممرضات عن تقديم الرعاية أو المراقبة للمواليد. وأوضحت الملاحظة الميدانية وما جاء على لسان النساء أنفسهن أن النساء كن يرضعن مواليدهن في فترة ما بعد الولادة، ولكن دون أي مساعدة من الممرضات أو أي تنقيف صحي.

رعاية ما بعد الولادة

لم يتلقَ العديد من النساء رعاية ما بعد الولادة الكافية. وطبقاً لما ذكرته النساء فإن ١٠٪ فقط سُئلن عن النزيف بعد الولادة المهبليّة، بينما لم يجرَ تفقّد دم النفاس (إفرازات الرحم أثناء فترة النفاس) سوى ١٣٪ فقط. واتسقت هذا النتائج مع ما قالته الممرضات. كما أنه لم يتم قياس ضغط الدم بعد الولادة لأكثر من نصف النساء، بغض النظر عن طريقة الولادة. ومع أن نصف الممرضات تحدث عن تفقّد شق العجان، فقد لوحظ من خلال الملاحظات أن ذلك لم يتم. وظلّ نزف ما بعد الولادة حالة طوارئ متكررة، طبقاً لما قالته النساء ومقدمو الخدمات وما أوضحت مراجعة حالات الطوارئ. ولم تُستخدم سلفات المغنسيوم، الدواء الأفضل، عند حدوث ما قبل التشنج الحملّي أو التشنج

الجدول ٤. مضاعفات أمراض النساء لدى النساء أثناء فترة العمل الميداني

المرأة	المضاعفات	لوحظت/ذكرت	النتيجة
٢٦ سنة أم لاثنتين	نزف بعد ولادة مهبليّة طبيعيّة	لوحظت ميدانيّاً	تلقت ٣ وحدات من الدم. أُخرجت من المستشفى بعد ٣ أيام.
٢٣ سنة أم لثلاثة	تشنجات وتسمم حمليّ شديد بعد ولادة قيصرية	لوحظت ميدانيّاً	نُقلت إلى العناية المركزة لعدة أيام ثم أُخرجت.
٢٢ سنة أم لأول مرة	نزف بعد ولادة قيصرية	ذكرت	نُقلت إلى العناية المركزة لعدة أيام. توفيت في الطريق إلى مستشفى آخر، وبقي المولود على قيد الحياة.

ففي بعض الأحيان يُصرخ في النساء، وأحياناً يُعتبرن جاهلات ويصعب التعامل معهن، وأحياناً يُهملن، وكثيراً ما لا يحصلن على المساعدة أو المعلومات أو المشورة.

"الحمد لله أنهن لم يصرخن فيّ" (حامل للمرة الأولى عمرها ١٧ سنة، وأمضت ٧ سنوات في التعليم)
"كشّرت القابلة في وجهي، وكانت حادة الطبع وصرخت فيّ" (أم لخمسة أطفال في الخامسة والعشرين من العمر، أمضت ٨

العلاقات بين مقدمي الرعاية والمريضات

مع أن أغلب النساء (٨٧٪ من الولادات الطبيعيّة و ٩٠٪ من الولادات القيصرية) ذكرن أن القائمت على ولادتهن كن "لطيفات" معهن، فإن نصفهن فقط شعرن بأن مقدمي الرعاية الصحية كانوا ودودين أو مؤدبين. بينما ذكرت ٣٦٪ من النساء اللاتي قلن إن القائمت على ولادتهن كانت "لطيفة" وأنها كانت كذلك طيبة وصبورة ومحترمة ومقبولة، قالت ٢٠٪ إنها كانت لطيفة فقط لأنها لم تكن تصرخ فيهن.

الأساسية لعدم كفاية الميزانية والاعتماد على التمويل الدولي بالنسبة لأصناف مثل أشرطة التعريف، والملاءات، والشاش، ودفايات المواليد. ثالثاً: كانت إدارة وتنظيم الرعاية سيئة كما يتضح في الحالة ٢. وبالرغم من وجود وحدة متخصصة للعناية بالمواليد، فقد كان المواليد يُنقلون بعد الولادات القيصرية إلى غرف الولادة المزدحمة الذي يفتقر إلى ما يكفي من العاملين من أجل ملاحظتهم ورعايتهم. رابعاً: لم يكن هناك إشراف كافٍ، حيث كانت كبيرة القابلات تقتسم عبء العمل مع قابلة أخرى مناوبة، مما لم يكن يترك لها وقتاً للإشراف. خامساً: كما هو مبين في النتائج، فقد كانت هناك معلومات قديمة، وخاصة فيما يتعلق بتدبير المرحلة الثالثة من المخاض. وأخيراً، كانت العمليات يشعرن بأنه لا حول لهن ولا قوة فيما يتعلق بإحداث التغيير. فعلى سبيل المثال، ذكرت القابلات أن الإشراف لم يكن داعماً وأنهن شعرن بأنه لا حول لهن ولا قوة لكونهن في قاع هيكلي النظام الصحي، وعليهن التأقلم مع سلطات لا تستجيب لهن.

إن قراراً منع وجود مرافقات للنساء من أن تكون معهن أثناء المخاض والولادة قراراً تم اتخاذه على مستوى السياسة الوزارية، ولكن القابلات والأطباء وافقوا على هذا النظام لاعتبارهم أن وجود أفراد من الأسرة يشكل عقبة في سبيل الرعاية الكفاء. وتحدث مقدمو الرعاية كثيراً عن قضية سيطرة مقدمي الرعاية على عملية المخاض والولادة وبيئتها باعتبارهما السبب الرئيسي وراء تلك الممارسات غير المناسبة مثل عدم السماح للنساء بالمشي والحركة أثناء المخاض، وتقييد النساء بوضع الولادة، والاستخدام الروتيني للأوكسيتوسين لتعجيل المخاض وإخلاء أسرة المستشفى للنساء اللاتي يدخلن. ولذلك فسوف يتضح أن تغيير موقف مقدمي الرعاية من السيطرة على الوالدات إلى مساعدتهن أمر مهم.

مناقشة

كانت رعاية الولادة الأساسية في هذا

سنوات في التعليم)

عندما سُئلت النساء إن كن قد شجَّعن على توجيه أسئلة، كانت نسبة من رددن بالإيجاب ١٢٪ ممن كانت ولاداتهن طبيعياً و ١٨٪ ممن كانت ولاداتهن قيصرية فقط. وقالت ٥٤٪ فقط من النساء إن القابلة أو الممرضة كانت تأتي بسرعة عندما يطلبن المساعدة. وذكرت الممرضات أنهن كن يجدن صعوبة في التعامل مع بعض النساء وعائلاتهن بسبب انخفاض مستوى تعليمهن. وتصورت بعض النساء أنهن لا يُعاملن بمساواة بالمرءة، وأن البعض ممن كانت لهن صلات ومعارف كن يحصلن على رعاية خاصة. وكان ما قالتها النساء يتسق مع ملاحظات الباحثة والمناقشات غير الرسمية مع مقدمي الرعاية.

"المستشفى ليس نظيفاً. إنى أنام على ملءة قذرة رائحتها كريهة. ليست هناك ستائر للحفاظ على الخصوصية بحيث يمكن لزوجي البقاء هنا دون أن يقتحم خصوصية النساء الأخريات. وكما ترين فليست لدى وسادة وأنام على حقيبتى بدلاً من ذلك." (أم لطفلين، عمرها ٢٤ سنة، وأمضت ٨ سنوات في التعليم)

"ليست هناك ملءات كما ترين. شعرت بالبرد وطلبت من الممرضة أن تحضر لي بطانية؛ ولكنها لم تحضرها وقالت: 'وماذا يهم إذا كنت تشعرين بالبرد؟' وغطيت نفسي بجلبابة. ولم أرَ أى طعام هنا!" (حامل لأول مرة، عمرها ٢٢ سنة، طالبة في السنة الثالثة بالجامعة)

أسباب الرعاية الأقل من المثلى

كانت الرعاية أقل من المستوى الأمثل بسبب نقص العاملين، كما بينا في الحالتين السابقتين اللتين كان على القابلة فيهما أن تساعد في كل من الولادة ورعاية المولود. ثانياً: كان هناك نقص في اللوازم والمعدات

توجيه السؤال الصحيح كافيًا لبدء عملية التغيير. وكانت التغييرات البسيطة التي نشأت أثناء العمل الميداني هي إعادة استخدام أساور تعريف المواليد، والحصول على دفاية ثانية للمواليد في قسم الولادة. وسوف تتطلب التجديدات الأكثر تعقيدًا، مثل استخدام البار توجرام، عددًا أكبر من العاملين والمزيد من التدريب والإشراف أثناء العمل.

ينطوى تحسين أمان الولادة، وتحفيز مقدمي الرعاية، والحد من تغير العاملين، وتلبية حاجات النساء على وجود العدد الكافي من العاملين وضمان العدد الكافي من القابلات بحيث تكون هناك اثنتان حاضرتان في كل ولادة؛ واحدة للأم والأخرى للمولود.^(١٨) ويعود النقص في عدد القابلات في المقام الأول إلى مشكلات منهجية في التعامل مع الموارد البشرية، بما في ذلك تحديد الأعداد المطلوبة من القابلات في المستشفيات والمراكز الصحية، واستخدام مقدمي الخدمة الأنسب. لقد فاقمت المقاطعة الدولية الأخيرة للحكومة الفلسطينية المنتخبة من نقص العاملين والولازم الكافية لخدمات الولادة؛ وكان على مقدمي الرعاية (القابلات على وجه الخصوص) ضمان خدمات الولادة للنساء الفقيرات في ظل الظروف الصعبة وبدون تلقى رواتبهن لأكثر من عشرة أشهر. وقد اتضح أن الاستثمار في القابلات باعتبارهن مقدمات لرعاية فترة الولادة (أثناء الحمل، والولادة، وما بعد الولادة) كان فعالاً ومستداماً، بل ونتج عنها **تقليل معدلات الولادة القيصرية**.^(١٩) وسوف يسمح ذلك للأطباء، الذين عبروا عن الحاجة إلى المزيد من الدعم والإشراف، بالتركيز على تحسين مهاراتهم.

زاد الفقر وصعوبة الوصول إلى المستشفيات من الضغط النفسي على مقدمي الرعاية ومن خطورة الحالات التي عليهم أن يتعاملوا معها. فعلى سبيل المثال، في بعض الأحيان -بسبب صعوبة وصول النساء إلى المستشفيات- يلجأ الأطباء إلى الحث الصطناعي لعملية الولادة فور دخولهن غرف الولادة. وبما أن هذا المستشفى قد جرى تحويله مؤخرًا إلى

المستشفى غير كافية ولا تتماشى مع الممارسة الأفضل. وبينما لا يمكن تعميم النتائج على مستشفيات الولادة الأخرى، فإن الاتصال مع مقدمي الرعاية الصحية والخبرة الميدانية يشيران إلى أن الكثير من العقبات التي تواجهها المؤسسات الكبرى الأخرى داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة مشابهة. وتدعم النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة توثيق الفجوة بين الممارسات القائمة على الأدلة والرعاية الروتينية في فلسطين،^(١١) والعالم العربي^(١٥) ومناطق العالم الأخرى كذلك.^(١٦ و١٧) ومع ذلك فقد استطاعت هذه الدراسة إثبات مصداقية ما ذكر عن ممارسات مقدمي الرعاية من خلال الملاحظة الميدانية والمقابلات مع النساء عند خروجهن من المستشفى، من أجل فهم عملية الرعاية بشكل أفضل. وحثت الدراسة مقدمي الرعاية الصحية على التفكير والتفاعل والمبادرة بعمل تغييرات في ممارستهم أثناء العمل الميداني. وعلاوة على ذلك فقد استكشفت آراء النساء في سياق نادرًا ما كان يحدث فيه أن تُستشار النساء أو يُشركن في اتخاذ القرار الطبي. كون الباحثة الرئيسة قابلة محلية مكنها من بناء الثقة بين القابلات. وبينما يمكن اعتبار قيام باحثة واحدة بالعمل الميداني كله موضع قصور بسبب الانحيازات الشخصية، إلا أنه في هذه الدراسة سهل عمل صلات مع العاملين، وأتاح تكوين رؤية متعمقة في حل المشكلات في هذا المجال المهم من خدمات المستشفيات. وقد ساعد بناء الثقة والدافع والاعتداد بالنفس لدى فريق الولادة على تمكين أفرادها من بدء التغيير. وكانت عملية التقييم تعد الساحة لتقبل التغيير ولحث القابلات على حل المشكلات. وغالبًا ما تطرح الملاحظة المعضلة الأخلاقية المتعلقة بملاحظة الممارسات الضارة دون تدخل؛ وكثيرًا ما يكون هناك فارق زمني بين نتائج الأبحاث وترجمتها إلى الممارسة، لكننا في هذه الدراسة اعتبرنا أنه من غير المبرر أخلاقيًا واستراتيجيًا ملاحظة الممارسة الخاطئة دون إعطاء العاملين ملاحظات فورية، كما حدث في الحالة ٢ التي أشرنا إليها. وفي بعض الأحيان كان

تحديًا، فمن المرجح أن ارتفاع معدل بدء الرضاعة الطبيعية في المستشفى يعود إلى ثقافة الرضاعة الطبيعية وليس ممارسات المستشفى الخاصة، حيث كانت النساء تتلقى القليل من الدعم.

كشأن النساء في أنحاء العالم كافة، كانت النساء الفلسطينيات اللائي أجريت معهن المقابلات يرغبن في أن يعاملن باحترام وحساسية ومساواة.^(٢٧) وكن على قدر كبير من الحماس بشأن إجراء المقابلات معهن ونيل الفرصة للتعبير عن آرائهن. وكما قالت إحدى النساء، إنها تأمل -عندما تعود للولادة في المرة المقبلة- أن تكون الظروف قد تحسنت، حيث إنه ليس لها مكان آخر تلد فيه. ولم تكن النساء يعاملن باستمرار بتعاطف واحترام، كما اعترفت القابلات أنفسهن. وبينما يمكن فهم هذا السلوك في ضوء نقص العاملين (القابلات والممرضات) ومكانتهن المتدنية، والرواتب الضئيلة والضغط النفسى لدى أطباء أمراض النساء، فإن العلاقة الصعبة بين النساء وقابلات المستشفى وممرضاتها مشكلة متعددة الأوجه وعامة. فظروف العمل السيئة أحد المسببات، ولكن غياب التواصل، وموقف إصدار الأحكام المسبقة وعدم أخذ معرفة وهموم المريضات في الاعتبار تعد جميعها مكونات شائعة في العلاقة بين مقدمى الرعاية والمريضات، مما يؤدي إلى عدم الرضى وعدم استخدام الخدمات.^(٢٨)

ولابد من معالجة هذه المواقف باستمرار مع الأخذ في الاعتبار تنظيم الخدمات، ومحاسبة مقدمى الخدمات والمؤسسات الصحية، وإيجاد القدوة للقابلات، والتأكيد ليس فقط على الكفاءة الفنية في رعاية الأمومة، بل كذلك على العلاقات البينشخصية.

وقد نجح نشر تقرير مفصل عن هذا التقييم، بالإضافة إلى العديد من الاجتماعات لنشر نتائج البحث، مع مقدمى الرعاية ومديرى الأقسام والمستشفيات ومتخذى القرارات فى المستويات الأعلى والمانحين، فى جذب الاهتمام إلى الظروف البائسة للولادة الطبيعية ورعاية أمراض النساء الطارئة فى القطاع العام.

مستشفى تحويلي، فهو يحتاج إلى تدريب الأطباء الموجودين فيه والاحتفاظ بهم واجتذاب أطباء اختصاصيين جدد بملكون مهارات عالية لمواجهة العبء الثقيل الخاص بالحالات شديدة الخطورة والمضاعفات الشديدة والولادات الجراحية. ويتطلب ذلك التزامًا ووعيًا سياسيين بين متخذى القرار، وترجمة الالتزام إلى مخصصات فى الميزانية وإصلاح للنظام الصحى.^(٢٩) وفى حالة فلسطين، لابد كذلك أن يكون الإصلاح الداخلى الفعال مصحوبًا بإنهاء الاحتلال باعتبار هذا شرطًا لاحترام ذلك الحق الأساسى من حقوق الإنسان وهو لبصول والحصول على الرعاية الصحية.

إن دعم مقدمة الرعاية وإحدى قريبات المرأة لتشجيع المخاض الطبيعى والولادة هو أمر ضرورى، وخاصةً فى ظل ثقافة تثمن الدعم الأسرى.^(٣٠) وقد اتضح أن الأساليب البديلة لتخفيف الألم^(٣١،٣٢) تحظى بتقدير النساء وتقل التدخلات، وهى مهمة بشكل خاص فى حال عدم توفر خيار التخدير النصفى. وكان الأوكسيتوسين يُستخدم بشكل روتينى لتسريع المخاض، بالرغم من المخاطر التى ينطوى عليها استخدامه فى وضع لا تتوفر فيه إمكانية متابعة تقدم عملية الولادة عن كثب.^(٣٤) وفائدة تعجيل المخاض نفسها موضع شك، وخاصةً أن دراسة أجريت بمستشفى فلسطينى آخر أظهرت أن زمن المخاض الطبيعى قصير نسبيًا.^(٣٥) والاتجاه المتزايد فى معدل الولادات القيصرية (وخاصةً معدل الولادات القيصرية للمرة الأولى) هو هم حقيقى بالنسبة لصحة النساء الفلسطينيات، وذلك فى ظل الميل إلى تكوين الأسر كبيرة العدد.

كانت الرعاية الصحية للأمهات والمواليد غير كافية إلى حد بعيد. وعلى المستوى العالمى، تحدث أكثر من نصف وفيات المواليد فى الأربع والعشرين ساعة الأولى التى تعقب الولادة، ورعاية الأمومة والمواليد المتكاملة تنفذ الحياة.^(٣٦) ومع أن الرضاعة الطبيعية المقصورة لمدة تتراوح بين ٤ و ٦ أشهر تظل

النقطة التي يجب أن تبدأ عندها فرصة التغيير .

شكر وتقدير

نود أن نشكر مؤسسة ثيودور-سبرنجمان لتمويلها هذه الدراسة، والدكتورة رينا جقمان والدكتورة رنا الخطيب على دعمهما المستمر، وشيلا نارايين على مساعدتها في تحرير المسودات الأولى لهذه الورقة. ونحن ندين بالفضل لكل النساء، والقابلات، وغيرهن من مقدمي الرعاية على إشراكنا في تجاربهن.

وساعد التقييم في زيادة الوعي بالحاجة إلى تخصيص المزيد من الدعم المالي لهذا المجال المهم من رعاية صحة النساء بين الإداريين ومتخذي القرار. وعلاوة على ذلك، تمت الموافقة على خطة التدخل لتحسين نوعية الرعاية أثناء الولادة في هذا المستشفى كمشروع **ريادي**؛ ومن المأمول أن يمتد إلى مستشفيات عامة أخرى في المستقبل. وكان إجراء هذا التقييم في جو الأزمة الحالي تدقيقاً للواقع بالنسبة لكل المشاركين، حيث يبين أنه بالرغم مما قد يجري في العالم الأوسع، فمازالت النساء يلدن ويرغن في الرفق والرعاية الطبية لأنفسهن ومواليدهن. وربما كانت تلك هي

قائمة المراجع:

References

1. Miller S, Cordero M, Coleman A, et al. Quality of care in institutionalized deliveries: the paradox of the Dominican Republic. International Journal of Gynecology and Obstetrics 2003;82:89-103.
2. Cochrane Database of Systematic Reviews Library. At <www3.interscience.wiley.com/cgi-bin/mrwhome/106568753/HOME>. Accessed 17 March 2007.
3. World Health Organization. WHO Reproductive Health Library. Geneva7 WHO, 2006.
4. Wrede S, Benoit C, Bourgeault I, et al. Decentred comparative research: context sensitive analysis of maternal health care. Social Science and Medicine 2006;63:2986-97.
5. UN News Service. Israeli obstacles to free movement in Palestinian territories mount. At: <www.un.org/apps/news/printnewsAr.asp?nid=20234>. Accessed 19 March 2007.
6. Palestinian Central Bureau of Statistics. Impact of the Israeli Measures on the Economic Conditions of Palestinian Households. Ramallah: PCBS, 2006.
7. Palestinian Central Bureau of Statistics. Demographic and Health Survey 2004. Final Report. Ramallah7 PCBS, 2006.
8. Giacaman R, Wick L, Abdul-Rahim H, et al. The politics of childbirth in the context of conflict: policies or de facto practices? Health Policy 2005;72:129-39.
9. Ministry of Health. Health Status in Palestine: Annual Report 2004. Gaza7 MOH, 2005.
10. Maram Project. Baseline Assessment: Survey of Women and Child Health and Health Services in the West Bank and the Gaza Strip 2003. Ramallah: Maram Project, 2004.
11. Wick L, Mikki N, Giacaman R, et al. Childbirth in Palestine. International Journal of Gynecology and Obstetrics 2005;89:17478.
12. reproductive-www.who.int
12. World Health Organization. Safe Motherhood Needs Assessment Tools. Geneva: WHO, 1996. At: <health/MNBH/smna_index.en.html>. Accessed 17 March 2007.
13. Hulton L, Matthews Z, Stones R. A Framework for Evaluation of Quality of Care in Maternity Services. Southampton7 University of Southampton, 2000.
14. Plsek P. Complexity and the Adoption of Innovation in Health Care. Washington DC: National Institute for Health Care Management Foundation, 2003.
15. Choices and Challenges in Changing Childbirth Research Network. Routines in facility-based maternity care: evidence from the Arab world. BJOG: International Journal of Obstetrics and Gynaecology 2005;112:1270-76.
16. Turan JM, Bulut A, Nalbant H, et al. Challenges for the adoption of evidence-based maternity care in Turkey. Social Science and Medicine 2006;62(9):2196-204.
17. Garner P, Meremikwu M, Volmink J, et al. Putting evidence into practice: how middle and low income countries "get it together". BMJ 2004;329(7473):1036-39.
18. WHO/UNFPA/UNICEF/World Bank. Pregnancy, Childbirth, Postpartum and Newborn Care: A Guide for Essential Practice. Geneva: WHO, 2003.
19. Rosenblatt R, Dobie SA, Schneeweiss R, et al. Interspecialty differences in the obstetric care of low-risk women. American Journal of Public Health 1997;87:344-51.
20. World Health Organization. Quality of Care. A Process for Making Strategic Choices in Health Systems. Geneva7 WHO, 2006.
21. Mosallem M, Rizq D, Thomas L, et al. Women's attitudes towards psychosocial support in labour in United Arab Emirates. Archives of Gynaecology and Obstetrics 2004;269:181-87.
22. Declercq E, Sakala C, Corry M, et al. Listening to Mothers: Report of the First National US Survey of Women's Childbearing Experiences. NY7 Harris Interactive for the Maternity Center Association, 2002.
23. Abushaikh L. Methods of coping with labor pain used by Jordanian women. Journal of Transcultural Nursing 2007;18:35-40.
24. Dujardin B, Boutsen M, De Schampheleire I, et al. Oxytocics in developing countries. International Journal of Gynecology and Obstetrics 1995;50:243-51.
25. Mikki N, Wick L, Abu-Asab N, et al. Trial of amniotomy in a Palestinian hospital. Journal of Obstetrics and Gynecology 2007;27(4):368-73.
26. Sines E, Syed U, Wall S, et al. Postnatal Care: A Critical Opportunity to Save Mothers and Newborns. Washington7 Population Reference Bureau, 2007.

27. Yelland J, Small R, Lumley J, et al. Support, sensitivity, satisfaction: Filipino, Turkish and Vietnamese women's experiences of postnatal hospital stay. *Midwifery* 1998;14(3):144–54.
28. Jewkes R, Abrahams N, Mvo Z. Why do nurses abuse patients? Reflections from South African obstetric services. *Social Science and Medicine* 1998; 47(11):1781–95.

مراضة الأمهات الحادة والإفلات من الموت* في البرازيل: ماذا تعلمنا من الأبحاث؟

خوسيه شيكاتي^(١)، خواو باولو سوزا^(٢)، ماري أنجيلا باربينيلي^(٣)، ماري هيلينا دي سوزا^(٤)، إيلينا أمارال^(٥)

ترجمة عثمان مصطفى

ملخص:

يتوقف حدوث المضاعفات أثناء الحمل على اختلاف أساليب اكتشاف مضاعفات الحمل والتعامل معها أكثر من توقفه على درجة التنمية البشرية؛ فالتشخيص السريع والإدارة السليمة لهما دور حاسم في التباين الضخم في نسب وفيات الأمهات بين الدول والمناطق. وقد يتحسن فهمنا لمحددات مراضة الأمهات بدراسة حالات مراضة الأمهات الحادة. سوف نناقش في هذه الورقة عدة مقاربات لمفهوم مراضة الأمهات الحادة والإفلات من الموت، والعلاقة بينهما وبين وفيات الأمهات. وعلى الرغم من عدم التوصل إلى إجماع حول تعريف صارم للإشراف على الموت أو مراضة الأمهات الحادة، توضح الورقة أن التعريفات المستخدمة يمكن تكيفها لدعم أهداف متنوعة، تشمل متابعة التقدم، والترصدات الوبائية، والتفتيش على الرعاية الصحية. وتوصلنا إلى أن تعددية جوانب المفهوم وكثرة الحالات المتاحة للدراسة، وإمكانية إجراء مقابلات مع من نجون من المضاعفات الحادة، كلها عوامل تدعم أهمية دراسة مراضة الأمهات الحادة من أجل ترشيد الجهود المحلية لتقليل وفيات الأمهات. على الرغم من أن هذا ربما يكون هو الوضع تقريباً في الدول المتقدمة، فإنه لا يزال يمثل تحدياً مهماً وصعباً يتعين التغلب عليه في الأماكن التي تظهر فيها فائدته بوضوح.

Research on Severe Maternal Morbidities and Near-Misses in Brazil: What We Have Learned
November 2007;15(30):125–133

الكلمات المفتاحية: الإفلات من الموت ، وفيات الأمهات ومراضتهن الحادة، أنظمة المسح الصحي، البرازيل

^١ أستاذ التوليد المتفرغ بقسم النساء والتوليد، مدرسة علوم الطب، جامعة إستاندوال دي كامبيناس، كامبيناس س.ب. ، البرازيل، بريد إلكتروني: cecatti@unicamp.br

^٢ منسق وحدة العناية المركزة بمستشفى الأمهات، قسم النساء والتوليد، مدرسة علوم الطب بجامعة إستاندوال دي كامبيناس، البرازيل

^٣ أستاذ مساعد التوليد، قسم النساء والتوليد، مدرسة علوم الطب، جامعة إستاندوال دي كامبيناس، كامبيناس س.ب. ، البرازيل،

^٤ إحصائي، قسم النساء والتوليد، مدرسة علوم الطب، جامعة إستاندوال دي كامبيناس، كامبيناس س.ب. ، البرازيل،

^٥ أستاذ مشارك التوليد ومدير وحدة التوليد، قسم النساء والتوليد، مدرسة علوم الطب، جامعة إستاندوال دي كامبيناس، كامبيناس س.ب. ، البرازيل،

* الإفلات من الموت هي الترجمة التي ارتأيناها لمصطلح Near-Misses والذي يعني حدوث خطأ في التعامل مع حالة مرضية يؤدي إلى تعريض حياة المريضة إلى خطورة بالغة يمكن أن تودي بحياتها، ولكنها تمر من هذه المرحلة الخطرة على نحو ما وتنجو من الخطر. (المحررة)

تلخص هذه الورقة سلسلة من الدراسات التي أجريت

على مراضة الأمهات قامت بها مجموعتنا البحثية في

تسعينيات القرن الماضي، مجموعة خاصة من النساء تغلبن على المضاعفات الحادة والشديدة ونجون من الموت سواء بحسن الحظ أو لأنهن تلقين الرعاية المناسبة في الوقت المناسب. وعرفت تجربتهن بأنها "الإفلات من الموت"^(٢). تتشارك تلك النساء مع من توفين أثناء الحمل أو الولادة أو النفاس في العديد من الخصائص، لتشكلن بذلك نموذجاً دالاً لوفيات الأمهات. علاوة على ذلك، فإن ازدياد أعدادهن وإمكانية الاستماع إليهن مباشرة قد يسهل دراسة ما حدث لهن.^(٣-٥)

وعلى الرغم من استقرار مفهوم الإفلات من الموت ، فما زالت هناك حاجة إلى تعريف مُجمع عليه بما في ذلك كيفية التعرف على النساء اللاتي يقعن ضمن تلك المجموعة.^(٦-٨) ونظراً لقدرة حالات من أشرفن على الموت على المساهمة في تطوير استراتيجيات تقليص وفيات الأمهات، فقد قررنا أن ندرس مختلف جوانب تلك المجموعة بالاعتماد على مقاربات مختلفة.

تعريفات

بعد فترة طويلة من الاهتمام بموضوع وفيات الأمهات في البرازيل وإجراء الأبحاث عليه، بدأنا مؤخراً في تكثيف اهتمامنا بالإفلات من الموت، ومن ثم قمنا بمراجعة منهجية للأدبيات المنشورة عن معدلات حدوث الإفلات من الموت، ومختلف التعريفات العملية التي وردت حوله في تلك الدراسات.^(٩) وقد وجدنا أن معظم الدراسات التي أجريت حول هذا الموضوع (٥٧%) تبنت تعريفات مرتبطة بمدى تعقيد التدابير المستخدمة مع الحالات (أي الاستقبال في وحدات الرعاية المركزة، والحاجة لاستئصال الرحم أو الحقن بمشتقات الدم)، بينما قامت ٢٤% من الدراسات بتعريفه وفقاً لوجود ظروف إكلينيكية محددة (أي مقدمات تسمم الحمل الشديدة أو تمزق الرحم)؛ في حين عرفته ١٥% من الدراسات وفقاً لوجود فشل عضوي (أي فشل في الجهاز التنفسي أو فشل كلوي أو غيبوبة أو صدمة)، واعتمدت ٣% من الدراسات على مزيج من المعايير (أي مقياس لتحديد درجات مرضية

قسم النساء والتوليد بكلية العلوم الطبية، جامعة إستاندوال دي كامبيناس في البرازيل، فضلاً عن مناقشة النتائج التي توصلت إليها تلك الدراسات ودلالاتها. لقد عمل فريقنا خلال العشرين سنة الماضية في حقل وفيات الأمهات، ومؤخراً على الأمهات اللاتي أشرفن على الموت بالاعتماد شبه الكامل على الموارد المحلية. هناك اعتقاد سلبي سائد فيما يتعلق بمعظم الأبحاث، مؤداه أنه بعد إجراء أي دراسة لا يحدث أي تغيير على أرض الواقع في المنطقة التي أجريت فيها تلك الدراسة. وذلك تحديداً ما لا نود حدوثه مع بياناتنا. لقد قررنا أن نخوض تحدى كتابة ورقة تركز على المفاهيم وتوضح الخطوط العريضة لتجربتنا، حتى نطلع الجماعات البحثية الأخرى في الدول النامية على ما يمكن القيام به محلياً اعتماداً على موارد محدودة. وتغطي الورقة أيضاً تعريف الإفلات من الموت، ونظام القياس الذي طورناه لتحديد الدرجات لمرضاة الأمهات الشديدة، والدراسات والمسوح التي أجريناها للسكان، ونظم المعلومات التي وضعناها للصحة والمراقبة، وما تعلمناه من الاستماع لتجارب النساء. الأوراق التي صدرت عن تلك الدراسات أصبحت الآن في طور النشر في مواضع أخرى أشرنا إليها في ورقتنا هذه.

على الرغم من أن تقليص عدد وفيات الأمهات هو أحد أهداف الألفية الإنمائية، فالواقع أن تلك الوفيات لا تمثل سوى قمة جبل الجليد في المراضة الحادة المرتبطة بالحمل والولادة والنفاس. لا يزال مدى انتشار تلك المراضة غير معروف، ولكن يجب مواجهته لكي يمكن حدوث أي تحسن حقيقي في صحة الأم. قد يتشابه حدوث مضاعفات حادة أثناء الحمل في الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء؛ بيد أن الاختلافات في كيفية التعرف عليها والتعامل معها قد تكون هي المسؤولة عن الفجوة الواسعة بينهما في معدلات وفيات الأمهات وحوادث مضاعفات طويلة الأمد.^(١) لقد لفتت أنظار الدارسين وصناع السياسة، منذ

الشديدة في مستشفانا على مدار سنة كاملة.^(١٠) واستخدمنا لهذا الغرض مجموعات مختلفة من المعايير، أوضحناها في الإطار رقم ١.^(١١، ١٢) ليست تلك هي كل المعايير التي استخدمناها لتحديد حالات مراضة الأمهات الشديدة، بطبيعة الحال، ولكنها ربما كانت المعايير الأكثر شمولاً. فقد سمحت لنا تلك المعايير بإجراء مزيد من التقييم لمعايير أخرى للإفلات من الموت في هذه المجموعة السكانية (بما في ذلك إدخال الحالات إلى وحدة العناية المركزة، والاضطرابات الوظيفية العضوية، ونظام القياس المستخدم لتحديد درجات مراضة الأمهات الشديدة).

أثناء فترة الدراسة تم تقييم حالة كل النساء اللاتي دخلن إلى المستشفى في أقسام التوليد أو مركز التوليد أو وحدة العناية المركزة لتحديد ما إذا كانت تنطبق عليهن أى من معايير مراضة الأمهات الشديدة. وخلال تلك الفترة حدثت حالتا وفاة وتم التعرف على ١٢٤ حالة مراضة أمهات شديدة. أسفر تطبيق معايير مانتل^(١٢) عن تحديد ١١٢ حالة إفلات من الموت، بينما أدى تطبيق معايير وترستون^(١١) إلى ٩٠ حالة، وكان هناك ٧٨ حالة انطبقت عليها مجموعتنا المعايير معاً. إجمالياً، تم إدخال ١١٢ امرأة في وحدة العناية المركزة، ٣٥ منهن دعم مركز و ٧٧ مراقبة وترصد. عانت ٤٥ امرأة من اضطرابات في الوظائف العضوية. يوضح الجدول ١ الأسباب الرئيسية لمراضة الأمهات الشديدة التي وجدناها أثناء الدراسة. وتتمثل الأسباب الرئيسية في معظمها في متلازمات ارتفاع الضغط، وهي أكثر الأسباب شيوعاً في وفيات الأمهات أيضاً في تلك المنطقة. وتم تقييم استخدام التدخل التشخيصي أو العلاجي الذي لا يمارس عادة مع حالات رعاية الولادة المنخفضة المخاطر في هذه المجموعة من النساء (سوف نشير له هنا بـ "إجراءات خاصة"). تم إجراء ما مجموعه ١٢٦ تدخلاً من هذا النوع، كان أكثرها شيوعاً المدخل الوريدي المركزي، وتخطيط صدى القلب، والتنفس الميكانيكي. كان

الأمهات الشديدة). وقد تراوحت نسبة الإفلات من الموت في الدراسات التي راجعناها بين ٠,٣/١٠٠٠ و ١,٧/١٠٠٠ ولادة، وتراوحت نسبة الوفيات التي تحدث في تلك الحالات بين ٢:١ و ٢٢٣:١. وقد أظهرت مراجعتنا لتلك الأدبيات أيضاً وجود ارتفاع لنسبة حدوث حالات إشراف على الموت في المستشفيات في الدول النامية أكثر من مثيلاتها في الدول المتقدمة.^(٩)

تقييم تعريفات مراضة الأمهات الحادة ونظام قياس شدتها

تعتبر مؤسستنا من مراكز المستوى الثالث للرعاية الصحية التي تحال إليها الحالات في مدينة كامبيناس بولاية ساو باولو، وهي من أكثر المناطق تقدماً في البرازيل. وتجرى لدينا كل عام نحو ٣٠٠٠ عملية وضع. وعلى الرغم من أن عددًا لا بأس به من الحالات يعتبر من الحالات الحرجة، فإن حدوث وفيات بين الأمهات في هذا المركز لا يتكرر كثيراً. لذلك، فلو أردنا أن نعتد على حالات وفيات الأمهات فقط لتقييم نوعية رعاية الولادة فلن تكون تلك مقارنة فعالة نظراً لانخفاض معدلات وفيات الأمهات لدينا. وبالمثل، هناك صعوبة أيضاً في استخدام حالات وفيات الأمهات فقط لتقييم نوعية رعاية الولادة التي تقدمها الخدمات التي تتعامل مع حالات ولادة قليلة أو أقل تعقيداً أو لتقييم الصعوبات التي تواجه النساء في الحصول على رعاية الأمومة. وذلك لأن الاعتماد على تلك الحالات القليلة سوف يتطلب وقتاً طويلاً حتى يتجمع عدد يعتد به من الحالات، وحينها سيكون الوقت متأخراً لإنقاذ عدد كبير من النساء. لذلك فقد شعرنا بقيمة دراسة حالات مراضة الأمهات الحادة والإفلات من الموت لنرى ما الذي يمكن أن نتعلمه منها فيما يتعلق بالتعامل مع مضاعفات الولادة.

ولتقييم مدى انطباق مختلف مفاهيم مراضة الأمهات الشديدة والإفلات من الموت عند الولادة في المستشفيات، قمنا بمتابعة حالات مراضة الأمهات

متوسط الفترة التي تقضيها المرأة في المستشفى ١٠,٣ (١٣,٤) يوم. فيما يتعلق بترصد مراضة الأمهات الشديدة، وجدنا أن استراتيجية الترصد المزدوجة (المتابعة والتأكيد) قد تكون أكثر اتساقاً وربما أكثر فاعلية أيضاً.^(١٠)

ونتيجة لما توصلنا إليه، قمنا باختبار تطبيق نظام قياس درجات مراضة الأمهات الشديدة على مجموعة النساء أنفسها. يقوم هذا النظام على وجود المراضة عبر مدى متصل يقع الحمل الطبيعي في أحد طرفيه ووفاء الأم في الطرف الآخر مروراً بحدوث مضاعفات مختلفة.^(١٣) سعينا في البداية إلى التعرف على أكبر عدد ممكن من حالات مراضة الأمهات الشديدة باستخدام طائفة واسعة من المعايير. وقمنا بعد ذلك بإعطاء درجة محددة لكل حالة، حسب وجود أو غياب عوامل الشدة (فشل عضوى، الإدخال إلى وحدة العناية المركزة، نقل دم يتضمن أكثر من ثلاثة مشتقات من مشتقات الدم، الاحتياج لوضع أنابيب لفترة طويلة، تدخل جراحى كبير بخلاف الولادة القيصرية). يسمح هذا النظام بالتعرف على أكثر الحالات شدة، وبمجرد تطبيق القياس على الناجيات من مراضة الأمهات الشديدة يمكن تحديد حالات الإفلات من الموت .

إطار ١. المعايير المستخدمة لتحديد وتصنيف حالات الإفلات من الموت

■ النقص الحاد في مستوى البولينيا بالدم الى ١٥ مللى مول/التر، أو زيادة الكرياتينين الى

معايير وترستون^(١١)

■ مقدمات تسمم الحمل الحادة

■ تسمم الحمل

■ النزيف الحاد

■ التعفن

■ تمزق الرحم

■ متلازمة هيلب (تحلل دموى، ارتفاع

انزيمات الكبد، انخفاض صُفَيحات الدم)

معايير مانتل^(١٢)

■ إدخال الحالة إلى وحدة العناية المركزة لأى

سبب

■ نقص حجم الدم الذى يتطلب خمس وحدات

أو أكثر من كُرَيَّات حُمْرٍ المكثفة

■ تورم رئوى (وجود سوائل فى الرئة)

■ استئصال الرحم الطارئ لأى سبب

■ إدخال الحالة إلى وحدة العناية المركزة

للإصابة بالتعفن

■ الاحتياج لوضع الأنبوب أو استخدام جهاز

التنفس لأكثر من ٦٠ دقيقة باستثناء حالات

للتخدير العام

■ زيادة نسبة الكيتون فى الدم لدى المريضات

بمرض السكر

■ غيبوبة لأكثر من ١٢ ساعة

■ توقف الجهاز التنفسى والقلب

■ التشبع الطرفى بالأوكسجين (أقل من ٩٠%

لأكثر من ٦٠ دقيقة)

■ قلة البول: تُعرف على أنها إفراز البول

بمعدل يقل عن ٤٠٠ مل/٢٤ ساعة، ولا

يستجيب لمحاولات الأرواء الحذرة، أو

لاستخدام الأدوية المدرة للبول مثل

الفوروسيميد أو الثايباميد

أكثر من ٤٠٠ ملليمول/ اللتر

■ اليرقان (الصفراء) مع مقدمات تسمم الحمل

■ نوبة التسمم الدرقية

■ النقص الحاد فى الصفائح الذى يحتاج إلى

نقل للصفائح

■ نزيف بالمخ

■ حوادث التخدير:

١- الانخفاض الحاد فى ضغط الدم مع

استخدام التخدير النصفى (عندما يقل

الضغط الانقباضى عن ٩٠ ملليمتر

زئبق).

٢- الفشل فى إدخال الأنبوب إلى القصبة

الهوائية بما يقتضى الرجوع عن التخدير

جدول ١ المحددات الأولية لحالات الإفلات من الموت

كامبيناس - البرازيل ٢٠٠٣-٢٠٠٤

المحددات الأولية لحالات الإفلات من الموت	%
ارتفاع ضغط الدم	٥٧,٣
النزيف	١٣,٧
التعفن	٤,٨
الإجهاض	٣,٢
غير متعلقة بالولادة	٢٠

وفقاً لنظام تحديد الدرجات الذى قمنا بتطبيقه على

عنتاء تم تحديد ٢٠ حالة كحالات إفلات من الموت،

و ١٠٤ حالات مراضة أمهات شديدة أخرى. وفيما

يتعلق بالمدة التى تقضيها الحالة فى المستشفى واتباع إجراءات خاصة، لاحظنا أن مجموعة النساء اللاتى أشرفن على الموت كانت حالاتهن تتطلب رعاية معقدة لفترة أطول، مقارنة بالنساء اللاتى تعانين من مرضة شديدة أخرى (ف>٠,٠٥) * . وكان متوسط عدد الإجراءات الخاصة التى أجريت لمجموعة النساء اللاتى أشرفن على الموت هى ٣,٧٥ (٢,٣٤) لكل حالة؛ بينما كان الرقم بالنسبة لمجموعة النساء اللاتى تعانين من مرضة شديدة ٠,٣٨ (٠,٨٣) . وكان متوسط المدة التى قضتها كل امرأة من مجموعة النساء اللاتى أشرفن على الموت فى المستشفى ٢٤,٢ يوم (٢٨,١) بينما كان متوسط تلك المدة لمن تعانين من مرضة شديدة هو ٧,٦ يوم (٤,٣) . وكان العرض الأكثر شيوعاً فى حالات من أشرفن على الموت هو النزيف، بينما كانت مضاعفات ارتفاع ضغط الدم هى الأكثر شيوعاً بين من عانين من مرضة شديدة أخرى. على أن تلك البيانات المستقاة من مؤسستنا لا تعكس بالضرورة أرقام مرضة الأمهات ووفياتهن على المستوى الوطنى. ولكننا نستطيع أن نفترض أن مضاعفات ارتفاع الضغط أكثر شيوعاً وتبايناً من حيث الشدة، وأنه من الممكن التعامل معها على نحو أكثر فاعلية فى المرافق العلاجية للمستوى الثالث من الرعاية الصحية.

* ف تعنى (المحررة)

معدلات مضاعفات الأمومة والفترة المحيطة بالولادة ذات بال.*

تم تحديد الحالات الجديرة بالاهتمام عن طريق مسح كل مستشفيات الأمومة (العامة والخاصة) التي يتوقع ورود حالات بها في المدينة على مدى ثلاثة أشهر. وكان الهدف هو التعرف على كل حالات وفيات الأمهات والوفيات المصاحبة لفترة الولادة وحالات مراضة الأمهات الشديدة. وتم تحديد حالات مراضة الأمهات وفقاً لمجموعة من المعايير مشابهة لتلك التي استخدمت في الدراسة التي اعتمدت على حالات المستشفى. كل الحالات التي تم التعرف عليها تم إخضاعها لمتابعة إكلينيكية من قبل لجان وفيات الأمهات البلدية والإقليمية.^(١٧)

* قد يكون هناك بعض القلق من استخدام العديد من الدراسات المعتمدة على مرضى المستشفيات باعتبارها ممثلة للدراسات المعتمدة على عموم السكان، فكما يرى فورتنى وسميث^(١٨) أنها تشمل النساء اللاتي سعين إلى العلاج فقط. ولكن في حالة كامبيناس تحديداً لا تعتبر الشريحة التي "لم تتلق العلاج" من السكان شريحة ذات بال من حيث العدد

تم التعرف على ما إجماليه ١٥٨ حدثاً مناوئاً في فترة الحمل. في تلك الفترة تمت ولادة ٤٤٩١ وليداً حياً، في حين وقعت ٣٢ حالة وفاة أجنة أى بمعدل ٣٤,٩ وفاة جنين لكل ١٠٠٠ حالة ولادة. كذلك كانت هناك ٤ حالات وفيات أمهات (معدل وفيات الأمهات ٨٩ لكل ١٠٠٠٠٠ ولادة حية) و ٩٥ حالة مراضة أمهات شديدة (٢١,٢ لكل ١٠٠٠ ولادة حية). كانت نسبة وفيات الحالات هي ٢٤:١. وكانت مضاعفات ارتفاع ضغط الدم مسئولة عن ٥٧,٨% من حالات مراضة الأمهات الحادة، تليها حالات نزيف ما بعد الولادة. أظهرت عملية المتابعة تأخر تقديم الرعاية المناسبة في ٥٤ حالة (٣٤%)، وتضمنت التأخر في البدء في العلاج المناسب رغم وصول المرأة إلى مرفق الرعاية الصحية في ٣٢ حالة (٥٩%)، وفي ٢٣ حالة (٤٣%) تمثل التأخر في طلب الرعاية، وفي ٧ حالات فقط

أما بالنسبة للنزيف فإن التعامل معه باعتباره السبب المحدد الرئيسي للإشراف على الموت - مع الأخذ في الاعتبار أنه عادةً ما تنجم عنه أكثر المضاعفات تعقيداً - يتطلب على مستوى الممارسة، توفر إمكانية التدخل الجراحي والتخدير وإجراءات العلاج الدموي بشكل فوري. لقد وفرت الدراسة توثيقاً إضافياً لمصادقية النظام تحديد درجات مراضة الأمهات الشديدة، واستنتجنا أن نظام تحديد الدرجات نفسه يمكن استخدامه على نحو موضوعي لتوصيف واكتشاف أقصى حالات مراضة الأمهات الشديدة (الإفلات من الموت).^(١٤، ١٥)

إن استخدام مجموعات مختلفة من المعايير للتعرف على حالات مراضة الأمهات الشديدة و/أو حالات الإفلات من الموت على مستوى العالم لا يزال مشكلة تحتاج إلى حل، خاصة فيما يتعلق بأغراض مقارنة البيانات. لم يكن مقصدنا من هذه الدراسة أن نصل إلى معيار فريد، ولكن بالأحرى أن نعرض تجربتنا في اختبار معايير مختلفة في المجال. وربما يتعين علينا، في المستقبل القريب، أن نفكر في التوصل إلى تعريف مشترك وإجراءات معيارية لتحديد مراضة الأمهات الشديدة والإفلات من الموت. ويمكن أن تلعب منظمة الصحة العالمية ووكالات الصحة الدولية الأخرى دوراً محورياً في الاستجابة لهذا التحدي.

دراسة مراضة الأمهات الشديدة على مستوى السكان

بعد دراسة مفهوم مراضة الأمهات الشديدة والإفلات من الموت في ظروف المستشفى، قمنا بإجراء دراسة على حدوث مراضة الأمهات الشديدة ووفيات الأمهات والوفاة في الفترة المحيطة بالولادة وذلك على مستوى سكان مدينة كامبيناس. تغطي المستشفى نحو ١٠٠% من حالات الولادة في المنطقة، حيث نسبة حالات الولادة في المنزل ٠,٤% فقط سنة ١٩٩٦.^(١٦) حالات الولادة القليلة التي حدثت خارج المستشفى تُعزى إلى التوجه الحالي لنساء الطبقة الاجتماعية - الاقتصادية العليا للولادة في المنزل، ولحدوث بعض حالات الولادة في الطريق إلى المستشفى. ولكن في الحالتين، لم تكن

بالتدخلات المناسبة القائمة على الدليل، واستخدام آراء الزعماء المحليين فيما يتعلق بتوقيت وكيفية تنفيذ مثل تلك التدخلات القائمة على الدليل، واستخدام مذكرات أفضل الممارسات.^(٢١)

نظم المعلومات الصحية ومراقبة مراضة الأمهات الشديدة

تقوم المنظمات الحكومية و/أو غير الحكومية في العديد من البلدان بجمع الكثير من المعلومات المتعلقة بالصحة بشكل روتيني. لذلك، فقد يكون استخدام المعلومات المتعلقة بالصحة والمخزنة في نظم المعلومات العامة مفيداً في المراقبة المستمرة والاستشرافية لمراضة الأمهات الشديدة. ولو عملت تلك النظم بشكل تلقائي ومتزامن مع تقديم الرعاية (باستخدام نظام إدارة تكاليف المستشفى على سبيل المثال) قد يكون من الممكن عمل آلية تنبيه محلية أو في المستشفى، وحيث أن نظام الدعم -المصنف وفقاً للحالات المختلفة- يمكنه بشكل تلقائي البدء في التدخلات العلاجية أو الوقائية وفقاً للحالة.^(٢٢) إن تطوير مثل هذا النظام وآليات التنبيه في حالة مراضة الأمهات، يمثل ابتكاراً يهدف إلى وقف تدهور حالة المرأة عبر المدى المتصل للمراضة الشديدة -التي أشرنا إليها عالياً- وكذلك إلى تحاشي وفيات الأمهات. غير أن قلة فقط من البلدان تستخدم هذه الأسلوب.^(٢٣، ٢٤) تعتبر وزارة الصحة في البرازيل أحد المصادر العامة الرئيسة للمعلومات المتعلقة بالصحة. وفي هذا السياق أجرينا دراستنا^(٢٥) بهدف التوصل إلى السجلات الطبية للنساء اللاتي تعانين من أعراض توحى بأنها من أعراض مراضة الأمهات الشديدة، معتمدين في ذلك على "نظام معلومات المستشفى" البرازيلي. تم تكييف المعايير الواردة في "إطار ١" لتسمح بالتعرف على السجلات المخزنة في نظام معلومات المستشفى. وبالإضافة إلى تحديد السجلات، حاولنا أيضاً أن نصف تشخيص كل حالة والإجراءات التي اتخذت معها، وذلك بهدف تحديد

(١٣%) كان التأخر بسبب صعوبة الوصول إلى الخدمات الصحية.^(١٧) من هنا نرى أن معظم حالات التأخر كانت بسبب قرار الطبيب من حيث التوقيت وملاءمة الرعاية. خلال عملية المتابعة، خاصة بالنسبة لحالات مراضة الأمهات الشديدة، وجدنا أن التأخر نجم في الأساس عن الافتقار إلى استخدام سلفات المغنيسيوم في حالات مقدمات تسمم الحمل في الوقت المناسب، والتعامل مع مقدمات تسمم الحمل وارتفاع ضغط الدم، والالتزام بالخطوط الإرشادية لرعاية ما قبل الولادة، وإدارة نزيف الولادة، والوقاية من حالات نزيف ما بعد الولادة. وقد أوصينا بأن تصبح تلك الموضوعات من أولويات محتوى الدورات التثقيفية التي تقدم لممارسي المهنة، وكذلك أن تحرص المؤسسات المعنية على التحقق من عدم وجود أي معوقات قد تتسبب في تأخير إتباع أفضل الممارسات أو الفشل في اتباعها.^(١٧) من المهم هنا أن نلاحظ أن أسباب مراضة الأمهات الشديدة التي توصلنا إليها في هذه الدراسة على عينة ممثلة من السكان تتشابه إلى حد كبير مع تلك التي خلصنا إليها في الدراسة المؤسسية التي استعرضناها في السابق.^(١٠) وهو أمر مهم لأنه يشير إلى إمكانية تحديد تدخلات معينة يمكن القيام بها خلال رعاية ما قبل الولادة^(١٩، ٢٠)، أو الولادة^(٢٠) لمحاولة تقليص مخاطر وفيات الأمهات الناجمة عن مشاكل معينة معروفة.

تتمثل الاستنتاجات الرئيسية لهذه الدراسة في أنه على الرغم من كثرة عدد الحالات، فقد كانت دراسة حالات مراضة الأمهات الشديدة مجدية. هذا فضلاً عن أن عملية متابعة تلك الحالات أدت إلى زيادة خبرتنا في طائفة واسعة من أسباب مراضة الأمهات، وهو ما حفز أيضاً أعضاء لجان مراضة الأمهات على النظر في محددات وفيات الأمهات. تم التركيز على مضاعفات ارتفاع ضغط الدم ونزيف ما بعد الولادة بوصفهما أهم أولويات التدريب. تمثلت التوصيات المحددة المتعلقة بتغيير ممارسة الأطباء من أجل التصدي لتلك المسائل في استخدام المتابعة والتغذية المرتدة المتعلقة

أن معظم تلك المسوح الديموجرافية والصحية التي تضمنت أسئلة متعلقة بمرضاة الأمهات أفضت إلى تقديرات أعلى من الأوضاع الحقيقية لحدوث المراضة، وربما يرجع ذلك إلى عدم التحقق منها على نحو مناسب.^(٢٧)

اعتمادًا على المقاربة نفسها، قمنا مؤخرًا بتقييم الوضع في البرازيل حسب المناطق الجغرافية، معتمدين على بيانات المسح الديموجرافي والصحي لعام ١٩٩٦. وقد أظهر ذلك التقييم تباينًا واسعًا في حجم المضاعفات التي تمت الإفادة عنها، تتراوح من حوالي ١٥% في ولاية ساو باولو إلى ٢٣% في المنطقة الشمالية من البلاد. كانت تلك التباينات متسقة مع درجة النمو الاقتصادي والبشرى لمختلف المناطق، حيث كانت المضاعفات أكبر بشكل ملحوظ في المناطق الشرقية الوسطى، والشمالية الشرقية، والغربية الوسطى من البلاد، وهي المناطق الأقل نموًا في البرازيل.^(٢٨) وقد حفزنا ذلك على اتخاذ القرار بالاستمرار في دراسة التوزيع الإقليمي لحدوث مراضة الأمهات الشديدة، غالبًا عبر عملية مرجعية جغرافية تأخذ في اعتبارها الموقع الجغرافي لحدوث حالات المراضة، والخصائص الديموجرافية المحلية، وكذلك الخصائص الكمية والنوعية لخدمات صحة الأم المتاحة. ويمثل ذلك حاليًا تحديًا للعلماء وللقائمين على التخطيط الصحي على حد سواء، إن أردنا التوصية بتدابير محددة للتغلب على الصعوبات المحلية والإقليمية وتنفيذ تلك التوصيات في ظل وضوح الهدف المتمثل في تحاشي التأخر في تقديم الرعاية وتحسين صحة الأم. ومن أجل المزيد من تقييم مسألة مصداقية الاستبيانات المتعلقة بالمرضاة، قمنا بمراجعة منهجية لتلك المسألة. كانت تلك أول محاولتنا لتلخيص النتائج التي توصلت لها مختلف الدراسات المتعلقة بمصداقية الاستبيانات الخاصة بمرضاة الأمهات الشديدة في الدول النامية. وقد توصلنا إلى أن المعلومات المتعلقة بحدوث تسمم الحمل وغيره من مضاعفات ارتفاع ضغط الدم في المسوح السبعة التي ذكرناها من أمريكا اللاتينية

العوامل المرتبطة بوفيات الأمهات. تم تحليل سجلات النساء اللاتي دخلن المستشفى أثناء الحمل، أو الولادة، أو النفاس في عواصم الولايات البرازيلية السبع والعشرين في عام ٢٠٠٢. وقمنا باختيار سجلات النساء اللاتي ينطبق عليهن معيار واحد على الأقل من المعايير التي اعتبرناها محددة لمرضاة الأمهات الشديدة. تم التعرف على ٣٢٣٧٩ سجلًا لنساء تعانين من عامل واحد على الأقل من العوامل التي تشي بوجود مراضة أمهات شديدة، وكذلك على ١٥٤ حالة وفيات أمهات (نسبة وفيات للحالات ١:٢٠١). كان المعدل الإجمالي لمرضاة الأمهات الشديدة ٤٤,٣/١٠٠٠ مواليد أحياء. وعلى الرغم من العديد من المحدوديات، وأهمها الحاجة إلى نظام معلومات هيكلي، فقد وجدنا أن منظور الاستخدام الروتيني للمعلومات المجمعة يحمل إمكانيات واعدة^(٢٥) فيما يتعلق بوضع آلية تنبيه تلقائية. بيد أن تطبيق مثل تلك الآلية يتطلب أولاً تطوير أنظمة معلومات محلية تتميز بالحيوية.

تقدير وفيات الأمهات بالاعتماد على المسح السكاني

قد توفر مسوح السكان والمسوح الديموجرافية والصحية مصادر معلومات جيدة حول مراضة الأمهات، خاصة في المناطق التي لا توجد فيها بعد أنظمة معلومات متكاملة عن الأوبئة.^(٢٦، ٢٨) لذلك فقد قمنا بتحليل المعلومات التي حصلنا عليها من المسوح الديموجرافية والصحية التي أجريت في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي حول مراضة الأمهات. احتوت قواعد البيانات الخاصة بسبعة مسوح سكانية أجريت في تسعينيات القرن الماضي في بوليفيا، والبرازيل، وكولومبيا، وجمهورية الدومينيكان، وجواتيمالا، ونيكاراجوا، وبيرو على معلومات غير مباشرة عن مراضة الأمهات، تم التعرف عليها من خلال المضاعفات التي ذكر اقترانها بالولادة. كانت معدلات المضاعفات التي ذكرتها النساء اللاتي شملهن المسح مرتفعة للغاية، حيث بلغت ٢٠-٤٠% من إجمالي حالات الولادة في معظم البلدان. وقد استنتجنا من ذلك

والتأخر في عملية التحويل. لا تزال دراستنا هذه جارية ولكن نتائجها سوف توفر رؤى عميقة مهمة في أسباب مراضة الأمهات في منطقتنا. إن نقل المعرفة التي يفرزها البحث إلى مجال الممارسة مهمة صعبة، خاصة في ظروف الدول النامية. بيد أن الدروس التي تعلمناها من النساء تبرز الحاجة إلى تحسين قدرات مرافق الرعاية الأولية المحلية فيما يتعلق بتشخيص مضاعفات الحمل وتحويل الحالات إلى المؤسسات المناسبة حتى يمكن إدارتها بشكل مناسب وكامل.

مناقشة

لم نصل بعد إلى إجماع حول أفضل السبل في تحديد حالات مراضة الأمهات الشديدة والإفلات من الموت في فترة الوضع. ولكن، على الرغم من أن الانقار إلى معايير موحدة في التعريف وفي أساليب التقييم يمثل أحد الجوانب التي مازالت تحتاج إلى تطوير -نظرًا لأن هذا القصور يعوق المقارنة بين الخدمات وعلى امتداد فترة زمنية معينة- فإن تنوع تطبيقات المفهوم يشي بمرونته وقدرته على استيعاب جوانب عديدة. كما ذكرنا في الأقسام السابقة من المقال، يمكن تكييف تعريف المراضة أو الإفلات من الموت ليناسب كل غرض، أو كل مجموعة سكانية، وهو ما ييسر استخدامه على مستويات مختلفة في العمل والتخطيط. لفترة طويلة كان تقليص عدد المضاعفات التي تحدث أثناء الحمل الهدف الأساسي للعديد من البرامج التي تهدف إلى تقليص الوفيات بين الأمهات.^(٣١) ومع ذلك، فمعظم المضاعفات الشديدة والحادة للولادة تعتبر صعبة في توقع حدوثها وقلما يمكن تحاشيها، وهو ما قد يفسر، جزئيًا، فشل عدد لا بأس به من تلك البرامج.^(٣٢) ولكن، من ناحية أخرى، فإن العلاج المناسب لمعظم تلك المضاعفات معروف، ويمكن لتلقيه في الوقت المناسب أن يمنع حدوث عدد كبير من وفيات الأمهات.^(١) يمكن إذن، في هذا السياق، أن تسهم دراسة مراضة الأمهات الحادة وحالات الإفلات من الموت في تحسين استراتيجيات مكافحة المضاعفات

والكاريبي اعتبرت دقيقة بشكل جيد في أربع من الدراسات السبع، بينما كانت المعلومات المتعلقة بعسر الولادة ومضاعفاتها مرضية في دراستين فقط، في حين كانت الأسئلة المتعلقة بمضاعفات النزيف مرضية في دراسة واحدة فقط. وقد توصلنا أيضًا في تلك المراجعة إلى أن انتشار أحد الأعراض محل الدراسة عندما يكون منخفضاً بالفعل (>٥%)، كثيرًا ما تعمد الدراسات إلى إعطاء تقدير أعلى لمدى انتشاره.^(٢٩) لذلك فقد اقترحنا أن يتم التحقق من مصداقية الاستبيانات المتعلقة بمراضة الأمهات الشديدة التي تشملها المسوح الديموجرافية الصحية قبل إجراء تلك المسوح، وكذلك وضع معامل تصويب لضبط التقديرات إن دعت الضرورة إلى ذلك.^(٢٩) في ضوء تلك النتائج قمنا بوضع استبيان لتقييم حدوث مراضة الأمهات الشديدة باللغة البرتغالية، ويجري حاليًا التحقق من دقته، ويمكن أن يستخدم معامل التصويب المطبق فيه لتفسير مسوح السكان التي ستستخدم تلك الأداة في المستقبل.

الاستماع إلى تجارب النساء

أهم ميزات دراسات حالة الإفلات من الموت هي إمكانية الاستماع إلى تجارب النساء مباشرة. فمن المعتقد أن النساء اللاتي مررن بمضاعفات شبه مميتة في أثناء الحمل أو الفترة المحيطة به قادرات على تقديم الوصف المناسب للعقبات ومواطن التأخر اللاتي واجهنها في سعيهن للبقاء على قيد الحياة.^(٣٠) آخذين تلك النقاط في الاعتبار قمنا بتصميم دراسة نوعية تهدف إلى اكتساب المعرفة بتجارب النساء اللاتي نجون من المضاعفات الحادة والشديدة أثناء الحمل والفترة المحيطة به. وقد أظهرت النتائج الأولية التي توصلنا إليها وجود صعوبات وعقبات كان على النساء التغلب عليها للحصول على الرعاية المناسبة في حالة حدوث المضاعفات، وكانت تلك المشاكل متعلقة بنوعية الرعاية الأولية المتوفرة، والافتقار إلى الموارد المحلية، والفقر وما يستتبعه من حرمان اجتماعي،

وقد يساعد ذلك في دعم وضع خطط العمل المناسبة لكل وضع يتم التعرف عليه.^(٣٣)

الخلاصة

قد تلعب دراسة مرآضة الأمهات الشديدة دوراً مهماً في صياغة استراتيجيات تقليل وفيات الأمهات. كما أن مرونة المفهوم وقدرته -على استيعاب جوانب كثيرة، بالإضافة إلى كثرة الحالات وإمكانية إجراء مقابلات مباشرة مع الناجيات من المضاعفات الشديدة، كل ذلك يسمح بتنفيذ تحركات محلية ضمن منظور عالمي لتحسين صحة الأم. وقد تتمثل التوصيات المتعلقة بتغيير الممارسات في تنفيذ استراتيجيات متعددة الجوانب، قائمة على المتابعة والتغذية المرتدة.

شكر

نود أن نتقدم بالشكر لكل الأفراد في مؤسستنا الذين شاركوا في كل مراحل دراستنا عن وفيات الأمهات ومراضتهن، بمن في ذلك الرعاية، والباحثون، والقائمون بإجراء المقابلات، والإحصائيون، والأطباء، والعاملون في الحقل الاجتماعي، ومساعدو البحث، والنساء اللاتي وافقن على إشراكنا في تجاربهن. وشكرنا الخاص بتوجهه إلى أنيبال فاوندس التي أثارت اهتمامنا بهذا الموضوع وبالأفاق التي يحملها لتحسين صحة المرأة في بلدنا.

قائمة المراجع:

1. Paxton A, Maine D, Freedman L, et al. The evidence for emergency obstetric care. International Journal of Gynecology and Obstetrics 2005;88(2):181-93.
2. Stones W, Lim W, Al-Azzawi F, et al. An investigation of maternal morbidity with identification of life-threatening "near miss" episodes. Health Trends 1991;23(1):13-15.
3. Berg CJ, Bruce FC, Callaghan WM. From mortality to morbidity: the challenge of the twenty-first century. Journal of American Medical Women's Association 2002;57(3):173-74.
4. Pattinson RC, Hall M. Near misses: a useful adjunct to maternal death enquiries. British Medical Bulletin 2003;67:231-43.
5. Filippi V, Brugha R, Browne E, et al. Obstetric audit in resource-poor settings: lessons from a multi-country project auditing "near miss" obstetrical emergencies. Health Policy and Planning 2004;19(1):57-66.
6. Filippi V, Alihonou E, Mukantaganda S, et al. Near misses: maternal morbidity and mortality. Lancet 1998; 351(9096):145-46.
7. Nashef SA. What is a near miss? Lancet 2003;361(9352):180-81.
8. Say L, Pattinson RC, Gulmezoglu AM. WHO systematic review of maternal morbidity and mortality: the prevalence of severe acute maternal morbidity (near miss). Reproductive Health 2004;1(1):3.
9. Souza JP, Cecatti JG, Parpinelli MA, et al. [Systematic review of near miss maternal morbidity]. [In Portuguese] Cadernos de Saúde Pública 2006;22(2): 255-64.
10. Souza JP, Cecatti JG, Parpinelli MA, et al. Appropriate criteria for identification of near-miss maternal morbidity in tertiary

- care facilities: a cross sectional study. *BMC Pregnancy & Childbirth* 2007. (In press)
11. Waterstone M, Bewley S, Wolfe C. Incidence and predictors of severe obstetric morbidity: case-control study. *BMJ* 2001;322(7294):1089–94.
 12. Mantel GD, Buchmann E, Rees H, et al. Severe acute maternal morbidity: a pilot study of a definition for a near-miss. *British Journal of Obstetrics and Gynaecology* 1998;105(9): 985–90.
 13. Geller SE, Rosenberg D, Cox S, et al. A scoring system identified near-miss maternal morbidity during pregnancy. *Journal of Clinical Epidemiology* 2004; 57(7):716–20.
 14. Souza JP, Cecatti JG. The near-miss maternal morbidity scoring system was tested in a clinical setting in Brazil. *Journal of Clinical Epidemiology* 2005; 58(9):962.
 15. Souza JP, Cecatti JG, Parpinelli MA. [Factors associated with the severity of maternal morbidity for the characterization of near miss]. [In Portuguese] *Revista Brasileira de Ginecologia e Obstetrícia* 2005;27(4):197–203.
 16. Brazil. [National Demographic Health Survey 1996]. [In Portuguese] ORC Macro: Measure DHS STAT compiler, 2006. At: <www.measuredhs.com/pubs/pub_details.cfm?ID=119&ctry_id=49&SrchTp=Available>. Accessed 13 August 2007.
 17. Amaral E, Souza JP, Surita FG, et al. A population-based surveillance study on severe maternal morbidity (near-miss) in Campinas, Brazil: The Vigimoma Project. XVIII FIGO World Congress of Gynecology and Obstetrics, Kuala Lumpur, 2006. Abstract 2:96.
 18. Fortney JA, Smith JB. Measuring maternal morbidity. In: Berer M, Ravindran TKS, editors. *Safe Motherhood Initiatives: Critical Issues*. London: Reproductive Health Matters, 2000. p.43–50.
 19. Carroli G, Rooney C, Villar J. How effective is antenatal care in preventing maternal mortality and serious morbidity? An overview of the evidence. *Paediatric and Perinatal Epidemiology* 2001;15 (Suppl.1):1–42.
 20. Campbell OM, Graham WJ, Lancet Maternal Survival Series steering group. Strategies for reducing maternal mortality: getting on with what works. *Lancet* 2006; 368(9546):1284–99.
 21. Chaillet N, Dubé E, Dugas M, et al. Evidence-based strategies for implementing guidelines in obstetrics: a systematic review. *Obstetrics & Gynecology* 2006; 108(5):1234–45.
 22. Sousa MH, Cecatti JG, Hardy EE, et al. [Health information systems and surveillance of severe maternal morbidity and maternal mortality]. [In Portuguese]. *Revista Brasileira de Saúde Materno Infantil* 2006;6(2):161–68.
 23. Canada, Minister of Public Works and Government Services. Health Canada: special report on maternal mortality and severe morbidity in Canada – enhanced surveillance: the path to prevention. Ottawa, 2004.
 24. US Agency for International Development. Developing and implementing a hospital-based surveillance system for maternal and newborn health. At: <www.mnh.jhpiego.org/global/dvlsrvsys.asp>. Accessed 15 May 2005.
 25. Sousa MH, Cecatti JG, Hardy EE. Use of the health information systems on severe maternal morbidity (near miss) and maternal mortality. At: <<http://libdigi.unicamp.br/document/?code=vtls000386164>>. Accessed 13 August 2007.
 26. Stewart MK, Stanton CK, Festin M, et al. Issues in measuring maternal morbidity: lessons from the Philippines Safe Motherhood Survey Project. *Studies in Family Planning* 1996;27(1):29–35.
 27. Souza JP, Parpinelli MA, Amaral E, et al. Obstetric care and severe pregnancy complications in Latin America and Caribbean: an analysis of information from demographic and health surveys. *Pan American Journal of Public Health* 2007;21(6):396–401.
 28. Souza JP, Sousa MH, Parpinelli MA, et al. Self-reported maternal morbidity and associated factors among Brazilian women. (Submitted 2007)
 29. Souza JP, Parpinelli MA, Amaral E, et al. Population surveys using validated questionnaires provided useful information on the prevalence of maternal morbidities. *Journal of Clinical Epidemiology* 2007. (In press)
 30. Weeks A, Lavender T, Nazziwa E, et al. Personal accounts of “near-miss” maternal mortalities in Kampala, Uganda. *BJOG* 2005;112(9):1302–07.
 31. Australia. Queensland Council on Obstetric and Paediatric Morbidity and Mortality. Mater Perinatal Epidemiology Unit, Mater Hospitals Maternal and Perinatal Audit. Guidelines for Queensland hospitals. Brisbane, 2001.
 32. Rosenfield A, Maine D, Freedman L. Meeting MDG-5: an impossible dream? *Lancet* 2006;368(9542):1133–35.
 33. Penney G, Brace V. Near miss audit in obstetrics. *Current Opinion in Obstetrics & Gynecology* 2007;19(2):145–50.

الاستخدام العشوائي لعقار الأوكسيتوسين أثناء الولادات بالمنزل: أدلة من أثار براديش الهند

باتريشيا جيفري^أ، أبيجيت داس^ب

جاشودهارا داسجوبتا^ج، روجر جيفري^د

ترجمة: إيمان محمود

الملخص:

يتطلب استخدام عقار الأوكسيتوسين أثناء الولادة، تقديم جرعات مقننة عبر المحاليل الوريدية والمتابعة المستمرة للأم والجنين واستعداد جراحي احتياطي، حيث توجد تقارير متعددة عن العديد من النتائج الضارة عند استخدامه. ورغم ذلك تؤكد الدراسات الإثنوجرافية المحدودة والمسوح واسعة النطاق التي تمت في أثار براديش بشمال الهند، أن الممارسين المحليين الذكور غير المسجلين وكذلك مساعدات الممرضات/القابلات اللاتي يعملن في المراكز الحكومية، كثيراً ما يلجأون -دون رقابة- إلى حقن النساء بعقار الأوكسيتوسين في العضل أثناء الولادات المنزلية للاسراع بعملية الولادة. يجب أن تتصدى السياسات المتعلقة بالصحة الإنجابية وصحة الطفل في الهند إلى الاستعمال الخاطئ للأوكسيتوسين. وتبعا للسياسة الجديدة لعام ٢٠٠٧ سوف يتم إمداد العاملات الصحيات الحكوميات في المؤسسات الصحية البعيدة بالأوكسيتوسين لحقنه أثناء المرحلة الثالثة للولادة لمنع نزيف بعد الولادة. ويمكن أن يؤدي هذا التغيير في السياسة إلى تكريس استخدام الأوكسيتوسين أثناء الولادة. وحيث إنه لا يمكن -في المستقبل القريب- تحقيق ما تهدف إليه السياسية الهندية الحالية من زيادة أعداد الولادات بالمؤسسات الصحية، وتأمين وجود مولدات ماهرات أثناء الولادة، وتحسين التحويل في حالة طوارئ الولادة، فإن هناك احتياجاً ملئاً للتأكد من أن الولادة بالمنزل أكثر أماناً لكل من الأم والطفل على السواء. وفي سياق الارتفاع المستمر لوفيات كل من الأمهات والأطفال، خاصة في أثار براديش وفي الولايات الأخرى الشمالية الكبرى، فإن مسألة ما إذا كان الاستخدام الخاطئ للأوكسيتوسين يسهم في وفيات ومراضة الأمهات والأطفال حديثي الولادة أم لا أمر يستحق المزيد من البحث.

Unmonitored Intrapartum Oxytocin Use in Home Deliveries: Evidence from Uttar Pradesh, India.

Patricia Jeffery, Abhijit Das Jashodhara Dasgupta, Roger Jeffery November 2007;15(30):172-178

أ - استاذ علم اجتماع ، مركز جنوب آسيا للدراسات، جامعة دينبرج بسكوتلندا. بريد الكتروني:

pjeffery@staffmail.ed.ac.uk

ب - مدير مركز الصحة والعدالة الاجتماعية، نيودلهي، الهند

ج - منسق، SAHAYOG، لوكنو، الهند

د - أستاذ علم اجتماع، جنوب أفريقيا، مركز جنوب آسيا للدراسات، جامعة دينبرج بسكوتلندا

الكلمات المفتاحية: مراضة ووفيات الأمهات، الولادة، الفترة التالية للولادة، هرمون الأوكسيتوسين

الأوضاع جيدة التجهيزات وذات المتابعة العالية، تم تسجيل العديد من النتائج الضارة على الأم والطفل عند استخدامه أثناء الولادة، على سبيل المثال:

- قد تسبب الجرعات العالية فرط الاستثارة للرحم، مما يؤدي إلى الولادة العجولة، وتمزق العجان، وتمزق الرحم، والضائقة الجنينية.^(٤)
- قد يؤدي إلى حدوث انخفاض في ضغط الدم ويؤدي إلى عدم التوازن الأيوني في الدم، وخاصة انخفاض مستوى الصوديوم (نقص صوديوم الدم) ويؤدي إلى زيادة الماء في الأنسجة.^(١)

- يكون نزف الدم بعد الولادة أكثر إذا صاحبه حدوث الولادة العجولة أو في حالة الولادات التي تم تحريضها باستخدام كل من الأوكسيتوسين والبروستاجلاندين، ما لم يتم الاستمرار في إعطاء عقار الأوكسيتوسين بعد الولادة.^(٥)

- يعتبر تحريض الولادة وتحفيزها عن طريق استخدام الأوكسيتوسين واحداً من عوامل الخطورة التي تؤخذ في الحسبان والتي قد تؤدي إلى حدوث النزف بعد الولادة في إسرائيل (تمثل النسبة المنحرفة ١,٤ لكلا الحالتين).^(٦)

- في السويد، كان هناك ارتباط بين الزيادة في استخدام الأوكسيتوسين بين عامي ١٩٩٥ - ٢٠٠١ والزيادة في الولادات الجراحية (النسبة المنحرفة ٤,٠؛ فاصل الثقة عند ٩٥% ٣,٧ - ٤,٢)؛ وانخفاض مقياس أيجار $7 >$ (النسبة المنحرفة ٢,٣؛ فاصل الثقة عند ٩٥% ١,٨ - ٢,٩)، ودخول الأطفال حديثي الولادة إلى الرعاية المركزة (النسبة المنحرفة ١,٦؛ فاصل الثقة عند ٩٥% ١,٥ - ١,٩)، خاصة في الولادات التي تأخذ وقتاً أقصر (≥ 12 ساعة).^(٧)

- وقد سجلت دراسة من السويد أن ثلث دعاوى الخطأ في الممارسة الطبية وعددها ٧٧ بين

الأوكسيتوسين هرمون طبيعي مسئول عن انقباضات الرحم وإفراز لبن الثدي. ويمثل الأوكسيتوسين الصناعي المنتج تجارياً الدواء الأكثر انتشاراً والأكثر استخداماً سريرياً علي مستوى العالم أثناء الولادة وفترة النفاس.^(١) وتوجد ثلاثة استخدامات أولية للأوكسيتوسين أثناء الولادة:

- حث الولادة - من خلال جرعات مقننة من الأوكسيتوسين في المحاليل الوريدية وتمزيق الأغشية في التحريض الاصطناعي لما يقرب من ثلث الولادات في البلاد الغربية، كي ما تؤدي الى حدوث انقباضات بالرحم واتساع وانحاء متزايد لعنق الرحم
- تحفيز الولادة - عندما تتوقف عملية الولادة، أو يكون تقدمها بطيئاً .
- وقف نزيف بعد الولادة - إعطاء الأوكسيتوسين في المرحلة الثالثة للولادة (بعد ولادة الطفل ولكن قبل نزول المشيمة) شديد الفعالية في خفض فقد الدمى.^(٢)

لا يتطلب استخدام الأوكسيتوسين لمنع النزف بعد الولادة سوى القليل من الإحتياطات، وعلى العكس يختلف الأمر عند استخدامه أثناء الولادة، إذ لابد - بشكل عام- من تقديم جرعات محدودة ومخفضة في محلول متعادل وتقدم بمعدل مقنن في الوريد. وينبغي أن يتم اختيار الحالات التي يتم فيها التحريض على الولادة أو تحفيزها بعناية، مع المتابعة المنتظمة لحالة كل من الأم والجنين، مع الحرص على أن تتوفر إمكانيات التدخل الجراحي لإجراء عملية قيصرية إذا لزم الأمر.^(١,٣) لا يوصى بإعطاء الدواء عن طريق الحقن بالعضل. ولا يُستخدم أيضاً عن طريق الفم حيث إنه قابل للإستقلاب السريع داخل الجهاز الهضمي. يعتبر الأوكسيتوسين احد الأدوية المهمة التي تستخدم في ممارسات الولادة، ولكن رغم ذلك، وحتى في

معلومات عن استخدام الأوكسيتوسين. وبالتالي فإن بيانات المسح الوطني لصحة الأسرة لا تمدنا سوى بالقليل عن مدى وتوزيع التدخلات الطبية في الولادات المنزلية في شمال الهند، وخاصة استخدام الأوكسيتوسين أثناء الولادة.

من ناحية أخرى، تشير العديد من الدراسات محدودة النطاق إلى مشاركة الممارسين غير المدربين بدرجة كبيرة في الولادات المنزلية في المناطق القروية لأتار براديش والاستخدام المتكرر لحقن الأوكسيتوسين أثناء الولادة. كما تشير نتائج الدراسات من أماكن أخرى بالهند إلى انتشار هذه الممارسة، وهو ما تشير إليه أيضاً التقارير المروية من بانجلاديش ونيبال وباكستان (اتصالات شخصية: مارج كوبلنيسكى، ايان هاربر، خاوار ممتاز).

تشير الأبحاث التي تمت في قريتين في ضاحية بيجنور، وغرب أثار براديش، بين عامي ١٩٨٣-١٩٨٧، لجوء أحد الصيادلة الحكوميين لحقن الأوكسيتوسين بالعضل في حوالى ١٥% من الولادات (ن = ٢٣٧) (١٣) كجزء من ممارساته الخاصة (غير القانونية). وفي الفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٢ استخدم الأطباء الريفيون (الذكور) غير المدربين في العيادات الخاصة حقن الأوكسيتوسين في حوالى نصف الولادات (٤٨%) (ن = ٣٤٦). (١٤) ومن بين هؤلاء كانت نسبة النساء اللاتي يلدن لأول مرة -واللاتي من الطبيعى توقع أن تمتد عملية الولادة معهن لفترة أطول- وتلقين حقن الأوكسيتوسين ٦٢,٣ % (ن = ٥٣)، مقارنة بنسبة ٤٥% (ن = ٢٩٣) من النساء اللاتي سبق لهن الولادة. ولم يستخدم الأوكسيتوسين لتحريض الولادة. ولكن حتى النساء القرويات كن يرين أن حقن الأوكسيتوسين هي الوسيلة الوحيدة المؤثرة لتسريع الولادة. مع بداية القرن الجديد (٢٠٠٠)، اختفت تقريباً الطرق الشعبية التي كانت شائعة في بدايات

عامي ١٩٩٦-٢٠٠٣ كانت مرتبطة بالاستخدام غير الحكيم للأوكسيتوسين، عدم الدقة في متابعة الجنين والفشل في تشخيص الضائقة الجنينية مما أدى إلى تضرر المخ أو الموت. (٨)

● في نيپال، رصدت دراسة بعدية لعدد ١٢٦ حالة تمزق بالرحم في معهد كويرالا للعلوم الصحية -في المدة من فبراير ١٩٩٩ ويناير ٢٠٠٤- وجود علاقة قوية بين استخدام الأوكسيتوسين في المرحلة الثانية للولادة، وحوادث تمزق بالرحم في الحالات التي سبق لها الولادة القيصرية. (٩)

الولادة في أثار براديش

كانت تقديرات التعداد السكاني لأثار براديش في مارس ٢٠٠٧، أن عدد السكان ١٨٦,٨ مليون نسمة، (١٠) مع تقدير حدوث ٥,٨ - ٦ مليون ولادة سنوياً. وتتم الغالبية العظمى للولادات في المنزل، خاصة في المناطق الريفية. (١١) وأثناء المسح الوطني لصحة الأسرة عام ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦، أجريت مقابلات مع ١٢,١٨٣ امرأة في الفئة العمرية من ١٥ - ٤٩ في أثار براديش: ولدت ٨,٨% داخل المؤسسات الصحية الحكومية، ١٣,٩% في المستشفيات والعيادات خاصة، والباقي (حوالي ٧٧%) ولدن بالمنزل. (١٢) وقد ولدت ٦,٢% من النساء اللاتي وضعن بالمنزل خلال الثلاث سنوات السابقة لإجراء المسح، على أيدي الدايات التقليديات، وقام الأطباء والممرضات بتوليد ٨,٣%؛ أما النسبة الباقية فقد كانت بمساعدة الأقارب أو مولدات غير مدربات (١٢). عادة ما تستخدم القرويات بصفة عامة لفظ "دكتور" للإشارة لكل من الممارسين الريفيين غير المدربين و الأطباء المدربين. ولذلك ربما ييخص المسح الوطني لصحة الأسرة تقدير مدى وجود مقدمي الخدمات الصحية غير التقليديين أثناء الولادات المنزلية. وعلاوة على ذلك، لم تقم هذه المسوح بجمع

في الولادات المنزلية (٤٨,٢%) (ن= ٢,٩٩٢) في مختلف أنحاء الولاية (تتراوح النسبة بين ٧٤,٧% في موزافرنجار إلى ١٦,٧% في شيتراكوت)، وقد أخذت أكثر من ثلثي النساء -اللاتي ذكرن أنهن حقن بالأوكسيتوسين- أكثر من حقنة.^(١٦) وقد وجدت كل من الدراستين أن استخدام الأوكسيتوسين كان أكثر شيوعاً بين النساء اللاتي يلدن لأول مرة، وأيضاً بين النساء ذوات المستوى الاجتماعي الاقتصادي الأعلى واللاتي لديهن نسبياً مستوى تعليمي أعلى، وهو ما يرجح أن استخدام الأوكسيتوسين يرجع بالأكثر إلى القدرة على شرائه واعتباره إجراءً عصرياً وليس إلى الاحتياج إليه. وتكرر هذه النقطة الأخيرة في دراسة أخرى أجريت في صاحبة سيتابور، حيث تجادل بنتو بأن استخدام الحقن يمكن الممارسين المحليين من التأكيد على سلطتهم شبه المؤسسية بإظهار علاقتهم بالعلوم الطبية الحيوية الحديثة.^(١٧) وكانت الدايات ومساعدات الممرضات-القابلات هن أصحاب القرار الأول بصدد استخدام حقن الأوكسيتوسين في دراسة الإثني عشر حياً (٢٩,٨% و ٢٩,٦% على التوالي)؛ وكان مقدمو خدمة الحقن الأساسيين هم الممارسين في القطاع الخاص غير الرسمي ومساعدات الممرضات القابلات (٤٨,٢% و ٣٢,٨% على التوالي).^(١٦) ووجدت علاقة ذات دلالة إحصائية مهمة في دراسة كانبور بين استخدام الحقن ووجود مقدم للخدمة (مدرب أو غير مدرب)، كما أنه لم يوجد ربط واضح بين استخدام الأوكسيتوسين وإدراك المضاعفات.^(١٥)

وتفيد دراسة كاراتاكا أن حقن الأوكسيتوسين قد استخدمت في ٢١% من الولادات المنزلية، بما في ذلك أكثر من نصف هؤلاء اللاتي ولدن بحضور مساعدات الممرضات القابلات من القطاع الحكومي؛^(١٨) أما في الولادات داخل المؤسسات الصحية، فإن "أكثر من ٩٠% من كل النساء وأكثر من ٧٥% من النساء اللاتي لم تحدث لهن مضاعفات قد أعطين جرعات

الثمانينيات، وكثيراً ما يستدعى الممارسون الذكور لمتابعة حالات الولادة التي ترى النساء أنفسهن، أو قريباتهن أو الدايات أنها قد طالت أكثر مما يجب. وقد سميت هذه الحقن "دارد بارهانا" بما يعني (التي تريد من انقباض الرحم) وكانت لها شعبية واسعة بين النساء اللاتي يرغبن في إنهاء الولادة بسرعة؛ فسرر الحقنة الواحدة كان يتراوح بين ١٠٠-١٥٠ روبية في بداية عام ٢٠٠٥، وهو ما لا يمثل تكلفة باهظة تحول دون استخدامها. وقد أفادت العديد من النساء بأنهن تعاطين جرعات متعددة من الأوكسيتوسين خلال ساعات قليلة. ومع ذلك لم تكن الدايات يتابعن معدل تكرار أو شدة انقباضات الرحم أو التقييم الروتيني لاتساع عنق الرحم قبل استدعاء الممارسين الذكور. وبالمثل، لم يرق الممارسون الذكور بعمل الفحص المهلي، ونادراً ما كانوا يفحصون المرأة أثناء عملية الولادة من الخارج للتأكد من وضع الجنين. وقد أفادت العديد من النساء أن وضع الجنين (النزول بالمقعدة، أو كونه في وضع مستعرض) لم يتم تشخيصه قبل إعطاء الأوكسيتوسين. والأكثر من ذلك، هو عدم وجود أجهزة للمتابعة مع الممارسين الذكور والدايات تمكنهم في الوقت المناسب من تشخيص تدهور حالة الجنين أو الأم بعد حقن الأوكسيتوسين: لم يكن هناك سماعات جنينية أو مخروط لسماع الجنين، ولا توجد أيضاً أجهزة لقياس ضغط الدم، أو لتحديد شدة انقباضات الرحم للأمر أثناء الولادة. في الوقت الذي تعتمد فيه بعض هذه المعلومات على الملاحظة المباشرة، يعتمد الكثير منها على استدعاء النساء لتجاربهن أثناء الولادة؛ ولذلك لا نستطيع أن نكون مطلقي التأكد في استخلاصنا للنتائج. وقد سجلت دراسة أجريت في كانبور الريفية أنماط متشابهة للاستخدام على الرغم من انخفاض المستويات المطلقة للاستعمال إلى ٢٣% (ن=٥٢٧)^(١٥)، كما أشارت دراسة أخرى أجريت في اثني عشر حياً من أحياء أثار براديش إلى استخدام مماثل للأوكسيتوسين

بصدد وفيات الأمهات بين النساء اللاتي أخذن حقن الأوكسيتوسين وهؤلاء اللاتي لم يأخذن. ومع ذلك، وُجدت فروق ذات دلالة إحصائية في ولادة وليد ميت (النسبة المنحرفة ١,٧٤؛ فاصل الثقة ١,٠٢ - ٢,٩٧)، وفي وفيات الأطفال حديثي الولادة (النسبة المنحرفة ١,٥٢؛ فاصل الثقة ١,٠٦ - ٢,٢٠)، كما كان الأطفال المولودون شديدي الضعف (النسبة المنحرفة ١,٩٦؛ فاصل الثقة ١,٥٦ - ٢,٩٣)، وإحساس النساء بأنهن قضين فترة صعبة بعد الولادة (النسبة المنحرفة ٢,١٣؛ فاصل الثقة ١,٥٦ - ٢,٤٦). وأخيراً فإن ٢٠% من النساء اللاتي حقن بالأوكسيتوسين في بيجنور الريفية في مطلع عام ٢٠٠٠ ولدن في مؤسسات صحية مقارنة بنسبة ٩% من كل النساء اللاتي ولدن في قريتين في نفس هذه الفترة.^(١٤)

وبالطبع كل ما سبق لا يمثل سوى إشارة إلى الآثار الضارة لاستخدام الأوكسيتوسين؛ لا يمكن إثباتها بشكل حاسم عليها. ولكن الأمر يستحق المزيد من البحث: فحقن الأوكسيتوسين في العضل بدلاً من إعطائه بشكل مقنن عبر المحاليل الوريدية، وعدم القدرة علي التحقق من حالة كل من الأم والجنين قبل إعطاء الدواء، ونقص المتابعة بعد ذلك، لا تتماشى مع البروتوكولات المتعلقة باستخدام الأوكسيتوسين.

تعليقات ختامية

يحدث الاستخدام غير الصحيح الواسع الانتشار للأوكسيتوسين أثناء الولادة في الهند، في سياق المعدلات المرتفعة لوفيات كل من الأمهات والأطفال والمستمرة منذ زمن بعيد، خاصة في أثار براديش والولايات الكبيرة الشمالية الأخرى. كانت وفيات الأطفال في الهند عام ٢٠٠٥ تساوى ٥٨ (٩٥%)، فاصل الثقة ٥٧ - ٦٠. أما في أثار براديش فكانت ٧٣ (٩٥% فاصل الثقة ٦٩-٧٧).^(١٣) وفقاً لتقديرات عام ١٩٩٨ - ١٩٩٩ كان المعدل الكلى لولادة وليد

متكررة من الأوكسيتوسين سواء بالحقن، أو من خلال محلول وريدى لتسريع الولادة.^(١٨) أيضاً، أشارت التقارير الواردة من الأماكن الأخرى في ريف كارناتاكا إلى انتشار واسع لاستخدام الأوكسيتوسين أثناء الولادة^(١٩)، فقد أصبح استخدام الأوكسيتوسين أثناء الولادة أمراً عادياً في تشناى باعتباره شكلاً من أشكال "التحكم في الأعداد الكبيرة" في المستشفيات المزدحمة؛ ويستخدمه العاملون الصحيون المحليون الذين يعملون في مجالات متعددة "بشكل شبه روتيني" في الولادات المنزلية.^(٢٠، ٢١) وقد أفادت دراسة في الأماكن الفقيرة في دلهي أن الأوكسيتوسين يُستخدم في ٦٨,٩% من الولادات المنزلية ويعطيه الأطباء في ٨٦,٨% من الحالات.^(٢٢)

هذه الدراسات صغيرة نسبياً ولم يتم إدراج مجموعة ضابطة مناسبة. وبالرغم من ذلك فقد عانت النساء اللاتي قد تم حقنهن بالأوكسيتوسين أثناء الولادة - مقارنة باللاتي لم يتم حقنهن - من وجود نسبة أعلى لولادة وليد ميت وكذلك لوفيات الأطفال حديثي الولادة ومراضتهم (من المحتمل ارتباط ذلك بحدوث اختناق جنيني).^(١٥، ١٦) يشير التحليل التمهيدى للمتغير المزدوج في الدراسة التي تمت في الإثنى عشر حياً في ولاية أثار براديش،^(١٦) لوجود معدلات أعلى للولادة في المستشفى (النسبة المنحرفة ٤,١١؛ فاصل الثقة ٣,٢١ - ٥,٢٧) وللولادة القيصرية (النسبة المنحرفة ٢,٥٩؛ فاصل الثقة ١,٣٠ - ٥,٢٤) بين النساء اللاتي تم حقنهن بالأوكسيتوسين مقارنة بالنساء اللاتي لم يأخذن حقن الأوكسيتوسين، وأيضاً يزيد بين هذه الفئة تكرار الشكوى من حدوث المضاعفات أثناء الولادة (النسبة المنحرفة ٥,٧٢؛ فاصل الثقة ٤,٠٧ - ٨,٠٨) وإحساسهن بأن الولادة كانت صعبة للغاية (النسبة المنحرفة ٣,٧٢؛ فاصل الثقة ٢,٩٣ - ٤,٧٤). نتيجة لصغر حجم العينة وجد عدد قليل من وفيات الأمهات ولم تجد هذه الدراسة أى فروق ذات دلالة إحصائية

جديدة في بداية عام ٢٠٠٧، يتم إمداد العاملات الصحيات الحكوميات في المؤسسات الصحية في الأطراف بالأوكسيتوسين لحقن النساء أثناء المرحلة الثالثة للولادة لمنع نزيف ما بعد الولادة. وقد يؤدي هذا التعديل في السياسة إلى تعزيز الاستخدام الشائع لحقن الأوكسيتوسين أثناء الولادة (بواسطة مقدمى الخدمات الصحية الحكوميين وغير الحكوميين).

ثانياً، أحد الاقتراحات الأساسية وراء الدعوة للولادة داخل المؤسسات أن هناك (أو سوف يتوفر في وقت قريب) قدرات مؤسسية كافية. وينعكس هذا في الوقت الحالى في برنامج رعاية الأمومة بمشروع المساعدة المالية لتعزيز نظام الولادة الشامل داخل المؤسسات بين النساء الحوامل الفقيرات.^(٢٩) إلا أن المؤسسات الحكومية في أثار براديش في الوقت الحالى غير قادرة حتى على استقبال حالات الولادة العادية، ناهيك عن التعامل مع المضاعفات التى تتطلب رعاية طارئة.

وتفتقر المراكز الصحية المجتمعية فى أثار براديش - التى من المتوقع أن تعمل باعتبارها الوحدات الأولى التى تحال إليها حالات المضاعفات- إلى التجهيزات الكافية ولا يوجد فيها الهيئة الطبية الكافية. وقد تم عمل مسح لكل المراكز الصحية المجتمعية فى أثار براديش فى عام ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (جدول ١). ووجد أن أقل من ٢٠% من تلك المراكز يحتوى على ٦٠% من

التجهيزات الأساسية اللازمة للتعامل مع طوارئ الولادة، بينما يوجد بالكاد ٦٠% من الهيئة الطبية المؤهلة اللازمة لتغطية الخدمة فى حوالى ثلث تلك المراكز.^(٣٠) كما انه نادراً ما تتوفر خدمة النقل لتأمين التحويل فى الوقت المناسب إلى المرافق الطبية الحضرية.

أحد انعكاسات عدم كفاية القطاع الصحى الحكومى، أن الولادات التى تمت فى المؤسسات (١٩٩٣ - ٢٠٠٢) والتى وصلت إلى ٥٤ ولادة تمت كلها، باستثناء حالتين، فى دور التمريض الخاصة فى مدينة بيجنور،

ميت فى الهند ٣٩ لكل ألف ولادة؛ وكان معدل وفيات الأطفال حديثى الولادة ٤٣ لكل ١٠٠٠ مولود حى، يموت منهم ٣٣ طفلاً أثناء الأسبوع الأول بعد الولادة.^(٢٤) ويحدث انخفاض بطئ لمعدل وفيات الأطفال حول الولادة ووفيات الأطفال حديثى الولادة مقارنة بالأطفال الرضع الأكبر فى العمر. وتظل نسب وفيات الأمهات مرتفعة فى الهند، خاصة فى الولايات الشمالية الكبرى مثل أثار براديش. وتتراوح التقديرات الحديثة لوفيات الأمهات فى الهند بين أكثر من ٥٠٠ وفاة لكل ١٠٠,٠٠٠ مولود حى فى عام ٢٠٠٠^(٢٥) إلى ٣٠١ فى ٢٠٠١-٢٠٠٣.^(٢٦) وتقدر الدراسة الأخيرة أن وفيات الأمهات فى أثار براديش (٢٠٠١-٢٠٠٣) تصل إلى ٥١٧، وهو ما يعنى أن هذه الولاية كانت مسئولة عن ٢٣% من وفيات الأمهات فى الهند فى تلك الفترة^(٢٦).

لقد وضعت العديد من المبادرات السياسية منذ الاستقلال الأولوية لصحة الأم والطفل^{٢٧,٢٨}. وتسعى الأهداف الحالية إلى خفض نسبة وفيات الأمهات إلى ١٠٠ لكل ١٠٠,٠٠٠ مولود حى، وخفض معدل وفيات الأطفال إلى ٣٠ لكل ١٠٠٠ مولود حى بحلول عام ٢٠١٢، وتشدد السياسات الحديثة على تأكيد وجود مهنين مدربين أثناء الولادة مع تشجيع الولادات داخل المؤسسات الصحية. وسوف نقوم هنا فقط بإبراز قضيتين متعلقتين باستخدام الأوكسيتوسين أثناء الولادة وهما: نزيف ما بعد الولادة، ورعاية الولادة الطارئة فيما بعد المستوى المجتمعى.

أولاً، يمثل نزيف ما بعد الولادة ٣٨% من وفيات الأمهات فى الهند.^(٢٦) فقد يؤدي فقد الدم الشديد بعد الولادة مباشرة إلى الموت السريع، وبذلك لا يكون هناك وقت للتحويل إلى المرافق الطبية البعيدة. ولذلك يجب أخذ الإجراءات الوقائية لنزيف ما بعد الولادة فى الأماكن التى تتم فيها الولادة. وفى ظل وضع سياسة

واللاتى تقدم حوالى ٢٠ منها خدمة الإقامة الداخلية
لرعاية الأمومة. ومع ذلك، فغالبيتها محدودة الأماكن
(حوالى نصفها لديها أقل من ١٥ سريراً وأغلب الباقي
لا يحتوى على أكثر من ٢٠ سريراً)، وتفتقر أيضاً
إلى التدابير الأساسية (مثل: الدم، الأوكسجين، طبيب
تخدير مقيم، تجهيزات إنعاش الأطفال حديثى الولادة
وحضانة للأطفال حديثى الولادة).^(٣٢) وهذا لا يعتبر
أمراً غير عادى بأى حال من الأحوال.^(٣٣) وكما يوجد
فى كل مكان آخر فى الهند، فإن تكلفة الرعاية الخاصة
للولادة، بما فى ذلك الولادة القيصرية، أعلى وأكثر
تنوعاً مقارنة بالتكلفة فى المرافق الحكومية.^(٣٤-٣٦)

جدول ١.

نسبة مراكز صحة المجتمع في أثار براديش المهيأة*
لاستقبال الولادات ورعاية الولادة الطارئة (ن = ٢٥٦)
٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ (٣١)

الاحتياجات	%
البنية التحتية	٦٦,٤
الهيئة الطبية: طبيب أمراض نساء وتوليد، طبيب أطفال وطبيب تخدير	٣٤,٠
الهيئة الطبية المساعدة: هيئة التمريض، ممرضة مساعدة- قابلة، صيدلي، فني معمل، ممرضة صحة عامة، مساعد صحي ومساعدة صحية	٦٦,٠
المستلزمات: وتشمل حلقات للبوقة، مجموعة الأدوات الجراحية القياسية، مجموعة الأدوات الضرورية لرعاية الولادة الطارئة، مجموعة الأدوات الضرورية لرعاية الطفل حديث الولادة، مجموعة الأدوات الضرورية لعدوى القناة التناسلية والعدوى المنقولة جنسياً، مجموعة الأدوات الضرورية للولادة	١٨,٤
أجهزة: وتشمل جهاز بويل، ولمبات لا تحدث ظل، واسطوانة أوكسجين	٥٧,٨

* التي يوجد فيها على الأقل ٦٠% من الاحتياجات
الكلية

ومن ثم، لا يستطيع كل من القطاعين الحكومي
والخاص في أثار براديش توفير الرعاية في الوقت
المناسب للنساء الريفيات اللاتي يتعرضن لطوارئ
الولادة داخل مرافق صحية مناسبة للرعاية (و ذات
تكلفة يقدر الجمهور على تحملها). وتعتبر هاتان
النقطتان ذاتا صلة وثيقة بالاستخدام غير الملائم
للأوكسيتوسين. إن أفضل التوصيات هي: استخدام
الأوكسيتوسين فقط إذا توفرت إمكانية التدخل الجراحي

وأجراء العمليات القيصرية في حالات الطوارئ إذا
لزم الأمر. ومن الواضح أن هذا الشرط صعب التوفر
في أثار براديش (في الواقع في العديد من الأماكن
الأخرى في الهند). علاوة على ذلك لا يمكن -بين ليلة
وضحاها- تحقيق تطبيق نظم فاعلة للتحويل أو التأكد
من وجود مسئول عن الولادة مدرب بشكل مناسب.
وسوف تستمر أغلب النساء في الفترة القادمة في
الولادة في المنزل (وليس في المؤسسات الصحية) في
ريف أثار براديش علي الأقل، وسوف يحضر ولادتهن
الأقارب وأشخاص آخرون مختلفون، من بينهم الدايات،
الممارسون الطبيون الريفيون غير المدربين (من
القطاع الخاص) ومساعدات الممرضات-القابلات.
ولذلك يوجد احتياج ملح إلى مبادرات سياسية للتأكيد
على أمان الولادات المنزلية على كل من الأمهات
والأطفال على وجه المساواة.

هناك مسافة شاسعة بين نمط الاستهلاك الحالي
للأوكسيتوسين في الولادات المنزلية وبين التوصيات
العالمية؛ وهو أمر يثير القلق، ويؤكد على ضرورة
عمل بحوث أخرى لتقييم ما إذا كان الاستخدام
العشوائي لحقن الأوكسيتوسين يسهم في الارتفاع
المستمر في مستوى مراضة ووفيات الأمهات والأطفال
حديثي الولادة في المناطق الريفية بشمال الهند، وبأى
درجة. وعلى المدى القصير يجب أن تحتوى الحملات
الخاصة بصحة الأمهات والأطفال حديثي الولادة، على
رسائل عن استخدام الأوكسيتوسين، كما أن المبادرات
المتعلقة بالسياسات مثل "الدمج بين علاج أمراض
الأطفال حديثي الولادة وأمراض الأطفال" و"الحملة
الوطنية للصحة الريفية" يجب أن تضع هذا الأمر في
اعتبارها. وعلى المدى البعيد، نحتاج إلى الجهود
الرامية إلى أبعد من ذلك لتحسين القواعد المنظمة
للممارسة الطبية الريفية في الولاية لتأمين الالتزام
بالحد الأدنى من المعايير القياسية.

الشكر

تود باتريشيا وروجر جيفري تقديم الشكر لكل من
مجلس الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، لتمويل
دراستهما في بيجنور في المدة من ١٩٨٢-١٩٨٣ و

ونتقدم ابهيجا داس بالشكر الجزيل إلى ماهيلا ساماكيا
للمساعدة في إجراء دراسة الإثني عشر حياً.

المراجع:

- References
1. Smith J, Merrill D. Oxytocin for induction of labor. *Clinical Obstetrics and Gynaecology* 2006;49(3):594-608.
 2. Elbourne DR, Prendiville WJ, Carroli G, et al., Prophylactic use of oxytocin in the third stage of labour. *Cochrane Database of Systematic Reviews* 2001 (4:CD001808).
 3. Briggs GG, Wan SR. Drug therapy during labor and delivery, part 2. *American Journal of Health-System Pharmacists* 2006; 63(15 June):1131-39.
 4. den Hertog CEC, de Groot ANJA, van Dongen PWJ. History and use of oxytocics. *European Journal of Obstetrics & Gynecology and Reproductive Biology* 2001;94(1):8-12.
 5. Phillip H, Fletcher H, Reid M. The impact of induced labour on postpartum blood loss. *Journal of Obstetrics and Gynaecology* 2004;24(1):12-15.
 6. Sheiner E, Sarid L, Levy A, et al. Obstetric risk factors and outcome of pregnancies complicated with early postpartum hemorrhage: a population-based study. *Journal of Maternal Fetal and Neonatal Medicine* 2005;18(3):149-54.
 7. Oscarsson M, Amer-Wahlin I, Rydhstroem H, et al. Outcome in obstetric care related to oxytocin use. A population-based study. *Acta Obstetrica et Gynecologica Scandinavica* 2006;85(9):1094-98.
 8. Jonsson M, Norden SL, Hanson U. Analysis of malpractice claims with a focus on oxytocin use in labour. *Acta Obstetrica et Gynecologica Scandinavica* 2007;86(3):315-19.
 9. Chuni N. Analysis of uterine rupture in a tertiary center in Eastern Nepal: lessons for obstetric care. *Journal of Obstetric and Gynaecological Research* 2006;32(6):574-79.
 10. Registrar-General India. Report of the Technical Group on Population Projections constituted by the National Commission on Population, Office of the Registrar General and Census Commissioner India. 2006.
 11. RamaRao S, Caleb L, Khan ME, et al. Safer maternal health in rural Uttar Pradesh: do primary health services contribute? *Health Policy and Planning* 2001;16(3):256-63.
 12. Ministry of Health and Family Welfare, NFHS-3 (2005-06) FactSheets (Provisional Results). 2006. At: <<http://mohfw.nic.in/nfhsfactsheet.htm>>. Accessed 5 April 2007.
 13. Jeffery P, Jeffery R, Lyon A. Labour Pains and Labour Power: Women and Childbearing in India. London: Zed Books, 1989.
 14. Jeffery P, Jeffery R. Safe motherhood and/or the health care market: a twenty year perspective from UP. Paper presented at workshop on Post-Liberalization State in India. Stanford, June 2005. (Unpublished)
 15. Sharan M, Strobino D, Ahmed S. Intrapartum oxytocin use for labor acceleration in rural India. *International Journal of Gynecology and Obstetrics* 2005;90:251-57.
 16. Das A, Agarwal M, Tripathi K, et al. Use of pre-delivery injections during home deliveries in rural north India: implications for maternal and neonatal health programmes under NRHM. Paper presented at 10th International Women's Health Meeting, New Delhi, 21-25 September 2005. (Unpublished)
 17. Pinto S. Development without institutions: ersatz medicine and the politics of everyday life in rural north India. *Cultural Anthropology* 2004;19(3):337-64.
 18. Matthews Z, Ramakrishna J, Mahendra S, et al. Birth rights and rituals in rural south India: care seeking in the intrapartum period. *Journal of Biosocial Science* 2005;37:385-411.
 19. George A, Iyer A, Sen G. Gendered health systems biased against maternal survival: preliminary findings from Koppal, Karnataka, India. Working Paper 253. Brighton: Institute of Development Studies, 2005.
 20. Van Hollen C. Birth on the threshold: childbirth and modernity in south India. Berkeley: University of California Press, 2003.
 21. Van Hollen C. Invoking Vali: painful technologies of modern birth in South India. *Medical Anthropology Quarterly* 2003;17(1):49-77.
 22. Caleb LE. Women's health in the postpartum period and the influence of infant gender on postpartum practices in a low-income community in Delhi, India. Baltimore: Johns Hopkins University School of Hygiene and Public Health, 1995.
 23. Registrar-General India. Sample Registration Bulletin 2006;41(1). New Delhi: Registrar-General India, 2006.
 24. International Institute for Population Sciences/ORC Macro, National Family Health Survey-2 1998-99: India. Mumbai/Calverton, MD: International Institute for Population Sciences/ORC Macro, 2000.
 25. Smit J. Millennium Development Goals: Progress in Asia and the Pacific 2006, United Nations Economic and Social Commission for Asia and the Pacific, United Nations Development Programme, Asian Development Bank.
 26. Registrar-General India. Maternal Mortality in India, 1997-2003: Trends, Causes and Risk Factors I. Registrar General/Centre for Global Health Research, University of Toronto, 2006.
 27. Ministry of Health and Family Welfare. National Population Policy. New Delhi: Ministry of Health and Family Welfare, Government of India, 2000.
 28. Ministry of Health and Family Welfare. National Health Policy. New Delhi: Ministry of Health and Family Welfare, Government of India, 2002.
 29. Ministry of Health and Family Welfare. Janani Suraksha Yojana: Features and frequently asked questions and answers as in October 2006. New Delhi: Maternal Health Division, Government of India, 2006. At: <http://mohfw.nic.in/dofw%20website/JSY_features_FAQ_Nov_2006.htm>. Accessed 9 April 2007.
 30. International Institute for Population Studies. Facility Survey National Report under Reproductive and Child

- Health
Project Phase II. IIPS, 2003. At:
<www.rchindia.org/fs_india.htm>.
31. Ministry of Health and Family Welfare. Uttar Pradesh
Facility Survey 2002–2003. New Delhi: Ministry of Health
and Family
Welfare, Government of India, 2003.
32. Jeffery P, Jeffery R. “Money itself discriminates”:
obstetric emergencies in the time of liberalisation.
Contributions to
Indian Sociology (Forthcoming)
33. Jesani A. Social objectives of health care services:
regulating the private sector. In: Prabhu KS, Sudarshan R,
editors.
Reforming India’s Social Sector: Poverty, Nutrition, Health
and Education. New Delhi: Social Science Press, 2003.
p.205–20.
34. Chakraborty S. Private Health Provision in Uttar
Pradesh, India. In: Peters DH, Yazbeck AS, Sharma RR, et al,
editors. Better
Health Systems for India’s Poor. Washington DC : World
Bank, 2002. p.257–77.
35. Jejeebhoy SJ, Caleb Varkey L. Maternal health and
pregnancy-related care. In: Jejeebhoy SJ, editor. Looking
Back, Looking Forward: A Profile of Sexual and
Reproductive Health in India. Jaipur/New Delhi: Rawat
Publications/Population Council, 2004. p.44–87.
36. Mishra S. Public health scenario in India. In: Parikh
KS, Radhakrishna R, editors. India Development Report
2004–05.
New Delhi : Oxford University Press for Indira Gandhi
Institute of Development Research, 2005. p.62–83

جميع الحقوق محفوظة لمجلة قضايا الصحة الانجابية
© ٢٠٠٨

الوفيات بسبب مضاعفات الإجهاض غير

الآمن: وفيات الأثلوث

الثاني المصنفة خطأ

ديليز وكر*، لورديس كامبيرو*، هنري إسبينوزا*،
برناردو هيرنانديز*

لويس آنايا*، صوفيا رينوسو**، آنا لانجر**

ترجمة: عثمان مصطفى عثمان

ملخص:

قامت هذه الدراسة بقياس حجم الوفيات
لأسباب متعلقة بالإجهاض من مجمل وفيات
الأمهات، وبحساب نسبة الانخفاض عن
التقديرات الحقيقية لوفيات الأمهات، معتمدة
في ذلك على التشريح اللفظي***، ومراجعة
السجلات الإكلينيكية كلما كانت متاحة. وقد
قمنا بمراجعة ٨٠٧ شهادات وفاة لنساء
تتراوح أعمارهن بين ١٢ و ٥٠ سنة توفين
سنة ٢٠٠١ في موقعين يقطن كل منهما نحو
١,٥ مليون نسمة، ولاية موريلوس (ريفية في
معظمها) وبلدية نيزاهو الكويوتل (حضرية في
معظمها) بولاية مكسيكو. وتم تصنيف
الوفيات إلى مؤكدة الارتباط بالأمومة،

ومحتملة الارتباط بها، وغير متعلقة بالأمومة.
وأخيراً قمنا بتحديد الوفيات المرتبطة
بالإجهاض وقمنا بحساب انخفاض تقديرها
عن المستوى الحقيقي لها في وفيات الأمهات.
ومن بين ٣٢٦ حالة محتملة الارتباط
بالأمومة، وجدنا خمس حالات تم تصنيفها
خطأً: واحدة منها كانت حالة إجهاض تلقائي،
وأربع كن حالات وفيات أمهات غير متعلقة
بالإجهاض. ومن بين ٣٢ حالة وفاة أمهات
مسجلة، وجدنا أربع حالات تم تصنيفها خطأ،
حيث كانت وفيات في الأثلوث الثاني لأسباب
متعلقة بالإجهاض. لم يكن هناك أى تسجيل
رسمي لحالات وفاة بسبب الإجهاض في أى
من الولايتين، وهو ما وصل بنسبة انخفاض
التقدير عن مستواه الحقيقي إلى ١٠٠%.
ساهم الإجهاض بنسبة ١٣,٥ % في إجمالي
عدد وفيات الأمهات. وبلغت النسبة الإجمالية
لانخفاض تقدير وفيات الأمهات عن مستواه
الحقيقي ١٣,٥ %، وكانت النسبة أعلى في
موريلوس، حيث بلغت (٢١,٧ %). لم تكن
هناك حالات وفيات أمهات غير مسجلة في
نيزاهوا الكويوتل. وظل الإجهاض غير الآمن
أحد الأسباب المهمة لوفيات الأمهات، على
الرغم من أن وفيات الأثلوث الأول شهدت
انخفاضاً. كذلك توصلنا إلى أن العنف
الأسرى سبب مهم لوفيات النساء في فترتي
الحمل والنفاس، فضلاً عن حالتى انتحار
مرتبطتين بالإجهاض، نعتقد بوجود
اعتبارهما من حالات وفيات الأمهات غير
المباشرة. إن تصنيف وفيات الأثلوث الثاني
خطأً ضمن وفيات الأمهات لأسباب أخرى
وليس بسبب الإجهاض يعتبر عائقاً أمام
تحاشي وقوع حالات وفاة بسبب الإجهاض.

Deaths from Complications of Unsafe Abortion:
Misclassified Second Trimester Deaths. Dilys
Walker, Lourdes Campero, Henry

*مركز دراسات الصحة العامة، المعهد الوطني للصحة العامة،
كويرنافاكا، المكسيك. بريد إلكتروني:
lcampero@correo.insp.mx
المجلس الدولي للسكان، المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية
والكاريبى، مكسيكو سيتي، المكسيك
** الإدارة العامة للأوبئة، هيئة الصحة بمكسيكو سيتي، المكسيك.
***تتضمن هذه المقالة عدداً من المصطلحات المعقدة، وقد حاولنا
شرحها قدر الإمكان (رجاء مراجعة قائمة المصطلحات في هذا
العدد، ونأمل أن تلقى تعليقات واقتراحات من يعملون في هذا
المجال. (المحررة)

والأطفال.^(١٥-١٦) وهذه هي أول دراسة، حسب علمنا، تستخدم التشريح اللفظي للتعرف على وفيات الأمهات المرتبطة بالإجهاض. تعنى "وفيات الأمهات" الوفاة الناجمة عن الحمل أو الولادة، أو التي تحدث خلال ٤٢ يومًا من إنهاء الحمل، لأي سبب متعلق بالحمل أو ساهم الحمل في زيادة حدته، أو بسبب التدابير المتخذة، بين مجموعة من السكان.^(١٦) وعلى الرغم من توثيق الانخفاض العام لتقديرات وفيات الأمهات عن مستوياتها الحقيقية في المكسيك، لم تركز أى دراسة على الوفيات المرتبطة بالإجهاض.^(١٧) وقد ركزنا في دراستنا على تقييم الوفيات المسجلة أو التي صدرت لها شهادات وفاة فقط. لذلك، فأى حالات جديدة لوفيات الأمهات أو تلك المرتبطة بالإجهاض تظهرها دراستنا هذه إنما تعود إلى أخطاء فى التصنيف وليس إلى أخطاء فى التسجيل. ويحدث الخطأ فى التصنيف عندما يتم تسجيل وفيات الأمهات باعتبارها ناجمة عن أسباب لا تتعلق بالحمل والولادة، أو من جانب آخر، عندما تسجل الوفيات الناجمة عن الإجهاض باعتبارها وفيات بسبب الحمل والولادة. ويعنى انخفاض التقديرات فيما يتعلق بوفيات الأمهات، الفرق بين وفيات الأمهات المسجلة رسميًا، وبين إجمالي وفيات الأمهات (التي تم اكتشافها وتأكيداها عبر التشريح اللفظي). وعلى المنوال نفسه يجرى قياس انخفاض الوفيات الناجمة عن الإجهاض عن تقديراتها الحقيقية. هدفنا من ذلك هو تقدير مساهمة الإجهاض فى وفيات الأمهات بالاعتماد على التشريح اللفظي فى منطقتين من مناطق المكسيك. وقد استهدفنا تحديد الوفيات المرتبطة بالإجهاض التي سُجِّلت على أنها وفيات غير متعلقة

الكلمات المفتاحية: إجهاض غير آمن، وفيات الأمهات، قانون الإجهاض وسياسة الإجهاض، التشريح اللفظي، المكسيك. تعتبر وفيات الأمهات من المؤشرات الصحية التي تعكس، بوضوح، الظروف الاجتماعية-الاقتصادية.^(١) ورغم التحسن المطرد فى المؤشرات الاقتصادية فى المكسيك خلال العقد السابق^(٢)، لم تشهد وفيات الأمهات انخفاضًا موازيًا طوال تسعينيات القرن الماضى، وظلت أعلى من معدلاتها فى بلدان المنطقة الأخرى التي تشابهت مع المكسيك فى المؤشرات الاقتصادية.^(٣) وترتفع نسبة وفيات الأمهات فى المكسيك فى المناطق الأفقر بالمقارنة مع بقية المناطق، كما أنها تتركز بين النساء المنتميات إلى الطبقات الاجتماعية - الاقتصادية الفقيرة.^(٤) تُعزى أكثر من ٨٠% من وفيات الأمهات إلى أسباب مباشرة، يشكل الإجهاض رابع أهم سبب لها (٥-٨%).^(٥، ٦، ٧) وعلى الرغم من أن الإجهاض ممنوع قانونًا فى المكسيك، ويمثل وصمة اجتماعية، فإن حالات الإجهاض غير الآمن منتشرة، وتقدر بما بين ١٠٠٠٠٠ و ١٦٠٠٠٠٠ حالة كل عام.^(٨-١٠) وتبقى البيانات الأدق عن مساهمة الإجهاض غير الآمن فى وفيات الأمهات تحديًا منهجيًا هائلًا. ونستطيع الوصول إلى بيانات أكثر دقة اعتمادًا على "التشريح اللفظي"، أى مقابلة أعضاء الأسرة والأصدقاء المقربين للمتوفاة، الذى يُكَمِّل الإحصائيات الحكومية.^(١١) وهى مقاربة تهدف إلى إعادة رسم صورة الظروف الطبية-الحيوية والاجتماعية التي أدت إلى الوفاة، وذلك اعتمادًا على مقابلات مرشدة، وهى وسيلة ثبتت فاعليتها فى دراسة وفيات الأمهات

الأمهات اللاتي عشن وتوفين هناك فقط. وكان ذلك ضرورياً لأن بعض النساء اللاتي توفين في موريلوس أو نيزاهو الكويوتل كانت عناوينهن المسجلة تقع في ولايات بعيدة، مما استحال معه اتصالنا بأسرهن أو القيام بالتشريح اللفظي.

* كان معدل وفيات الأمهات في ولاية

مكسيكو ٧٥ لكل ١٠٠٠٠٠ ولادة حية سنة ١٩٩٨، وكانت في موريلوس ٧٩ لكل ١٠٠٠٠٠ حالة (٢٠).

هذا المعيار يعنى أن بعض الوفيات المسجلة في موريلوس أو نيزاهو الكويوتل لم يشملها تحليلنا لأن محل الإقامة المسجل بها كان خارج الموقعين، وبعض الوفيات الأخرى لم يتم تضمينها لأن الوفاة حدثت خارجهما. قام طبيبان بتصنيف شهادات الوفاة كما هو موضح في الشكل رقم ١، الى: وفيات أمهات مؤكدة وهى تلك التى ورد بشهادات الوفاة الخاصة بها كود سبب الوفاة بوضوح؛ أو وفيات أمهات محتملة، أى تلك التى يشتبه فى أنها تدرج تحت واحد من التشخيصات الواردة فى الجدول رقم ١؛ أو وفيات ليست بسبب الأمومة (كل شهادات الوفاة الأخرى). (١٦، ١٧، ٢١، ٢٢)

قمنا بعد ذلك بمراجعة السجلات الطبية و/أو إجراء التشريح اللفظي لكل حالات وفيات الأمهات المؤكدة لتحديد حالات الوفاة بسبب الإجهاض التى تم تصنيفها خطأً تحت نوعيات أخرى من وفيات الأمهات، ولحالات وفيات الأمهات المحتملة، لتحديد وفيات الأمهات والوفيات بسبب الإجهاض التى تم تصنيفها خطأً كحالات وفاة لأسباب غير متعلقة بالأمومة. وبالنسبة لحالات الوفاة التى حدثت

بالأمومة، وكذلك الوفيات المرتبطة بالإجهاض التى تم تسجيلها على أنها وفيات مرتبطة بالأمومة، ولكن لأسباب أخرى غير الإجهاض. وبذلك استطعنا قياس الانخفاض عن التقديرات الحقيقية فى الوفيات المرتبطة بالإجهاض، وفى إجمالى وفيات الأمهات، على حد سواء.

الأدوات والمناهج

قمنا بجمع البيانات فى الفترة بين يونيو ٢٠٠١ - مايو ٢٠٠٢ فى ولاية موريلوس (ريفية فى معظمها) وبلدية نيزاهو الكويوتل (حضرية فى معظمها) بولاية مكسيكو. وقد اخترنا هذين الموقعين للأسباب التالية: (١) تشابه معدلات وفيات الأمهات وارتفاعها بهما*، (٢) ارتفاع نسبة السكان فى كل منهما، على نحو متشابه، حيث تبلغ فى كل ١,٥ مليون نسمة، على الرغم من ارتفاع تركيز السكان فى نيزاهو الكويوتل وانتشارهم على مساحة أوسع فى موريلوس، (٣) كان موقع كل منهما ملائماً للدراسة الميدانية.

وبعد حصولنا على إذن بالاطلاع على الملفات لأغراض هذه الدراسة فقط، حصلنا على شهادات الوفاة من السجل المدنى المحلى فى الموقعين مباشرة. بعد ذلك تمت مراجعة تلك الشهادات مع الإدارة المركزية للأوبئة فى مكسيكو سيتى، والتى أكدت اتساقها مع كل وفيات الأمهات (بين سن ١٢ و ٥٠ سنة) فى ٢٠٠١ فى الموقعين. وتتلقى إدارة **البيانات** بيانات شهادات الوفاة كل شهر من جميع البلديات. وبالنسبة لنيزاهو الكويوتل قمنا بتضمين شهادات وفاة النساء اللاتي عشن هناك وتوفين هناك أو فى مكسيكو سيتى. أما فى موريلوس فشملت دراستنا شهادات وفاة

إلى مصدر معلومات آخر غير الزوج أو الشريك. في حالات الاشتباه في وفاة مراهقة كنا نبذل جهداً خاصاً لمقابلة إحدى الصديقات بالإضافة إلى الأقارب.

كان يتم الحصول على موافقة عليمه ممن ستجرى معه المقابلة قبل إجرائها، وكنا نطلب من أى أفراد آخرين مغادرة المنزل حتى يمكن إجراء المقابلة في جو من الخصوصية.

كان التشريح اللفظي يبدأ بمجموعة من الأسئلة التشريحية التي تهدف إلى التأكد من أن المصدر على دراية تامة بالظروف المحيطة بالوفاة، فكنا نسأل عن الشركاء، واستخدام وسائل منع الحمل، وإمكانية الحمل، وعن ظهور أعراض معينة قبل الوفاة بفترة قصيرة قد تُعزى إلى الإجهاض (نزيف مهبل، إفرازات كريهة الرائحة، تقلصات) أو الحمل (صداع، تورم، ارتفاع ضغط الدم، نوبات). كنا نسأل أيضاً عن تقارير الكشف بالموجات فوق الصوتية، والزيارات التي قامت بها المتوفاة للطبيب، وما إذا كانت قد أجرت عملية شفط أو توسيع وكحت للرحم قبل الوفاة بوقت قصير. وأخيراً نطلب من المصدر أن يروى لنا، بعبارة، كيف حدثت الوفاة. تم ذلك في كل الحالات التي يحتمل أن تكون الوفاة فيها مرتبطة بالإجهاض، وكذلك حالات وفيات الأمهات المؤكدة، وذلك من أجل توضيح سبب الوفاة.

لو كان هناك احتمال وجود حمل قبل الوفاة، نستمر في التشريح اللفظي مع المزيد من الأسئلة الأعمق، التي نسأل من خلالها عن ظروف حدوث حمل محتمل أو مؤكد، وما إذا كان حملاً مرغوباً فيه أو مخططاً له. وفي حالة وجود إجهاض محتمل في الأثلوث الأول أو الثاني نسأل المصدر بشكل مباشر هل كان

في المستشفى أو العيادة بدأنا بتقييم السجل الطبي إن كان متوفراً، فتمكننا بذلك من تحديد الحالات التي كان من الواضح أن الوفاة فيها ليست بسبب الأمومة (استبعدت)، أو كانت بسبب الأمومة ولكن غير مرتبطة بالإجهاض. وتم إجراء مقابلات التشريح اللفظي لكل الحالات وفيات الأمهات المؤكدة والمحتملة المتبقية (شكل ١).

كانت كل من أجرين المقابلات نساء حصلن على تدريب سابق في العلوم الاجتماعية، وشاركن في أعمال ميدانية خاصة بدراسات أخرى في المعهد الوطني للصحة العامة. تم إخضاع كل من أجرين المقابلات إلى تدريب لمدة ثلاثة أيام على كل جوانب تقنية التشريح اللفظي. شمل التدريب الذي قام به كاتبو هذا المقال في المعهد تحديد أهداف الدراسة، والمفاهيم العامة للتشريح اللفظي، وإجراء مقابلات تدريبية مع نقد بناء ومقابلات استطلاعية في الميدان.^(١٢) في كل الحالات المختارة تم التعرف على عنوان المتوفاة من شهادة الوفاة. وكان أحد العاملين في المشروع يتوجه إلى بيتها لتحديد مصادر المعلومات المحتملة (الزوج، الأم، بقية أعضاء الأسرة، الجيران، الأقارب) وشرح الدراسة والحصول على موافقتهم العليمه وإجراء المقابلة إن كان مصدر المعلومات مستعداً لذلك. وفي حالة عدم استعداده كان يتم ترتيب موعد مناسب آخر للمقابلة أو تحديد مصدر معلومات أكثر ملاءمة. في حالة عدم اكتمال المعلومات من مصدر واحد أو عدم اتساقها كان يتم البحث عن مصدر معلومات ثانٍ وربما ثالث. هذه المصادر الإضافية كانت أيضاً من أقارب المتوفاة أو أصدقائها أو جيرانها. في حالات الوفاة الناجمة عن العنف حرصنا على اللجوء

بالإجهاض ولم تكن الإدارة العامة للأوبئة قد أوردتها.

جدول ١. معايير الإدراج في تصنيف "وفيات الأمهات المحتملة"

• ورود أى من التشخيصات التالية المتعلقة بوفيات الأمهات كسبب للوفاة في شهادة الوفاة:

- صدمة ناتجة عن التخدير
- صدمة وعائية (صدمة قلبية وعائية، أو هبوط في الدورة الدموية، أو ارتفاع ضغط الدم)
- النزيف (تجلط دموى منتشر داخل الأوعية، أنيميا، نزيف عدوى (تعفن/ تعفن دموى، التهاب الغشاء البريتونى، صدمة)
- استقلابى (عملية الهدم والبناء) اضطراب توازن الأملاح فى الدم)
- رئوى (جلطات رئوية ، قصور تنفسى)
- كلوى (فشل كلوى حاد، بولينا، قلة البول)
- نساء وولادة (مرض التهاب الحوض التناسلى، مرض التهاب الحوض، الإجهاض، التهاب بطانة الرحم، تسمم الدم)

• الرد بالإيجاب في شهادة الوفاة عن سؤال: "هل كانت المتوفاة حبلً عند حدوث الوفاة أو في العام السابق لها؟"

يعتقد بحدوث إجهاض متعمد. كذلك نطرح أسئلة متعلقة بالحالة الجسدية والعاطفية للمتوفاة، وبالشريك الجنسي والعنف. تم تصميم هذا الأسلوب وتنفيذه وفقاً للتوصيات المنشورة المتعلقة بدراسات التشريح اللفظي وبمسائل العنف. (١١، ٢٢-٢٦)

وللحفاظ على السرية، تم تعريف كل الاستبيانات بأرقام دون أى علامات مميزة. وفي حالات الضرورة، كان يتم توفير مساعدة سيكولوجية لمن أجريت معهم المقابلات، من خلال عيادات الصحة العامة المحلية. كذلك خضعت من أجري المقابلات إلى جلسات علاج جماعى طوال مدة الدراسة؛ وكان ذلك ضرورياً للتخفيف من العبء النفسى الناجم عن تعرفهن على محتوى الوفيات التى تدرسها وظروفها. (٢٧) حصلت الدراسة على موافقة أخلاقية من لجنة الدراسات الإنسانية بالمعهد الوطنى للصحة العامة، وهيئة المراجعة المؤسسية بمجلس السكان.

قمنا بمراجعة كل حالة وتصنيفها كحالة وفيات أمهات أو وفيات غير أمهات، وذلك اعتماداً على معلومات التشريح اللفظي فى المقام الأول. بعد ذلك تم تصنيف وفيات الأمهات إلى وفيات بسبب الإجهاض، أو أسباب أخرى متعلقة بالأمومة (شكل رقم ١). قمنا بعد ذلك بمقارنة أرقامنا بالأرقام الرسمية المختارة لوزارة الصحة (٢٨) المتعلقة بمواقع دراستنا. يصنف الاحصائيون فى الحكومة أسباب الوفاة وفقاً للتصنيف الدولى للأمراض (الطبعة العاشرة). (١٦) وقمنا فى كل حالة بمراجعة مزدوجة للعديد من المتغيرات من أجل التأكد من الحالات التى صنفناها كحالات وفيات أمهات ووفيات أمهات متعلقة

- بيانات شهادة الوفاة التي تبدو فقيرة في نوعيتها، أى غير كاملة أو غامضة
- الوفاة العنيفة (قتل أو انتحار ولكن ليس حوادث السير)

النتائج

قمنا بمراجعة ما مجموعه ٨٠٧ شهادات وفاة (موريلوس (م) = ٣٩٤، نيزاهو الكويوتل (ن) = ٤١٣) (شكل رقم ١). تم تصنيف تلك الشهادات على النحو التالي: ٣٢ حالة وفيات أمهات مؤكدة (م = ١٨، ن = ١٤)، و ٣٢٦ حالة وفيات أمهات محتملة (م = ٢٠٩، ن = ١١٧)، و ٤٤٩ ليست وفيات أمهات. أصبح أماننا، بالتالى، ٣٥٨ حالة وفيات أمهات مؤكدة ومحتملة لدراستها، استبعدنا منها ١٢٣ حالة بمراجعة السجل الطبى فقط والتي أثبتت أنها غير متعلقة بالإجهاض. وقمنا بتصنيف الحالات الـ ١٣٥ المتبقية باستخدام التشريح اللفظى فقط أو باستخدامه مع مراجعة السجل الطبى. فى معظم الحالات (٩٤%) لم تحتج إلا لتشريح لفظى واحد فقط؛ بينما فى للحالات المتبقية فقد أجرينا تشريحين لفظيين (٥%)؛ أو إلى ثلاثة (١%). تم استبعاد ١٦ حالة لفشلنا فى الحصول على معلومات يعتمد عليها (لم تتوفر معلومات كافية). وتوصلنا إلى أن هناك ٣٧ حالة وفيات أمهات مؤكدة (٥ متعلقة بالإجهاض، و ٣٢ لأسباب متعلقة بالأمومة مباشرة)، وحالتى انتحار لأسباب متعلقة بالإجهاض وحالتين لم نستطع تحديد سبب الوفاة فيهما.

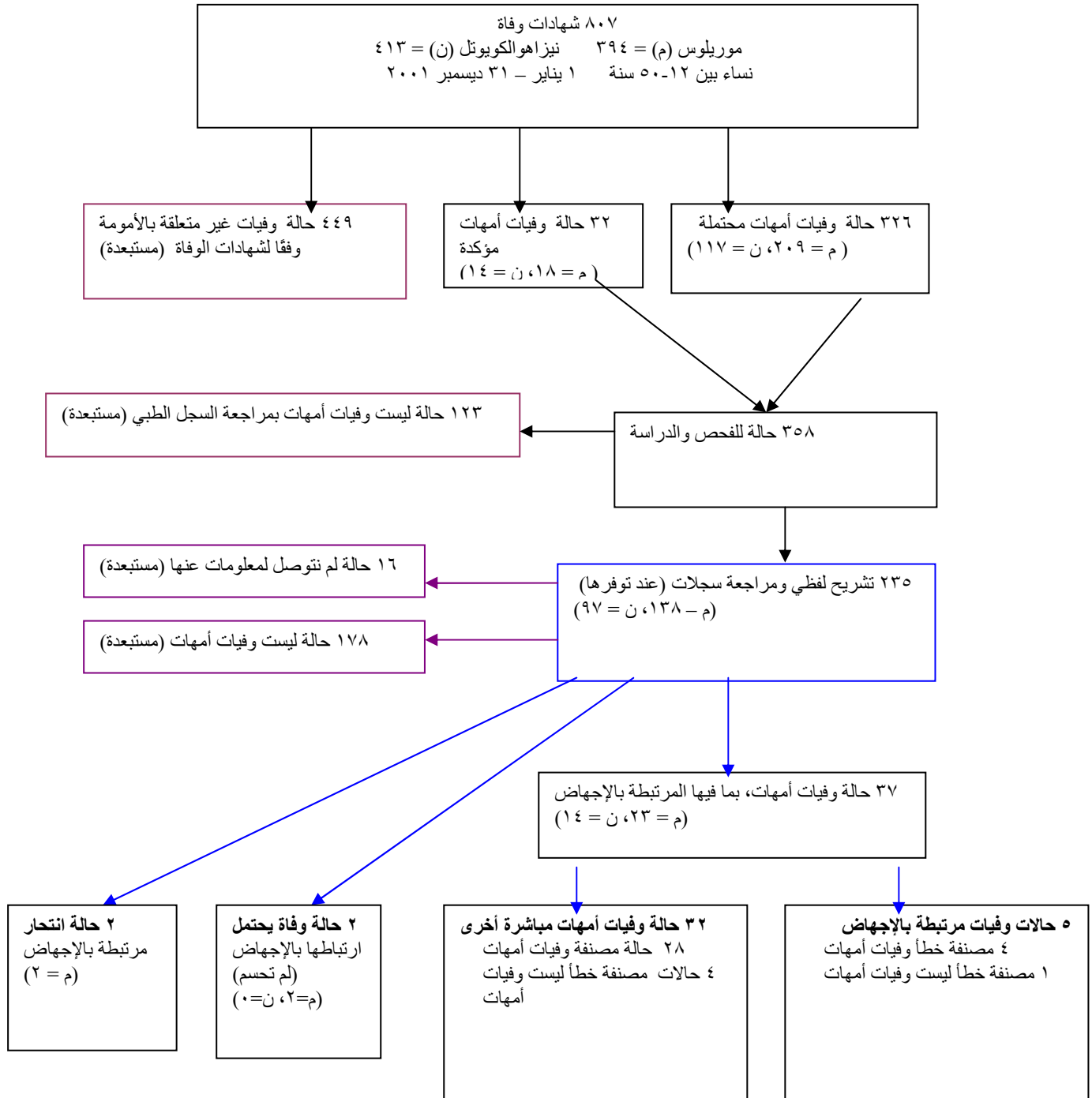
من بين كل حالات وفيات الأمهات المحتملة (٣٢٦) توصلنا إلى وجود خمس حالات وفيات أمهات لم تكن مسجلة كذلك. وقعت الحالات الخمس فى موريلوس التى وجدنا فيها ٢٣ حالة وفيات أمهات مؤكدة (خمس حالات أكثر من الرقم الرسمى وهو ١٨ حالة)، وهو ما يعنى أن إجمالى التقدير المنخفض عن الرقم الحقيقى لوفيات الأمهات تصل نسبته إلى ٢١,٧%. هذه الحالات الخمس تشمل حالة وفاة مرتبطة بإجهاض تلقائى وأربع حالات وفاة لأسباب مباشرة تتعلق

بالأمومة. وقد استبعدنا من حساب التقدير المنخفض حالتين أخريين كانتا حالتى انتحار لأسباب متعلقة بالإجهاض وحالتين لم نتوصل لأسبابهما (ربما إجهاض) (جدول ٢). على الرغم من تقنتنا فى أن حالتى الانتحار كانتا مقترنتين بحمل غير مخطط، فلا يمكن اعتبارهما، بالتعريف، حالتى وفاة لأسباب متعلقة بالأمومة بشكل مباشر، وبالتالي لم نضمنهما حساب انخفاض التقديرات عن الواقع. لم تكن هناك أخطاء فى التصنيف فى نيزاهو الكويوتل وبالتالي لم تكن بها تقديرات أقل من الحقيقية فى وفيات الأمهات. وجمع البيانات من الموقعين يصل عدد وفيات الأمهات إلى ٣٧ حالة، بتقدير أقل من الحقيقى* ١٣,٥% (جدول ٣).

من خلال التشريح اللفظى وحده استطعنا التوصل إلى وجود أربع حالات وفاة مرتبطة بالإجهاض (اثنتين فى كل موقع) تم تصنيفهما خطأ على أنهما وفاة لأسباب متعلقة برعاية الحمل. وجمع الوفيات المرتبطة بالإجهاض من التصنيفين السابقين، أصبح لدينا خمس حالات وفاة لأسباب متعلقة بالإجهاض. وبما أن الإدارة العامة للأوبئة لم تورد أى حالات وفاة لأسباب متعلقة بالإجهاض فى أى من الموقعين، فإن انخفاض التقدير عن القيمة الحقيقية يصبح هنا ١٠٠% (جدول ٣).

* التقدير الأقل من الحقيقى = (عدد الوفيات المؤكدة) مطروحاً منها (عدد الوفيات التي أوردت) × ١٠٠، مقسومة على (عدد الوفيات المؤكدة)

شكل ١. رسم تخطيطي تتبعى لتصنيف
شهادات الوفاة ودراسة الوفيات



دموى منتثر داخل الأوعية، وكان الكود الخاص بها وفقاً للتصنيف الدولي العاشر للأمراض هو ٠٧٥: "مضاعفات أخرى للحمل والولادة لا يمكن تحديدها على نحو آخر". أكد أعضاء الأسرة وجود حمل ما بين ٤ و ٦ أشهر، وأن المريضة أجريت لها عملية توسيع وكحت أو توسيع وتفرغ في المستشفى، قبل وفاتها بفترة وجيزة. وهنا أيضاً لم نجد توثيقاً لعملية الإجهاض غير الآمنة ولم نستطع كذلك الوصول إلى السجل الطبى أو إلى الطبيب الذى باشر هذه الحالة.

آخر حالات الوفاة المرتبطة بالإجهاض التى صُنِّفَتْ خطأً كانت لامرأة فى الخامسة والعشرين من عمرها ذكر فى شهادة وفاتها أن سبب الوفاة: تجلط دموى منتثر فى الأوعية، وقصور كبدى حاد، ودهون بالكبد دهنية بسبب الحمل. وكان الكود الذى أورد وفقاً للتصنيف الدولي العاشر للأمراض هو ٠٢٦: "مضاعفات أخرى مرتبطة أساساً بالحمل". كانت المرأة حاملاً حملاً مؤكداً فى الشهر الخامس وذكر أعضاء الأسرة أنها نزفت كثيراً وأجريت لها عملية توسيع وتفرغ فى المستشفى قبل الوفاة.

حالات الوفاة لأسباب متعلقة بالإجهاض التى تم تصنيفها خطأً

فى موريلوس كانت الحالة الأولى لفتاة فى الرابعة عشرة من عمرها توفى الجنين فى رحمها فى أواخر الأثلوث الثانى للحمل. لم تستطع الأسرة تحديد سبب واضح للوفاة، ولكن أمها كانت تعلم بالحمل وقالت إن ابنتها حاولت أن تجهض نفسها خلال الأثلوث الأول، ولكنها لم تستطع تأكيد ما إذا كانت هناك محاولة ثانية للإجهاض فى فترة لاحقة أثناء الحمل. وأفادت الأم أن ابنتها كانت تعاني من الحمى والرعشة وأنها توفيت أثناء الحث الاصطناعى للولادة. ذُكر فى شهادة الوفاة وجود جلطات بالسائل الأمنيوسى وأعطتها الإدارة العامة للأوبئة الكود ٠٨٨ وهو كود هذه الحالة فى التصنيف الدولي العاشر للأمراض. لذلك تم تصنيف هذه الحالة رسمياً على أنها حالة وفاة أثناء الحمل بسبب جلطات بالسائل الأمنيوسى

أما الحالة الثانية فكانت لامرأة فى الثالثة والثلاثين من عمرها تعاني من مشكلة خلقية معروفة فى القلب. نفى أعضاء الأسرة وجود حمل؛ ولكن الطبيب المعالج أكد وجود حمل فى الأسبوع الرابع والعشرين "فقد" وحدثت الوفاة بسبب مضاعفات حدثت أثناء ربط البوق. وورد فى شهادة الوفاة حمل فى الأسبوع الرابع والعشرين وربط البوق. وكان كود التصنيف الدولي العاشر للأمراض هو ٠٩٩، والذى يقابل: "مرض آخر زاد الحمل من مضاعفاته". ولم يُسمح لنا بمراجعة السجل الطبى لهذه الحالة، ولكن نظراً لأننا استطعنا التأكد، عن طريق الأسرة، من أن المرأة كانت تعاني من عيب خلقى خطير فى القلب يمكن أن يزيد الحمل من مضاعفاته، ونظراً لتأكيد الطبيب أنها كانت حبلية عند الوفاة، فقد شككنا فى أنها ربما توفيت بسبب مشاكل فى القلب أثناء محاولة إجهاض متأخرة. على أن الطبيب لم يكن متعاوناً فلم نستطع حتى تأكيد ذلك.

فى نيزاهو الكويوتل كانت الحالة الأولى لامرأة فى التاسعة والثلاثين من عمرها، ورد فى شهادة وفاتها أن سبب الوفاة صدمة بسبب نقص حجم الدم، وتجلط

تعتبر حالات الوفاة المقترنة بعنف مرتبط بالحمل حالات وفاة مرتبطة بالولادة بشكل غير مباشر.^(٣٠)

حالات لم تُحل: وفيات يحتمل ارتباطها بالإجهاض

فى موريلوس كانت هناك حالتان تم تصنيفهما على أنهما حالات وفاة يحتمل ارتباطها بالإجهاض نظراً لأننا بعد التشريح اللفظى و/ أو مراجعة السجل الطبى ظل لدينا شك فيما إذا كانت المرأة حاملاً أم لا عند حدوث الوفاة. كانت أسباب الوفاة مثار شك، كانت امرأة منهما مصابة بسرطان فى الرحم ، وكانت الأخرى مصابة بقصور كلوى. فى الحالتين كان هناك شك كبير لدى مصدر معلومات واحد على الأقل فى أن المرأة ربما كانت حبلى و/ أو حاولت الإجهاض وقت الوفاة أو قبله بقليل. وعلى ذلك فقد صنفنا الحالتين على أنهما وفاة يحتمل ارتباطها بالإجهاض. فى كل حالات وفيات الأمهات الأخرى كان هناك مصدر معلومات واحد على الأقل واثق تماماً من أن المرأة كانت حبلى بشكل مؤكد.

جدول ٣. التقديرات الأقل من الحقيقية لوفيات الأمهات والوفيات المرتبطة بالإجهاض

كانت هناك حالة وفاة واحدة مرتبطة بالإجهاض صنفنا على أنها وفاة لأسباب متعلقة بالأمومة. وكانت تلك الحالة لامرأة حدث لها إجهاض تلقائى لحمل مرغوب فيه. فى البداية حدث لها نزيف مهبلى ولم تدخل المستشفى، ثم عادت للمستشفى مرة أخرى بنزيف شديد ومستمر وأجريت لها عملية توسيع وكحت، ثم استئصال للرحم، وتوفيت -وفقاً لرواية أسرته- بسبب كثرة ما فقدته من دم. ورد فى شهادة وفاتها أن سبب الوفاة استئصال الرحم وتوسيع وكحت، ولكن الكود الذى أعطى لها وفقاً للتصنيف الدولى العاشر للأمراض هو G931 نقص الأكسجين فى المخ.

كانت هناك أيضاً حالتان انتحار **لمراهقتين** صنفناهما على أنهما مرتبطتان بالإجهاض وذلك بسبب السياق الاجتماعى للحالتين. فى كليتهما كانت الفتاة تعيش مع أهلها، وبمقابلة الأسرة بما فيها الأم، تبين أنهم لم يكونوا يعلمون بوجود حمل، أو **نفوا وجود حمل**، وذكروا أن الفتاتين لم تمرا بمراحل اكتئاب أو تعانيا من اضطرابات عقلية، ولم تستطع الأسرتان تحديد أى سبب للانتحار. على أن مصادر المعلومات من خارج الأسرتين (صديقة مقربة أو صديق) أكدوا وجود حمل وشعور الفتاتين باليأس. حدثت حالتا الوفاة **هاتان** خلال الأثلوث الأول عن طريق تناول مبيد حشرى. لم يستطع أى مصدر أن يذكر لنا ما إذا كانت الفتاتان قد ذكرتا أى شئ عن الإجهاض أو الموت. وقد أدرجنا الحالتين على أنهما انتحار مرتبط بالإجهاض، ولكننا استثنيناهما من العدد النهائى لوفيات الأمهات من أجل الاتساق مع التصنيف الدولى العاشر للأمراض. وقد ورد فى شهادتى وفاة الفتاتين أن سبب الوفاة هو: انتحار بتناول مبيدات حشرية.

وقد توصلنا أيضاً إلى أدلة تشير إلى أن العنف المنزلى المرتبط بالحمل من الأسباب المهمة والمهملة فى وفيات الأمهات. فى موريلوس نجمت أربع حالات وفاة عن الآثار المترتبة على العنف المنزلى أثناء الحمل أو النفاس. وقد توصلنا إلى أن هذا الحدث الإيجابى هو السبب المباشر للقتل والانتحار. لهذا السبب أوصينا بأن

حالات لم تحل - مشكوك فيها	٢٨	N189 - كلوى		قصور تنفسي ٢. حالات الوفاة المرتبطة بالإجهاد التي يتم التعرف عليها من خلال التشريح اللفظي				ذكرت	أسباب الوفاة								
	٣٢	J180 - التهاب رئوى		توقف القلب والجهاز التنفسي؛ التهاب رئوى	السن	كود التصنيف الدولي الذى أثبتته إدارة الباثيات	معروفة	أسباب الوفاة									
أ تخثر دموى منتشر فى الأوعية ب أفضل تقدير	٣٢	J180 - التهاب رئوى	توقف القلب والجهاز التنفسي؛ التهاب رئوى	مرتبطة بالإجهاد	الأمم المتحدة	٣٣	٠٩٩ - أمراض أخرى زاد الحمل من مضاعفاتها	٢٠	٢٥								
										٢٠	٢٥	٢٠	٢٥				
														٢٠	٢٥	٢٠	٢٥
جدول ٣. التقديرات الأقل من الحقيقية لوفيات الأمهات والوفيات المرتبطة بالإجهاد																	
عدد الوفيات فى موريلوس	٢٣	١٨	٢٠	٢١	٢٠	٢١	٢٠	٢١	٢٠								
										٢٠	٢١	٢٠	٢١	٢٠	٢١		
كل وفيات الأمهات																	
وفيات مرتبطة بالإجهاد		٢		٢		٢		٢									

المرتبطة بالإجهاض لم يؤثر إلا بالحد الأدنى في التقدير الإجمالي لوفيات الأمهات، لأن كل حالات الوفاة المرتبطة بالإجهاض، عدا واحدة، تم تصنيفها على أنها وفيات أمهات، ولكن لأسباب أخرى. وبالتالي كان نصيب الإجهاض من إجمالي وفيات الأمهات هو الذي تأثر سلبًا بالتقدير الأقل عن الحقيقي.

تشير الأرقام الرسمية إلى أن الإجهاض غير الآمن يساهم بما بين ٥-٨% من وفيات الأمهات في المكسيك سنويًا. ولكن دراستنا توضح أن نسبة تسبب مضاعفات الإجهاض في وفيات الأمهات تصل إلى ١٣,٥%، في حين لم تورد الأرقام الرسمية في أي من الموقعين وجود أي حالة وفاة مرتبطة بالإجهاض^(٥-٧) ولو أضفنا إلى هذه النسبة حالات الانتحار لأسباب متعلقة بالإجهاض فستصل نسبة الإجهاض كسبب في وفيات الأمهات إلى ١٨,٩% في الموقعين معًا، وإلى ٢١,٧% في موريلوس وحدها. بمراجعة حالات الوفاة التي حدثت في الأثلوث الثاني اتضح وجود عدد من الأسباب المشتركة ألا وهي النزيف، واستئصال الرحم، تجلط الدم المنتثر في الأوعية (حالة تنتج عن استهلاك لكل من عوامل التجلط بالدم والصفائح الدموية، بسبب حدوث العدوى أو نقص الأكسجين بالدم أو النزيف الشديد). كل حالات الوفاة التي حدثت في الأثلوث الثاني كانت في مستشفى أو عيادة خاصة، وفي كل حالة كانت هناك محاولة للتدخل من جانب طبيب أمراض نساء وتوليد. لم تحدث أي من تلك الحالات في المنزل أو دون الاستفادة من العلاج الطبي. لذلك فحالات الوفاة هذه تبرز الحاجة إلى المزيد من التدريب، وموارد أكبر، وتحسين الوعي بمضاعفات إنهاء الحمل في الأثلوث الثاني.

كان عدد حالات الوفاة التي فحصناها في نيزاهو الكويوتل أقل من تلك التي فحصناها في موريلوس. وكانت المعلومات الواردة في شهادات الوفاة الصادرة في موريلوس، فقيرة بوجه عام أو غائبة، ولهذا السبب تحديدًا كان عدد الشهادات التي صنفناها على أنها وفاة يحتمل حدوثها لأسباب متعلقة

مناقشة

توضح هذه الدراسة الحاجة لتوخي الحرص عند تفسير بيانات شهادات الوفاة الخاصة بوفيات الأمهات. التكوين وفقًا للتصنيف الدولي العاشر للأمراض في حالات الإجهاض لم يتسق مع التشخيص الوارد في شهادة الوفاة ولا مع التشريح اللفظي. في حالات وفيات الأمهات الأخرى لم تتم الإشارة بشكل واضح إلى هذا الاختلاف أو يجري تقييمه، على الرغم من أننا وجدنا حالات خطأ في تصنيف أسباب أخرى لوفيات الأمهات أيضًا.

كانت نسبة التقدير المنخفض عن الحقيقي لوفيات الأمهات في الموقعين معًا ١٣,٥% (٣٧/٥) على الرغم من أن الرقم كان أعلى في موريلوس ٢١% (٢٣/٥) ولم تكن هناك وفيات أمهات إضافية في نيزاهو الكويوتل. وقد أظهرت دراسات تشريح لفظي أخرى أجريت في المكسيك وجود تقدير أقل من الحقيقي بنسبة ٨% في كويريتارو (١٩٩٥)، و ٢٢% في سان لويس بوتوسي (١٩٩٥)، و ٢٧% في جويريرو (١٩٩٥).^(١٢) وقد أوضحت دراسة أقدم أجريت في مكسيكو سيتي ١٩٨٩ أن نسبة التقدير الأقل من الحقيقي كانت آنذاك ٣٩,٧%، في حين أظهرت دراسة أخرى أجريت على موريلوس ١٩٩٠ أن النسبة كانت ٣٧,٥%.^(٢٩، ١٨) ويشي هذا الرقم الأخير بتناقص مستوى التقدير الأقل من الحقيقي في تقدير وفيات الأمهات في موريلوس. ولكن مما له دلالات مهمة أننا لم نجد وفيات أمهات جديدة في نيزاهو الكويوتل، وهو ما سوف نناقشه فيما بعد.

على الرغم من التناقص البادى في التقدير الأقل من الحقيقي لوفيات الأمهات، لا يبدو أن الوضع كان كذلك في الوفيات الناجمة عن الإجهاض. فقد توصلنا في دراستنا إلى أنه كان هناك تقدير أقل من الحقيقي في الوفيات المرتبطة بالإجهاض (الحقيقة أنه لم تكن هناك وفيات مرتبطة بالإجهاض في الأوراق الرسمية) وذلك بسبب خطأ التصنيف أكثر من كونه بسبب عدم الإبلاغ. بيد أن التقدير الأقل من الحقيقي للوفيات

على التعليم هي العامل الواقي الوحيد^(١٢)

المحدوديات التي اقترنت بدراستنا أملتتها صعوبة دراسة حالات الإجهاض نظراً للحساسية الشديدة التي يتسم بها هذا الموضوع، فضلاً عن بعض التحديات العملية. وعلى الرغم من أن التشريح اللفظي سمح لنا بالتوصل إلى العديد من المعلومات الاستنتاجية حول عمليات الإجهاض وكذلك ضبط أرقام وفيات الأمهات، فإن أيًا من مصادر معلوماتنا لم يستطع أن يؤكد "بشكل قاطع" حدوث إجهاض متعمد على وجه اليقين. وللإجهاض بالذات خصوصية تتمثل في أن خطأ التصنيف لا ينجم عادةً عن خطأ في التشخيص، ولكن بالأحرى عن رغبة في ستر حقيقة سبب الوفاة. وهو أمر ليس بالمستغرب في ظل الوضع القانوني للإجهاض في المكسيك.

وقد وجدنا أن النساء من الأقارب والأصدقاء كن مصادر معلومات أفضل من الرجال. ولكن، على الرغم من أننا حاولنا دائماً التحدث إلى امرأة من الأقارب أولاً، كما تقترح دراسات التشريح اللفظي الأخرى، فإن تلك المقاربة لم تكن فعالة دائماً، وفي بعض الأحيان لم تكن تلك القرية المصدر الأكثر موثوقية للمعلومات^(١٣). هذا فضلاً عن أنه في حالات الوفاة المرتبطة بالإجهاض، وخاصة حالات الانتحار وحالات العنف الأخرى، لم يكن أعضاء الأسرة، في العادة، المصدر الأجدر بالاعتماد عليه أو الأكثر اتساقاً في المعلومات. وفي حالات انتحار البالغات، بالذات، لم تكن الأم أفضل مصدر للمعلومات، وكان من المهم أن نعيد النظر في من يمكن أن يكون المصدر الأجدر بالثقة للمعلومات.

للأسف الشديد، فنظراً للتعريف الصارم لوفيات الأمهات في التصنيف الدولي العاشر للأمراض، كان من المستحيل تقييم مدى مساهمة الانتحار المرتبط بالإجهاض في الوفيات المرتبطة به، خاصة بين المراهقات، حيث أن هناك ميلاً إلى تصنيفها على أنها انتحار فقط. بالإضافة إلى حالات الانتحار هذه، توصلنا أيضاً إلى إن العنف المنزلي يعتبر من الأسباب

بالأمومة في موريلوس يفوق مثيلتها في

نيزاهو الكويوتل بـ ٢٨%. وتستحق منا العوامل التي ساهمت في وجود اختلافات في وفيات الأمهات وسوء تصنيف في الموقعين المزيد من الدراسة. على الرغم من أن الدراسة لم تصمم ونحن نضع هذا الأمر في أذهاننا، وخلافاً لما توقعناه، فإن عدداً أكبر من حالات الوفاة المختارة، حدثت في البيت في نيزاهو الكويوتل (٦٠%) مقارنة بموريلوس (٤٠%)؛ وكان هناك عدد مماثل من شهادات الوفاة المختارة أكملها الطبيب المعالج في كل موقع (نيزاهو الكويوتل ٢٤%، وموريلوس ٢٧%). ولكن ذلك لا يفسر اختيار عدد شهادات أقل في نيزاهو الكويوتل. ربما يكون السبب حصول من ملأوا بيانات الشهادات في نيزاهو الكويوتل (حضرية أكثر مقارنة بموريلوس) على تدريب وإشراف أفضل.

هناك عامل مهم آخر ساهم في خطأ تصنيف الوفيات المرتبطة بالإجهاض في الموقعين، هو عدم ذكر مدة الحمل في معظم الشهادات. ونتيجة لذلك تم تصنيف وفيات الأمهات المرتبطة بالإجهاض خطأ على أنها وفيات أمهات في الأثلوث الثالث وليس وفيات أثلوث ثانٍ مرتبطة بالإجهاض.

كانت نساء موريلوس أقل وصولاً إلى الرعاية أو يحصلن على رعاية أقل جودة مقارنة بمثيلتهن في نيزاهو الكويوتل الواقعة على حدود مكسيكو سيتي. ومن مظاهر ذلك على سبيل المثال أن العيادات الحكومية الريفية يعمل بها أطباء أقل خبرة من العاملين في العيادات الحضرية. لذلك، تقل ثقة أهل موريلوس في الخدمات الصحية الحكومية بينما يعتمدون بشكل أكبر على القابلات التقليديات وغيرهن من مقدمات الرعاية غير الماهرات في حالات أمراض النساء الطارئة أو المضاعفات الحادة. هذا فضلاً عن أن المتوفيات في موريلوس كن على حظ أقل من التعليم ودرجة أكبر من الفقر من مثيلتهن في نيزاهو الكويوتل. وقد توصلت دراسة حالة ضابطة على وفيات الأمهات أجريت في ثلاث ولايات أخرى بالمكسيك إلى أن درجة الحصول

نسبة انخفاض لتقدير وفيات الأمهات أقل مما توصلت إليه الدراسات السابقة.^(١٢، ١٨، ٢٩) وثانيهما أننا لم نعثر على أية حالة تقدير أقل من الحقيقي لوفيات الأمهات في نيزاهو الكويونل، وهو ما يعنى وجود تحسن في نوعية تصنيف شهادات الوفاة وتكويدها.

بشكل عام، من المثير أننا وجدنا حالات وفاة مشكوك في حدوثها بسبب الإجهاض في الأثلوث الثانى، فى حين لم نجد أى حالة لوفاة فى الأثلوث الأول بسبب الإجهاض المتعمد غير الآمن. وعلى الرغم من أن ذلك ربما نجم عن محدوديات تقنيات التشريح اللفظى، فربما يعكس أيضاً تحولاً فى أمان أساليب إنهاء الحمل فى الأثلوث الأول. لقد جرت مؤخراً بعض النقاشات حول تأثير عقار الميزوبروستول على مراضة الأمهات ووفياتهن فى أمريكا اللاتينية. وقد أظهرت دراسة أجريت على نساء عولجن من مضاعفات ما بعد الإجهاض فى البرازيل أن مضاعفات ما بعد الإجهاض تقل عند النساء اللاتي خضعن لإجهاض متعمد باستخدام الميزوبروستول.^(٣٢) وقد أكدت مجموعات النقاش البؤرية مع أخصائى أمراض النساء والتوليد فى البرازيل رأى الأطباء القائل بأن استخدام العقار يقلل مضاعفات الإجهاض^(٣٣) العقار متوفر ومستخدَم فى الإجهاض فى المكسيك، ولكن لم تُنشر حتى الآن تقارير متعلقة بمدى انتشاره^(٣٤) من المحتمل أيضاً أن يكون القائمون بالإجهاض فى المكسيك الآن مدربين أكثر مما كان عليه الحال فى الماضى، وأنهم يستخدمون تقنيات أكثر أماناً فى الإجهاض الجراحى فى الأثلوث الأول، فيقلصون بذلك عدد الوفيات المرتبطة بالإجهاض. وربما يكون هناك سبب آخر أيضاً، وهو تأثير نحو ٢٠ عاماً من برامج رعاية ما بعد الإجهاض فى المكسيك، والتي كان هدفها تحديداً معالجة مضاعفات الإجهاض غير الآمن من أجل تقليص الوفيات الناجمة عنه.^(٣٥)

من شأن ترويج النقاش العام الموضوعى الجارى حول الإجهاض وعواقبه أن يقلل من التحيزات الاجتماعية.

المهمة للوفاة بين النساء فى فترتى الحمل والنفاس، ونعتقد أن هذين السببين يجب اعتبارهما سببين غير مباشرين لوفيات الأمهات.

هناك صعوبة عملياتية أخرى واجهتنا، تتمثل فى الاطلاع على السجلات الطبية، خاصة فى العيادات الخاصة. فعلى الرغم من توفر الملفات الطبية، بوجه عام، واحتوائها على معلومات إضافية قيمة، فإن الحالة لم تكن كذلك دائماً. ويرجع ذلك إما إلى عدم إمكانية تحديد مكان بعض السجلات أو لعدم السماح لنا بالاطلاع عليها. وهو أمر مهم فى بلد مثل المكسيك لا تخضع فيها الممارسة الخاصة لضوابط وتتسم نوعية الرعاية فيها بالضعف فى معظم الأحيان. هناك أيضاً محدودية أخرى متعلقة بتصميم الدراسة. فنظراً لمحدودية الموارد لم نستطع الاتصال إلا بأعضاء الأسرة أو بالجيران المقيمين فى موقعى الدراسة. وهو ما يعنى أننا لم نستطع دراسة حالات الوفاة التى وقعت فى الموقعين محل الدراسة لنساء كن تعشن فى مواقع أخرى (رغم أن تلك الحالات كانت قليلة فى الموقعين). ولكن، نظراً لأن الإحصائيات الحكومية المنشورة عن وفيات الأمهات تشمل كل الوفيات التى حدثت فى أى موقع، بغض النظر عن محل الإقامة، كان علينا أن نقارن نتائجنا بالأرقام الرسمية المختارة عند حساب انخفاض التقدير عن الرقم الحقيقى.

أخيراً، على الرغم من استخدامنا قائمة شاملة لشهادات الوفاة الواردة بها أسباب الوفاة لاختيار الحالات التى سندرسها، فربما فائتنا بعض الحالات التى صنفت على أنها أسباب بعيدة تماماً عن مجال دراستنا. وللتغلب على ذلك، ربما كان الحل الوحيد أماناً، رغم تكلفته العالية للغاية واستحالاته لوجيستياً، هو القيام بتشريح لفظى لكل حالات الوفاة التى وقعت للنساء فى سن الإنجاب، كما تقترح منهجية راموس (مسح الوفيات فى سن الإنجاب)^(٣٦) على أن القيام بذلك لا يتوقع أن يؤدى إلى اختلافات ذات بال فيما يتعلق بانخفاض التقدير عن الرقم الحقيقى، وذلك لسببين: أولهما أن دراستنا استخدمت معيار تضمين أوسع وتوصلت إلى

فرنانديز، مدير خدمات الطب الشرعي بوزارة الصحة،
وخوان مانويل كاسترو، مدير خدمات الصحة بوزارة
الصحة، وكارلوس ألفاريز المدير العام لإدارة الوبائيات
بوزارة الصحة. ونشكر أيضا سلطات الهيئة المكسيكية
للتأمين الاجتماعي بولاية مكسيكو وموريلوس، ونشيد
بدعم مينيرفا روميرو وإيسيل أكينو.

ولكن يتعين على العاملين بمجال الصحة المسؤولين عن
معالجة أسباب الوفاة، ورفع التقارير عنها وتكويدها أن
يصنفوا الوفيات الناجمة عن الإجهاد على أنها كذلك.
إن تردد العاملين بالمستشفيات في إتاحة السجلات
الطبية وتردد الأطباء في مناقشة الحالات، خاصة
حالات الوفاة المرتبطة بالإجهاد في الأثلوث الثاني،
إنما يؤكد عدم ارتياحهم للاعتراف بارتباط الإجهاد
بالوفاة، ومن ثم تصنيف تلك الوفيات بدقة.
يحتاج العاملون في المجال الصحي، خاصة في
المناطق الريفية، إلى تدريب أفضل على عمليات
التوسيع والتفريغ وإدارة الإجهاد في الأثلوث الثاني.
لذلك، يجب التفكير في حملة تهدف إلى توعية الأطباء
والقائمين على التسجيل بكيفية التسجيل الصحيح
لشهادات الوفاة، مع الاهتمام أكثر بعدد أسابيع الحمل
عند تصنيف وفيات الأمهات. ما لم يتم الاعتراف
الكامل بالوفيات المرتبطة بالإجهاد ستزيد صعوبة
تقليص وفيات الأمهات، لأن السلطات لن تكون لديها
بيانات دقيقة تستطيع الاستناد عليها في تخصيص
الموارد والتدريب على نحو مناسب.

شكر

جاءت هذه الدراسة ثمرة لتعاون مشترك بين المعهد
الوطني للصحة العامة بالمكسيك وإدارة الوبائيات
بوزارة الصحة، والمكتب الإقليمي للمجلس الدولي
للسكان في أمريكا اللاتينية والكاريبي. دعمت هذه
الدراسة منحة مؤسسة ديفيد ولوسيل باكارد رقم
2000-11203 للمجلس الدولي للسكان. ونود أن نتقدم
بالشكر إلى السلطات الصحية بولايات مكسيكو،
وموريلوس، ومكسيكو سيتي. ونخص بالشكر في ولاية
مكسيكو: جريجوريو إسكاميا، رئيس الصحة العامة في
نيزاهوالكويوت، وأوجستين مندوزا بيسيريل، نائب
مدير خدمات الطب الشرعي في نيزاهوالكويوتل،
وفرناندو جيمينيز، مدير إدارة الوبائيات. ومن مكسيكو
سيتي نخص بالشكر: خورجي لارا، من قسم
الإحصائيات بوزارة الصحة، وخوسيه رامون

قائمة المراجع:

References

1. WHO /UNFPA/UNICEF/World Bank Statement. Reduction of maternal mortality. Geneva: WHO, 1999.
2. World Bank Group. World Development Indicators. Data Query for 2001. At: <[http:// devdata.worldbank.org/ data-query](http://devdata.worldbank.org/data-query)>. Accessed 1 October 2003.
3. World Health Organization. Revised 1990 Estimates of Maternal Mortality: A New Approach by WHO and UNICEF. Geneva: WHO, 1996.
4. Lozano R, Hernánde B, Langer A. Factores sociales y económicos de la mortalidad materna en México. In: Elu MC, Langer A, editors. Maternidad sin Riesgos en México. México DF: IMES, 1994. p.43–52.
5. Secretaría de Salud, Dirección General de Salud Reproductiva. Mortalidad Materna de los Estados Unidos Mexicanos 1980–1999. México DF: INEGI/ SSA, 2001.
6. Lezana M. Evolución de las tasas de mortalidad materna en México. In: Elu M, Pruneda E, editors. Una nueva mirada a la mortalidad materna en México. Mexico D7: Comité Promotor por una Maternidad sin Riesgo en México, 1999. p.53–70.
7. Estadísticas de mortalidad relacionada con la salud reproductiva, México, 2002. Salud Pública de México 2004;46(1):75–88.
8. Paxman J, Rizo A, Brown L, et al. The clandestine epidemic: the practice of unsafe abortion in Latin America. Studies in Family Planning 1993;24(4): 205–26.
9. Alan Guttmacher Institute. Aborto Clandestino: Una Realidad Latinoamericana. New York: Alan Guttmacher Institute, 1994.
10. Consejo Nacional de Población. Ejecución del Programa de Acción de la Conferencia Internacional sobre la Población y el Desarrollo. México: CONAPO, 1999.
11. Ronsmans C, Campbell O. Verbal Autopsies for Maternal Deaths. London: School of Hygiene and Tropical Medicine, 1994.
12. Langer A, Hernánde B, Garcí a C, et al. Identifying interventions to prevent maternal mortality in México: a verbal autopsy study. In: Berer M, Ravindran TKS, editors. Safe Motherhood Initiatives: Critical Issues. London: Reproductive Health Matters, 2000. p.127–36.
13. Ioan N, Langer A, Hernánde B, et al. The aetiology of maternal mortality in developing countries: what do verbal autopsies tell us? Bulletin of World Health Organization 2001;79(9):805–10.
14. World Health Organization. Beyond the Numbers:Reviewing Maternal Deaths and Complications to Make Pregnancy Safer. Geneva: WHO, 2004.
15. Shrivastava SP, Anjani K,Arvind K. Verbal autopsy determined causes of neonatal deaths. Indian Pediatrics 2001;38:1022–25.
16. World Health Organization. International Statistical Classification of Diseases andRelated Health Problems. 10th review. Geneva: WHO, 1993.
17. Puffer R, Griffith G. Características de la mortalidad urbana. Washington DC: PAHO, 1967.
18. Hernánde B, Langer A, Romero M, et al. Factores asociados a la muerte materna hospitalaria en el Estado de Morelos, México. Salud Pública México 1994;36(5):521–28.
19. Reyes S. Mortalidad Materna en México. México DF: Instituto Mexicano del Seguro Social, 1994.
20. Subsecretaría de Planeación, Dirección General de Estadística e Informática de la Secretaría de Salud. Mortalidad Materna 1998. México, DF: Secretaría de Salud, 1998.
21. Muñoz L, Nández H, Becerra E, et al. Mortalidad materna en el Instituto Materno-Infantil de Bogotá (1976–1980). Revista de la Facultad de Medicina 1985;39(4):331–51.
22. LaGuardia K, Rothoz M, Belfort P. A 10-year review of maternal mortality in a municipal hospital in Rio de Janeiro: a cause for concern. Obstetrics and Gynecology 1990;75(1):27–32.
23. Gray R, Smith G, Barss P. The use of verbal autopsy methods to determine selected causes of death in children. Baltimore: Johns Hopkins University School of Hygiene and Public Health, 1990.
24. Ronsmans C, Vanneste A, Chakraborty J, et al. A comparison of three verbal autopsy methods to ascertain levels and causes of maternal deaths in Matlab, Bangladesh. International Journal of Epidemiology 1998;27(4): 660–66.
25. World Health Organization. Putting Women's Safety First: Ethical and Safety Recommendations for Research on Domestic Violence against Women. Geneva: WHO, 2001.
26. World Health Organization. Verbal Autopsy for Maternal Deaths. Geneva: WHO, 1995.
27. Espinoza H, Hernánde B, Campero L, et al. Muertes maternas por aborto y por violencia en México: narración de una experiencia en la formulación e implementación de una metodología de investigación. Perinatología y Reproducción Humana 2003;17(4):193–204.
28. Secretaria de Salud, Dirección General de Epidemiología, Reporte de Muertes Maternas, Documento interno, 2003.
29. Langer A, Hernandez B, Romero M. Study of underestimation of maternal mortality in Morelos. Final Report. INSP, 1993.
30. Espinoza H, Camacho V. Maternal death due to domestic violence. Revista Panamericana de Salud Pública/Pan American Journal of Public Health. (Forthcoming 2005)
31. University of North Carolina at Chapel Hill. MEASUREEvaluation. Reproductive Age Mortality Survey (RAMOS). Chapel Hill: publications/tools/cmnht/ t20_abstract.html>. www.cpc.unc.edu/measure/ University of North Carolina at Chapel Hill, 2003. At:< Accessed 15 October 2003.
32. Costa S, Vessey M. Misoprostol and illegal abortion in Rio de Janeiro, Brazil. Lancet 1993;341(8855):1258–61.
33. Barbosa R, Arilha M. The Brazilian experience with Cytotec. Studies in Family Planning 1993;24(4):236–40.
34. Espinoza H, Abuabara K, Ellertson C. Physicians' knowledge and opinions about medication abortion in four Latin American and Caribbean region countries. Contraception 2004;70(2):127–33.
35. Greenslade FC, Jansen WH. Post-abortion care services: an update from PRIME. Resources for Women's Health. Ipas/ PRIME, 1998.

مضاعفات الإجهاض غير الآمن

دراسة حالة

الحاجة إلى إصلاح قانون الإجهاض فى نيجيريا

بونيفاس أوي-أدينيران، أوجستين أوموه، ستيف ناتو

ترجمة: أحمد محمود

ملخص:

مضاعفات الإجهاض غير الآمن مسئولة عن ٣٠-٤٠٪ من وفيات الأمهات فى نيجيريا. وتعرض هذه الورقة حالة إجهاض غير آمن بالتوسيع والكحت أجراها ممارس طبي فى عيادة خاصة على فتاة عزباء فى الثانية والعشرين من عمرها فى لاجوس بنيجيريا. كانت الفتاة فى الأسبوع السادس عشر من الحمل. وقد عانت من مضاعفات ممثلة فى ثقب جدار المهبل فى تجويف البطن (الحيز ما بين الرحم والمثانة) بحيث أدى إلى خروج أجزاء من الأمعاء الدقيقة المصابة بالغرغرينة متدلية من المهبل. وتم الحصول على المعلومات المدونة فى سجلها وسجل غرفة العمليات. وقد أجرى استئصال الجزء المصاب بالغرغرينة ثم وصل باقى الأمعاء الدقيقة واضطرت للبقاء فى المستشفى لمدة أسبوعين، حيث استكملت شفاءها. ويصاحب الإجهاض غير الآمن العديد من المضاعفات ومنها التعفن فى الحوض، والتسمم الدموى الجرثومى، والنزيف، والفشل الكلوى، وثقب الرحم وغيرها من إصابات الجهاز التناسلى، وإصابات الجهاز الهضمى. وعندما لا يتوافر علاج الطوارئ المتخصص لمثل تلك الحالات تموت النساء؛ فعمليات الإجهاض غير الآمن، ومقدمو خدمة الإجهاض غير المدربين، والقوانين المقيدة، وارتفاع معدل المراضة والوفيات نتيجة للإجهاض غالباً ما تأتى مجتمعة. ونحن ندعو إلى مراجعة القوانين المقيدة الحالية فى نيجيريا لتقليل معدل المراضة والوفيات المرتفع نتيجة للإجهاض غير الآمن.

Complications of Unsafe Abortion: A Case Study and the Need for Abortion Law Reform in Nigeria

Boniface A Oye-Adeniran, Augustine V Umoh, Steve NN Nnatu,

May 2002;10(19):18-21

جميع الحقوق محفوظة لمجلة قضايا الصحة الانجابية ٢٠٠٢ ©

كلمات مفتاحية:

الإجهاض السرى وغير الآمن؛ مراضة ووفيات الأمهات؛ مقدمو خدمات الإجهاض؛ نيجيريا.

قسم أمراض النساء والتوليد بمستشفى جامعة لاجوس التعليمى، لاجوس، نيجيريا

البريد الإلكتروني: oye@beta.linkserve.com و bonifaceoye@yahoo.com

مستشفى الجامعة. إلا أن المريضة ذهبت إلى بيتها بدلاً من ذلك خوفاً من دخول مؤسسة عامة.

بينما كانت تتناول الطعام في البيت أصيبت بنوبة سعال، ومع كل مرة تسعل فيها كانت تلاحظ تزايد خروج كتلة من مهبلها. ذهبوا بها إلى مركز طوارئ أمراض النساء وهي تشعر بالألم في البطن مع نزيف بسيط من المهبل كذلك. وقالت إنها أجرت عملية إجهاض متعمد (حمل مدته ستة أسابيع) في العام السابق ولم تحدث مضاعفات.

عند توقيع الكشف عليها اتضح أنها تعاني من جفاف بسيط وشحوب، بينما النبض طبيعي بمعدل ٨٤ نبضة في الدقيقة، وكان ضغط الدم ١٢٠ على ٧٠. لم يكن بطنها منتفخاً، وكان طول الرحم في حجم ١٦ أسبوعاً ولم تكن أصوات الأمعاء مسموعة. كانت هناك لفات من الأمعاء الدقيقة المصابة بالغرغرينة بارزة من المهبل (صورة رقم ١). وتم التشخيص على أنه ثقب في الرحم خرجت منه الأمعاء الدقيقة. وجرى إنعاشها بواسطة تركيب المحاليل والمضادات الحيوية في الوريد، كما أجريت لها عملية استئصال للبطن كحالة طوارئ.

وأثناء الجراحة عُثر على ثقب في الحيز الرحمي المثاني خرجت منه الأمعاء الدقيقة. وكان الرحم لا يزال سليماً ولم يُشاهد إصابات أخرى. أعيد الجزء المصاب بالغرغرينة من الأمعاء الدقيقة إلى تجويف البطن عبر الثقب وأجريت له عملية استئصال ووصل. كما تم إصلاح الثقب الذي في الحيز الرحمي المثاني. وأثناء تحضيرها للولادة بالحث (كما ينبغي في حالة الحمل في الشهور ٤-٦)، طردت المريضة منتجات الحمل تلقائياً بعد العملية بثلاثة أيام وأجرى تفريغ بواسطة الشفط اليدوي. وقد أعطيت المضادات الحيوية المناسبة، وشفيت بشكل جيد وخرجت من المستشفى بعد أسبوعين من دخولها. كما قُدمت لها المشورة بخصوص وسائل منع الحمل وحُوّلت إلى

يقدر أن هناك حوالي ٥٣ مليون حالة حمل تُنتهى بالإجهاض المتعمد كل عام في أنحاء العالم (٢)، بينما تشير التقديرات إلى أنه تُجرى في نيجيريا ٦١٠ ألف حالة إجهاض سنوياً (٣). وهناك اعتقاد بأن عدداً كبيراً من عمليات الإجهاض تلك يجريها الأطباء في نيجيريا ويُفترض بصفة عامة أن تكون آمنة نسبياً (٣) ومع ذلك تظل عمليات الإجهاض غير الآمنة هماً كبيراً من هموم الصحة الإنجابية في نيجيريا وفي كل أنحاء العالم النامي في واقع الأمر (٣). كما أنها مساهم أساسي في وفيات الأمهات؛ ذلك أنها مسئولة عما يتراوح ما بين ٣٠-٤٠٪ من وفيات الأمهات في نيجيريا وواحدة من بين كل ثماني وفيات أمهات في الجزء الغربي من إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ككل (٣،٥) في نيجيريا، الإجهاض مسموح به قانونياً فقط لإنقاذ حياة امرأة. والواقع أن الكثير من عمليات الإجهاض يجريها مقدمو خدمات الإجهاض غير الماهرة، كما تبين الحالة التالية التي أُبلغ عنها.

تقرير الحالة

أدخلت فتاة عزباء في العشرين من عمرها ليس لديها أطفال قسم الحوادث والطوارئ في مستشفى جامعة لاجوس التعليمي في شهر يناير من عام ٢٠٠٠ ، بعد مضي تسع ساعات على بروز كتلة من المهبل. والمعلومات الواردة هنا تم الحصول عليها من ملاحظات الحالة وسجل غرفة العمليات.

كانت الفتاة قد حاولت في وقت سابق من ذلك اليوم إجراء إجهاض لحمل مدته ١٦ أسبوعاً بالتوسيع والكحت في مستشفى خاص، إلا أنها لم تستجب جيداً للتخدير (كيتامين)، وأدت محاولة إدخال الأدوات في المهبل لإجراء العملية إلى ما يشبه في أنه ثقب في الرحم. وتوقف إجراء العملية في أعقاب ذلك وتم تحويل المريضة إلى مركز طوارئ أمراض النساء في

خائفة من التحويل إلى مستشفى حكومي.

عيادة قسم تنظيم الأسرة للحصول على الخدمات.

تطبيق

تصاحب الإجهاض غير الآمن مضاعفات عديدة منها
تعفن الحوض، والتسمم الدموي الجرثومي، والنزيف،
والفشل الكلوي، وتقب الرحم وغيرها من إصابات
الجهاز التناسلي، وإصابات الجهاز الهضمي. وعندما لا
يتوافر علاج الطوارئ المتخصص لتلك الحالات تحدث
الوفاة^(٦ و٧). وتلقى هذه الحالة من الإجهاض المتعمد
المصحوبة بإصابة في الأمعاء الضوء على مشكلات
الإجهاض غير الآمن الدائمة في نيجيريا. وإصابة
الأمعاء من المضاعفات الخطيرة التي تعرّض الحياة
للخطر في حالة مثل هذه^(٦)، مع أن حدوثها في هذه
الفئة كان بصورة غير عادية. مثل هذه المضاعفات
تحدث عند إجراء الإجهاض بشكل سيء، وخاصةً
عندما يقوم به أفراد غير مدربين في ظروف غير
صحية^(٧). وبينما تُجرى أعداد كبيرة ومتزايدة من
عمليات الإجهاض بواسطة الأطباء العيادات
والمستشفيات الخاصة عادةً^(٨ و٩)، فلا بد من إجراء
هذه العمليات في ظروف تتسم بالسرية وغالبًا ما يكون
تدريب الأطباء الذين يقومون بها أقل من الأمثل أو
غير موجود بالمرّة. ويحدث هذا عندما يكون القانون
مقيّدًا، كما هو الحال في نيجيريا. ويقدم تقرير هذه
الحالة نموذجًا واضحًا، حيث حاول مقدم الرعاية إنهاء
الحمل في الشهور الثلاثة الثانية بالتوسيع والكحت، ولم
يأخذ المريضة مباشرةً إلى مركز التحويل أو يرتب
على الأقل نقلها على الفور، وبعد ذلك كانت المريضة

تظل قضية الإجهاض قضية حساسة في بلدنا،
حيث تمثل معضلة أخلاقية معقدة. إلا أنه في كل
المجتمعات، بغض النظر عن وضع الإجهاض القانوني
أو الأخلاقي أو الثقافي، هناك نساء سوف يسعين إلى
إنهاء حملهن غير المرغوب فيه^(١٠). وبينما يمكن أن
يمنع الاستخدام الصحيح والمستمر لوسائل منع الحمل
عالية الكفاءة حدوث الحمل غير المرغوب فيه بشدة
ونقل بصورة كبيرة الحاجة إلى الإجهاض، فهي لا
يمكن أن تقضى على هذه الحاجة^(١١ و١٢)، كما أن
معظم النساء والرجال النيجيريين لم يصلوا بعد إلى هذا
المستوى من استخدام وسائل منع الحمل^(١٣).

نتيجةً لأسباب كهذه ولكي نمنع المراضة
الخطيرة الواردة في هذا التقرير التي تكلف النساء
الكثير من صحتهن وتكلف الخدمة الصحية نفسها
الكثير، يدعو الكثيرون إلى ضرورة إصلاح قانون
وسياسة الإجهاض الحاليين، وضمان توفير خدمات
الإجهاض الآمن لكل من تحتاجها من النساء، وكذلك
تدريب مقدمي خدمة الإجهاض^(١١ و١٤). وغالبًا ما
تجتمع عمليات الإجهاض غير الآمن، ومقدمو خدمة
الإجهاض غير المدربين، والقوانين المقيدة^(١٤). ولذلك
فمن الضروري إجراء مراجعة للقوانين المقيدة الحالية
في نيجيريا للحد من ارتفاع معدل المراضة والوفيات
الناجمة عن الإجهاض غير الآمن.

قائمة المراجع:

References

1. Medical methods of termination of pregnancy – A report of a WHO Scientific Group. World Health Organization Technical Report Series. Geneva: WHO; 1997.
2. Henshaw SK, Singh S, Oye-Adeniran BA, et al. The incidence of induced abortion in Nigeria. Int Family Plan Perspect 1998;24(4):156–64.
3. Adewole IF. Trends in postabortal mortality and morbidity in Ibadan, Nigeria. Int J Gynecol Obstetrics 1992;38(2):115–8.
4. Okonofua FE, Odimegwu E, Ajabor H, et al. Assessing the prevalence and determinants of unwanted pregnancy and induced abortion in Nigeria. Stud Family Plan 1999;30(1):67–77.
5. Whitaker C, Germain A. Safe abortion in Africa: ending the silence and starting a movement. Afr J Reprod Health 1999;3(2):7–10.
6. Megafu U. Bowel injury in septic abortion: the need for a more aggressive approach. Int J Gynecol Obstetrics

- 1980;450–453.
7. Aimakhu VE. Abortions. *Tropic J Obstetrics Gynaecol* 1995;12(Suppl 1): 72–6.
8. Makinwa-Adebusoye P, Singh S, Audam S. Nigerian health professionals' perceptions about abortion practice. *Int Family Plan Perspect* 1997;23(4):155–61.
9. Thapa S, Padhye SM. Induced abortion in urban Nepal. *Int Family Plan Perspect* 2001;27(3): 144–7.
10. Tadesse E, Yoseph S, Gossa a Muletta E, et al. Illegal abortions in Addis Ababa, Ethiopia. *East Afr Med J* 2001;78(1):25–9.
11. Singh K, Ratnam SS. The influence of abortion legislation on maternal mortality. *Int J Gynecol Obstetrics* 1998;63(Suppl 1): S123–9.
12. Maine D, Karkazis K, Bolan N. The bad old days are still here: abortion mortality in developing countries. *J Am Med Women's Assoc* 1994;49(5):137–42.
13. Otolorin EO. Reproductive health in Nigeria: an overview. *Dokita Symposium Proceedings*, June 1997. p. 1–9.
14. Berer M. Making abortions safe: a matter of good public health policy and practice. *Bull World Health Organization* 2000;78(5):580–92.

استعمال الحق فى الحياة لمواجهة الإجهاض غير الآمن فى أفريقيا

كيبروم تكلهيموننت*

ترجمة: هشام شتلة

ملخص:

الإجهاض غير الآمن أحد الأسباب الرئيسية لوفيات الأمهات فى أفريقيا. هناك مقاربتان محتملتان فى القانون الدولى لحقوق الإنسان لمعالجة مشكلة الإجهاض غير الآمن. إحداهما الدعوة للحق فى الخصوصية، الذى يعنى أن الدول يجب أن تمتنع عن التدخل فى قرارات النساء فيما يتعلق بالإجهاض؛ والأخرى هى الدعوة إلى حق النساء فى الحياة، الذى يؤكد على واجب الدول فى اتخاذ إجراءات إيجابية للتقليل من نتائج الإجهاض غير الآمن. إن المجتمعات الأفريقية مجتمعات عامة، والواجب هو العنصر الأساسى فيها. يعكس الميثاق الأفريقى لحقوق الإنسان والناس قيماً عامةً عن طريق التأكيد على واجب الأفراد فى مساعدة مجتمعاتهم. وعلى خلاف وثائق حقوق الإنسان الأخرى، لا يضم الميثاق مادة خاصة للحق فى الخصوصية. تركز هذه الورقة بشكل رئيسى على الحق فى الحياة وتناقش تفسير هذا الحق للنساء، فيما ينطبق على الإجهاض غير الآمن، فى ظل العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. إن الدعوة لواجب الدول فى ضمان حق النساء فى الحياة، وتقليل النتائج المترتبة عن الإجهاض غير الآمن، أكثر اتساقاً مع القيم العامة الأفريقية القائمة على الواجب، عنها مع حق الخصوصية.

2- Using the Right to Life to Confront Unsafe Abortion in Africa Kibrom I eklehaimanot
Volume 10, Issue 19, May 2002, Pages 143-150

الكلمات المفتاحية: الإجهاض غير الآمن؛ حقوق الإنسان؛ المعتقدات / الأعراف / القيم؛ الدفاع والعملية السياسية؛ أفريقيا

* البرنامج الدولى لقانون الصحة الجنسية والإنجابية، كلية الحقوق، جامعة تورنتو، تورنتو، كندا. البريد الإلكتروني: kibrom99@hotmail.com

سببته الحرب العالمية الثانية. ففي نهاية الحرب، وبالتوازي مع مهمة إعادة البناء، أكد التفكير العالمي على احترام الحقوق الفردية للإنسان، عندما كانت الأعمال الوحشية التي ارتكبتها ألمانيا النازية ما تزال حية في الأذهان ^(٤). وفي عام ١٩٤٨، بعد ثلاث سنوات من مولد الأمم المتحدة، صدقت الجمعية العامة على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ^(٥).

عند تقرير كيفية وضع مبادئ الإعلان العالمي في معاهدات ملزمة قانوناً، انقسم أعضاء الأمم المتحدة آنذاك إلى مجموعتين ^(٦)، تعكسان المواجهة بين الأيديولوجيات الاشتراكية الرأسمالية لعصر الحرب الباردة. دعت الحكومات التابعة للولايات المتحدة الأمريكية إلى الحقوق المدنية والسياسية، بينما دعت البلدان التي كانت تحت قيادة الاتحاد السوفيتي السابق إلى الحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية. وبغرض التوفيق بين وجهات النظر المتنافسة تلك، صدقت الجمعية العامة أخيراً على عهدين منفصلين في عام ١٩٦٦، العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية ^(٧).

(*) من الحقوق العامة التي فرضتها محادثات الإجهاض: الحق في الحياة والبقاء؛ حق الخصوصية، الحرية، والأمن؛ وحق الانتفاع من التقدم العلمي؛ الحق في الحياة الخاصة والعائلية؛ وحق عدم التعرض إلى التمييز بسبب النوع أو الجنس. انظر ^(٢).

مع زيادة عمق فهم مفهوم حقوق الإنسان، تلت اتفاقيات دولية وإقليمية أخرى مختلفة الإعلان العالمي والعهدين. ومن بين تلك الآليات ذات العلاقة بمناقشة الإجهاض الأمن، اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد النساء (اتفاقية المرأة) ^(٨)، الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والناس (الميثاق الأفريقي) ^(٩)،

تطور الاهتمام السياسي بقضية الإجهاض عبر ثلاث مراحل: أولاً، كان القانون يستعمل لفرض "المنع الأخلاقي للإجهاض" في القرنين التاسع عشر والعشرين. ثم، بدءاً من أوروبا، قدمت حجج الصحة العامة التي تركز على صحة ورفاهية المرأة. ومؤخراً، تمت الدعوة للإجهاض الأمن ضمن إطار حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، بغرض مقاومة النتائج المترتبة على الموانع الجنائية للإجهاض الأمن ^(١). عند مناقشة حقوق الإنسان فيما يتعلق بالإجهاض، فإن التركيز يكون عادة على ثنائية انقسام بين "المناصرين للاختيار" / و"أنصار الحياة"، ويستند النقاش بشكل رئيسي على الفرضية الغربية للطبيعة الفردية للقيم الاجتماعية. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، استند الحكم الصادر في قضية رو ضد وايد في عام ١٩٧٣، والذي قضى بقانونية الإجهاض، على الحق في الخصوصية، بينما استندت حجج منع الإجهاض التي قدمتها الحركة الغربية للدفاع عن الحياة على حق الجنين في الحياة. مع ذلك، قد لا تعالج محاولة حل هذا الانقسام المشاكل المعينة للإجهاض غير الأمن في أفريقيا بفاعلية، حيث تودى مضاعفات حالات الإجهاض غير الأمن بحياة عشرات الآلاف من النساء سنوياً، مؤدية إلى قتل كل من المرأة الحامل والجنين. وفي أفريقيا، يؤثر الإجهاض غير الأمن وسياسة الإجهاض على المجتمع بالكامل وتثير اهتمامه.

تشمل قضية الإجهاض غير الأمن في القانون الدولي لحقوق الإنسان عدة حقوق ^(*) تحميها آليات حقوق الإنسان المختلفة ^(٢). يركز هذا المقال بشكل رئيسي على الحق في الحياة ويناقش تفسير هذا الحق، طبقاً لما ينطبق على الإجهاض غير الأمن، بموجب العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية ^(٣).

حقوق الإنسان: نظرة عامة موجزة

خرج المفهوم الحديث لحقوق الإنسان من الدمار الذي

على المواد ذات الصلة. وتقدم الدول الأطراف إلى اللجنة ملاحظاتها على التعليقات.

(*) الدول الأطراف: الجزائر، أنجولا، بنين، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، كامرون، جزر الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، الكونغو، ساحل العاج، جمهورية الكونغو الديمقراطية، مصر، غينيا الاستوائية، إريتريا، أثيوبيا، الجابون، غامبيا، غانا، غينيا، كينيا، ليسوتو، ليبيريا، الجماهيرية العربية الليبية، ملاوى، مالي، موريشيوس، المغرب، موزمبيق، ناميبيا، النيجر، نيجيريا، رواندا، السنغال، سيشيل، سيراليون، الصومال، جنوب أفريقيا، السودان، توجو، أوغندا، جمهورية تنزانيا المتحدة، زامبيا، زيمبابوي. انظر (١١).

بموجب المادة ٤١ (١) من العهد، يمكن لدولة طرف أن تقدم رسالة (التماس) تزعم فيها أن دولة طرف أخرى لا تقي بالتزاماتها بموجب العهد (إذا اعترفت الأخيرة باختصاص اللجنة في نظر مثل هذه الرسائل). يحق للأفراد أيضا تقديم رسائل، طبقا للمواد ٢ - ٤، إلى اللجنة ضد أي انتهاك للحقوق المقررة في العهد إذا كان بلدهم دولة طرف في البروتوكول الاختياري الأول للعهد^(١٢). يجب على الأفراد، على أي حال، استنفاد كل سبل العلاج المتوفر قبل الكتابة إلى اللجنة. وإذا قررت اللجنة إدراج الرسالة، تحيط اللجنة الدولة المعنية بالادعاءات التي وصلت لها. تقوم الدولة الطرف بعد ذلك، خلال ستة أشهر، بتقديم بيان مكتوب إلى اللجنة، توضح فيه الأمر والخطوات التي تمت لإصلاحه، إن من شئ. يجب ألا تكون الرسالة مجهلة. من بين ٤٦ دولة أفريقية المصدقة على العهد، صادقت ٣٢ بلدا^(*) على البروتوكول الاختياري. وقد سمح هذا للمنظمات غير الحكومية بتقديم الرسائل إلى لجنة حقوق الإنسان بخصوص مشكلة الإجهاض غير الآمن.

منهجان لحقوق الإنسان فيما يتصل والإجهاض غير الآمن

هناك إستراتيجيتان على الأقل تستعملان نصوص

ومعاهدة حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية (الاتفاقية الأوروبية)^(١٠).

يتضمن العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، الحقوق السياسية والمدنية التي وردت في الإعلان العالمي. أغلب هذه الحقوق تتطلب أن تمتنع الدول عن القيام بأعمال تعسفية ضد المواطنين، كأفراد، وأن تتخذ الإجراءات التشريعية وغيرها من الإجراءات الأخرى لضمان تحقيق تلك الحقوق. في المادة ٦، على سبيل المثال، يتطلب العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية أن تحترم الدول حق الأفراد في الحياة، وفي المادة ٩، يتطلب الامتناع عن توقيف الأفراد واحتجازهم اعتباريا. كذلك يحمي الميثاق، بموجب المادة ٧، المواطنين من التعذيب أو المعاملة القاسية وغير الإنسانية أو الحاطة للكرامة أو العقاب.

تعتمد آليات تنفيذ وتطبيق العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية على وضع البلد في العهد. فالدول التي توقع فقط على معاهدة (الأطراف الموقعة) ليست ملزمة بالمعاهدة ما لم تصدق عليها وتصبح "دولا أطرافاً". ويمكن للدول غير الموقعة أن تكون دولا أطرافاً في معاهدة بموجب إجراء واحد يسمى "القبول"، بينما يمكن للبلدان حديثة الاستقلال أن تكون دولا أطرافاً أيضا في معاهدة تم التصديق عليها قبل استقلالها عن طريق "الالتحاق". حاليا، هناك ٤٦ بلدا أفريقيا^(*) هي دول أطراف في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية^(١١). وفقا للمادة ٤٠، يقع على الدول الأطراف في الميثاق واجب تقديم التقارير إلى الأمين العام للأمم المتحدة عن الإجراءات التي تم اتخاذها لتحقيق الحقوق التي جاء ذكرها في العهد. ويقوم الأمين العام بدوره بإرسال التقرير إلى لجنة حقوق الإنسان المكلفة بالإشراف على التطبيق الصحيح للعهد، والتي حكمت خلال السنوات الأخيرة فيما يتصل ومشاكل الإجهاض غير الآمن في البلدان. تقوم اللجنة بعد ذلك بدراسة التقارير وترد على الدول الأطراف المعنية، وإذا اقتضت الضرورة، تقوم بتقديم التعليقات العامة الملائمة

عملية الإجهاض أو التي تسمح بتوقيف وسجن النساء اللاتي تخضعن لعملية الإجهاض تنتهك حق النساء في الحياة. إن قواعد منهج الحرص على الحياة هي النصوص الخاصة بحقوق الإنسان والتي تحمي حق الأشخاص في الحياة والبقاء: (i) المادة ٣ من الإعلان العالمي، و(ii) المادة ٦ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، و(iii) المادة ٤ من الدستور الأفريقي. يزعم منهج الحرص على الحياة أن مشروعية الإجهاض هي مجرد عامل واحد فقط ضمن الأنماط الاقتصادية الاجتماعية والدينية والأخلاقية المعقدة التي ترتبط بالإجهاض غير الآمن، وأن هناك حاجة إلى إجراءات متعددة الأبعاد لجعل الإجهاض آمناً.

كان عمل لجنة حقوق الإنسان مسانداً للمنهج الثاني حتى الآن. ففي التعامل مع الإجهاض غير الآمن، استشهدت اللجنة مراراً وتكراراً بالنص الخاص بالحق في الحياة في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، المادة ٦، عند إصرارها على أن الدول تقلل من قدر النتائج القاتلة للإجهاض غير الآمن. على الرغم من أن نص الحق في الحياة كان المقصود منه من الناحية التاريخية مطالبة الحكومات بالامتناع عن أخذ حياة الأفراد بشكل اعتباطي، بمرور الوقت، اتسع مجال الحق في الحياة ليشمل التزاماً من جانب الدول باتخاذ الإجراءات الملائمة للتقليل من مدى الوفيات الناتجة عن العوامل الاقتصادية الاجتماعية.

أوضحت اللجنة في عام ١٩٨٢، معربة عن قلقها حول التفسير الضيق آنذاك للحق في الحياة، أن هذا الحق يدعو الدول إلى تبني إجراءات إيجابية للتقليل من وفيات الأطفال وزيادة متوسط السن المنتظر^(١٤). وعلى نفس المنوال، لاحظت اللجنة في عام ١٩٩٣ أن النسبة المتزايدة لوفيات الأطفال في رومانيا هي انتهاك للحق في الحياة^(١٥). وفي عام ١٩٩٩، أقرت اللجنة أن كندا عليها واجب بموجب الحق في الحياة الذي ورد في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لاتخاذ إجراءات

حقوق الإنسان التي يمكن تطبيقها لمواجهة نتائج الإجهاض غير الآمن. تتحدى الاستراتيجية الأولى بحق النساء في الخصوصية والاستقلالية، في أن يكون لديهن حصرياً سلطة اتخاذ القرارات الخاصة المتعلقة بالإجهاض، وهذا للحد من تدخل الدولة في الأمر (منهج الخصوصية). إحدى القواعد الفلسفية لمنهج الخصوصية هي أن الحق في الخصوصية هو حق تقرير المصير، وبمعنى آخر: بعض القرارات تعد حاسمة للهوية الشخصية للفرد، ويجب ألا "يسمح للدولة بالتدخل فيها"^(١٣)

يؤكد المدافعون عن منهج الخصوصية أن المرأة وليست الدولة هي التي تقرر ما إذا كان ينبغي عليها إنهاء الحمل أم لا. ويمكن استحضار عدد من النصوص الموجودة في اتفاقيات دولية متعددة لحقوق الإنسان: (i) يوجد الحق في الخصوصية في المادة ١٢ من الإعلان العالمي، والمادة ١٧ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، و(ii) كما أن الحق في حرية وأمن الشخص تحميه المادة ٣ من الإعلان العالمي، والمادة ٩ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والمادة ٦ من الدستور الأفريقي.

(*) الدول الأطراف: الجزائر، أنجولا، بنين، بوركينا فاسو، كامرون، جزر الرأس

الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، الكونغو، ساحل العاج، جمهورية

الكونغو الديمقراطية، غينيا الاستوائية، غامبيا، غانا، غينيا، ليسوتو، الجماهيرية

العربية الليبية، مدغشقر، ملاوي، مالي، موريشيوس، ناميبيا، النيجر، النرويج،

السنغال، سيشيل، سيراليون، الصومال، توغو، أوغندا، وزامبيا. انظر (١١)

تدعو الإستراتيجية الثانية إلى تدخل الدولة وواجبها في حماية حياة النساء المعرضات للنتائج القاتلة للإجهاض غير الآمن (منهج الحرص على الحياة). النقطة المركزية في هذه الإستراتيجية هي أن الدولة والجمهور بوجه عام تقع عليهما مسؤولية خفض معدل وفيات الأمهات الناتج عن ممارسات الإجهاض غير الآمن. ويمكن المجادلة أن تلك القوانين التي تجبر النساء على اللجوء إلى الإجراءات الخطرة لإجراء

إيجابية للتصدى الآثار القاتلة للتشرد^(١٦).

وعند مناقشتها لتقرير الإكوادور في عام ١٩٩٨، مدت اللجنة تفسيرها للنص الخاص بالحق في الحياة ليشمل النتائج المأساوية لممارسات الإجهاض غير الآمن. وقد أبدت قلقها حول ارتفاع معدل انتحار النساء الإكوادوريات الشابات الحوامل، الذي يعود جزئيًا إلى قانون إجهاض مقيد، ولاحظت بشكل محدد أن فشل الدولة الطرف في مواجهة مشكلة إجهاض ضحايا الاغتصاب يمثل انتهاكًا للحق في الحياة^(١٧). وفي عام ١٩٩٩، وفيما يتصل بالتقرير الخاص بشيلي، قالت اللجنة:

"أثار تجريم حالات الإجهاض، دون استثناء، قضايا مختلفة... إن الدولة الطرف عليها واجب اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان الحق في الحياة لكل الأشخاص، بما في ذلك النساء الحوامل اللاتي يتم إنهاء حملهن"^(١٨).

في مناقشة التقرير الوارد من بولندا في عام ١٩٩٩، عدت اللجنة قوانين الإجهاض الصارمة والتي زادت من ممارسات الإجهاض غير الشرعية انتهاكًا لحق النساء المعرضات لممارسات الإجهاض غير الآمن في الحياة^(١٩). ينطبق التفسير العريض للجنة للحق في الحياة على كل البلدان الأفريقية (٤٦ بلدًا) الأطراف في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

منهج الحق في الحياة في أفريقيا

أخذًا في الاعتبار حقيقة المجتمعات الأفريقية وخطورة نتائج الإجهاض غير الآمن فيها، من الملائم اعتبار استعمال "منهج الحرص على الحياة" للتعامل مع مشاكل الإجهاض غير الآمن، حيث إن هذا يمكن المدافعين عنه من مناشدة حكومة كل منهم القضاء على الأسباب الاجتماعية والاقتصادية والقانونية للإجهاض غير الآمن. إن البلدان الأفريقية التي هي الدول الأطراف في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية بشكل خاص

عليها واجب اتخاذ كل الخطوات اللازمة لتحديد أسباب الإجهاض غير الآمن والحد من نتائجه. يتضمن مثل هذا الواجب تعبئة المجتمعات للحد من الحمل غير المرغوب فيه، وتنقيف الجمهور لفهم نتائج الإجهاض غير الآمن، وإعادة النظر في قوانين الإجهاض المقيدة، وتوفير الخدمات الصحية التي تجعل إجراءات الإجهاض آمنة وتوفير الإجراءات الملائمة الأخرى.

"منهج الحرص على الحياة" وثيق الصلة بأفريقيا لعدة أسباب. هناك حوالي خمسة ملايين امرأة أفريقية تلجأ إلى الإجهاض غير الآمن سنويًا، منهن ١,٩٠٠,٠٠٠ في شرقي أفريقيا، و ٦٠٠,٠٠٠ في وسط أفريقيا، و ٦٠٠,٠٠٠ في شمال أفريقيا، و ٢٠٠,٠٠٠ في جنوب أفريقيا، و ١,٦٠٠,٠٠٠ في غربي أفريقيا^(٢٠). يتسبب الإجهاض غير الآمن في موت ٣٤,٠٠٠ امرأة أفريقية سنويًا، مما يجعل من قضية الإجهاض غير الآمن في أفريقيا مسألة حياة وموت للنساء.

العوامل التي تجبر النساء على اللجوء إلى ممارسة الإجهاض غير الآمن في أفريقيا معقدة، وتتضمن عوامل ثقافية واجتماعية وقانونية واقتصادية. لقد ظلت أكثر قوانين الإجهاض التي تم توارثها عن السلطات الاستعمارية السابقة، ظلت راکدة طوال العقود الأربعة الماضية، على الرغم من حقيقة أن القيم الاجتماعية الخاصة بالجنس والحمل تغيرت كثيرًا. إن قانون العقوبات الإثيوبي، والذي يمنع الإجهاض، إلا إنقاذ حياة المرأة الحامل، على سبيل المثال، تم تبنيه من فرنسا في عام ١٩٥٧. بيد أنه في فرنسا، على أي حال، يتيح قانون الإجهاض لعام ١٩٧٥، والذي تم تعديله في عام ١٩٧٩، الإجهاض عند الطلب خلال الثلث الأول من الحمل^(٢١) على النقيض من ذلك، لم يتم تعديل قانون العقوبات الإثيوبي.

بعض البلدان الأفريقية تتيح الإجهاض بناء على أسس مثل الاغتصاب وسفاح المحارم، لكن هذه الإباحة على الورق فقط، مثال على ذلك، قانون العقوبات الإريتري^(٢٢). تفنقر هذه القوانين إلى التعليمات

المثال، تعرف العائلة أنها "حامية الأخلاق والقيم التقليدية التي يقرها المجتمع".

(*) تنص المادة ٥٣٤ (١) على ما يلي: "إنهاء الحمل ليس عرضة للعقاب إذا تم لإنقاذ المرأة الحامل من ضرر خطير ودائم على الحياة أو الصحة، أو بسبب حالة خطيرة جدا من الإجهاد البدني أو الذهني تلى حدوث الاغتصاب أو سفاح المحارم." [ترجم من الإعلان رقم ٤، باللغة المحلية، التجريبية].

مواد ومعاهدات أخرى ذات علاقة بحقوق الإنسان

تتطلب المادة ٦ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية من الدول اتخاذ إجراءات إيجابية لتصحيح مأساة الإجهاض غير الآمن. فباستعمال تفسير لجنة حقوق الإنسان، يمكن للمدافعين عن هذا الحق أن يحثوا الدول الأفريقية على اتخاذ إجراءات إيجابية للحد من معدل وفيات الأمهات الناتجة عن الإجهاض غير الآمن. كذلك يمكنهم الاستشهاد بالنصوص ذات الصلة التي وردت في معاهدات دولية أخرى لحقوق الإنسان، والتي تعد البلد دولة طرفاً فيها، والتي يتصل عدد منها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بنتائج الإجهاض غير الآمن، خاصة تلك التي تتناول بشكل واضح الحق في الصحة. على سبيل المثال، يتطلب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (المادة ١٢) والميثاق الأفريقي (المادة ١٦)، أن تضمن الدول الأطراف أعلى معيار يمكن الوصول إليه في الصحة البدنية والذهنية. يضم كلا من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية^(*)، والميثاق الأفريقي^(#)، ٤٤ و ٥٣ دولة طرفاً على التوالي (٢٤٢٥).

بالطريقة نفسها، تحدد اتفاقية المرأة (المادتان ١٢ و ١٤ (٢) (b)) واجب الدول في توفير الوصول إلى الخدمات والمنشآت الصحية والمناسبة، بما في ذلك المعلومات والمشورة والخدمات في مجال تنظيم

المفصلة التي تحدد الإجراءات التي ينبغي على الضحية، ومسؤولي تطبيق القانون، والمهنيين الصحيين اتباعها حتى يتم إجراء الإجهاض، وتتيح هذه الحيرة للهيئات المعنية الحيلولة دون حصول ضحايا الاغتصاب على خدمة الإجهاض، لكي تتفادى خطر المسؤولية الجنائية.

من وجهة النظر الثقافية الاجتماعية، تدور الحياة في العديد من أجزاء أفريقيا حول الأدوار والمسؤوليات العامة، بدلا من رغبات الفرد^(٢٣)، كما أن النشاطات اليومية للأفراد وعائلاتهم الكبيرة متشابكة. التعاون والمسؤولية الجماعية قيم أساسية في المجتمعات الأفريقية^(٢٣) فالأفراد عليهم واجب لعب دور مهم في تحسين حياة مجتمعهم، والذي يتولى بدوره واجب حماية أعضائه. فمفهوم "الواجب" يكون أرجح وزناً بكثير من "الحق في الخصوصية" في مثل هذه الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية. يعكس الميثاق الأفريقي هذا عن طريق التأكيد على واجبات الأفراد في المواد المختلفة. فالفصل الثاني من الميثاق يضع ثلاثة نصوص (المواد ٢٧ - ٢٩)، تتطلب من الأفراد مساعدة عائلاتهم وطائفتهم ومجتمعهم ودولتهم. إن مطلب الواجب الفردي هو أحد الخصائص الفريدة للميثاق الأفريقي، مقارنة بالمعاهدات الدولية الأخرى لحقوق الإنسان.

وعلى عكس المعاهدات الإقليمية الأخرى لحقوق الإنسان، لا توجد في الميثاق الأفريقي مادة تنص بشكل واضح على حق الأفراد في الخصوصية. ويعكس غياب هذا المادة القيم العامة التقليدية. وقد تشير بعض مواد الميثاق ضمناً إلى فكرة الخصوصية، مثل المادة ٥ (حق احترام الكرامة المتأصلة في الإنسان) والمادة ٦، (حق الفرد في الحرية والأمن). إلا أن التأكيد العام للميثاق، مقارنة بوثائق إقليمية مماثلة لحقوق الإنسان، هو على حماية الطوائف والمجتمعات بشكل عام. فالمادة ١٨ (٢) من الميثاق، على سبيل

الكونغو، ساحل العاج، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، مصر، غينيا الاستوائية، إريتريا، إثيوبيا، الجابون، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، كينيا، ليبيريا، الجماهيرية العربية الليبية، ملاوي، مالي، موريتانيا، موريشيوس، المغرب، موزمبيق، ناميبيا، النيجر، نيجيريا، رواندا، سيشيل، سيراليون، جنوب أفريقيا، توجو، تونس، أوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، زامبيا، زيمبابوي. الدول الأطراف في البروتوكول الاختياري هي مالي، ناميبيا، السنغال. انظر [٢٧].

وضع الجنين في قانون حقوق الإنسان

من المحتمل أن يكون "منهج الحرص على الحياة" أكثر اتساقاً وقبولاً من "منهج الخصوصية" عند تناول نتائج الإجهاض غير الآمن في أفريقيا، لأنه يستجيب إلى الأسباب المعقدة للمشكلة في القارة. إلا أنه من الأمور القانونية الحتمية، والمرتبطة بـ"منهج الحرص على الحياة"، الوضع القانوني للكيان السابق للولادة (الجنين) في ظل القانون الدولي؛ بمعنى آخر، ما إذا كان الجنين شخصاً معترفاً به وله الحق في الحياة وفقاً للمادة ٦ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، أم لا.

لم يكن قط الوضع القانوني للجنين قضية مركزية في حالات الإجهاض في أي من هيئات حقوق إنسان التابعة للأمم المتحدة. كما أن غالبية منظمات حقوق الإنسان الإقليمية، وأكثر المحاكم الوطنية رغبة عن مناقشة قضية ما إذا كان شخصاً أم لا؟ وقد حكمت المفوضية الأوروبية لحقوق الإنسان في عدد قليل جداً من حالات الإجهاض، لكنها لم يسبق أن ناقشت هذه القضية. ففي قضية باتون ضد المملكة المتحدة^(٣٠)، قدم السيد باتون طلبه إلى المفوضية الأوروبية، مدعياً أن قرار المحكمة العليا الذي أباح الإجهاض ينتهك المادة ٢ (١)^(*)، من حق الجنين في الحياة، في ظل الاتفاقية الأوروبية. ولم تناقش اللجنة ما إذا كانت المادة ٢ من الاتفاقية تحمي الجنين أم لا؛ وبدلاً من ذلك، قالت أنها لم "تتعرض في أي قضية أخرى"^(٣٠) لمسألة ما إذا كان الجنين يتمتع بالحق في الحياة أم لا. وفي قضية رو ضد ويد، امتنعت المحكمة العليا الأمريكية بشكل واضح عن تقرير ما إذا كان الجنين يتمتع بالحق في الحياة أم لا. وقد قالت: "ليست بنا حاجة إلى الإجابة

الأسرة. وقد أكدت لجنة القضاء على كل أشكال التمييز ضد النساء كون المادة ١٢ من اتفاقية المرأة مهمة جداً لصالح النساء. وتتطلب اللجنة أن تضمن الدول الأطراف في المعاهدة "الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية... خاصة في مجالات تنظيم الأسرة والحمل والولادة وأثناء فترة ما بعد الولادة"^(٢٦).

يمكن للأفراد أو المؤسسات تقديم رسالة، نيابة عن الأفراد، ضد أي انتهاك مزعوم للحقوق المنصوص عليها في اتفاقية المرأة. ولابد أن يكون البلد المقدم ضده أي رسالة دولة طرفاً في كل من الاتفاقية والبروتوكول الاختياري للاتفاقية (البروتوكول الاختياري)^(٢٧). من بين البلدان الأفريقية التي هي دول أطراف في الاتفاقية^(٢٨)، هناك ثلاث دول أطراف في البروتوكول الاختياري^(٢٩) (٨).

(*) تتضمن الدول الأطراف في العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الجزائر وأنجولا وبنين وبوروندي وكامرون وجزر الرأس الأخضر وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد والكونغو وساحل العاج وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجيبوتي ومصر وغينيا الاستوائية وإريتريا وإثيوبيا والجابون وجامبيا وغانا وغينيا وغينيا-بيساو وكينيا وليبيريا والجماهيرية العربية الليبية ومدغشقر وملاوي ومالي وموريتانيا وموريشيوس والمغرب وموزمبيق وناميبيا والنيجر ونيجيريا ورواندا والسنغال وسميراليون وجنوب أفريقيا وتوجو وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وزيمبابوي. انظر [٢٤].

(#) الجزائر، أنجولا، بنين، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، كامرون، جزر الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، جزر القمر، الكونغو، الكونغو (آر دي)، ساحل العاج، جيبوتي، مصر، غينيا الاستوائية، إريتريا، إثيوبيا، الجابون، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، كينيا، ليسوتو، ليبيريا، ليبيا، مدغشقر، ملاوي، مالي، موريتانيا، موريشيوس، موزمبيق، ناميبيا، النيجر، نيجيريا، أوغندا، رواندا، الجمهورية الصحراوية الديمقراطية العربية، ساو توم وبرنسيب والسنغال وسميراليون وسيراليون والصومال وجنوب أفريقيا والسودان وسوازيلاند وتنزانيا وتشاد وتوجو وتونس وزامبيا وزيمبابوي. انظر [٢٥].

(٨) البلدان التالية دول أطراف في اتفاقية المرأة: الجزائر، أنجولا، بنين، بوتسوانا، بوروندي، كامرون، جزر الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد،

فيه"، على سبيل المثال، تفادى وصمة العار الاجتماعية لممارسة الجنس والحمل قبل الزواج. في مثل هذا الحالة، حتى إن أباح القانون الإجهاض، فإن المرأة قد تلجأ إلى الإجهاض غير الآمن لتبقى على تجاوزها للقيم الاجتماعية في طي الكتمان.

إن نتائج الإجهاض غير الآمن وارتفاع معدل وفيات الأمهات في أفريقيا يثيران القلق الشديد. حتى إذا حررت قوانين، فإن الفقر ما زال يشكل عقبة كبيرة أمام الوصول إلى خدمات الإجهاض، تضمن الدولة أن ما توفره من خدمات لا يقتصر على خدمات الإجهاض فقط، ولكن أيضا كونها رخيصة ويسهل الوصول إليها. لذلك فإن "منهج الخصوصية" قد لا يكون إستراتيجية فعالة في أفريقيا. إن القيود الاقتصادية والقيم الاجتماعية السلبية، التي تقود النساء الأفريقيات إلى اللجوء إلى الإجهاض غير الآمن، تدعو إلى تدخل الدول في حل المشاكل، بدلا من ترك الأمور إلى النساء بمفردهن. إن الإصرار على اتخاذ الدول للإجراءات الإيجابية لا غنى عنه في معالجة الأسباب المتعددة الأبعاد للإجهاض غير الآمن، مما يجعل "منهج حق النساء في الحياة" إستراتيجية أكثر فعالية.

شكر

أقدم امتناني إلى الأساتذة ربيكا كوك وبرنارد ديكنز، كلية الحقوق، جامعة تورنتو، وشارلوت هورد من منظمة أيباس، لنصائحهم وتعليقاتهم الثمينة على هذا المقال.

قائمة المراجع:

1. Cook RJ, Dickens BM, Bliss LE. International developments in abortionlaw from 1988 to 1998. American Journal of Public Health Law 1999;89(4):579.
2. Cook RJ, Dickens BM. Considerationsfor formulating reproductive healthlaws. 2nd ed Geneva: World HealthOrganization; 2000.
3. International Covenant on Civil andPolitical Rights, 19 December 1966,999 UNTS 171, reprinted in 6 ILM 368, 1967 (entered into force 23 March1976).
4. Freedman LP. Human rights and women'shealth. In: Goldman M, HatchM, editors. Women and Health. SanDiego: Academic Press; 2000. p. 428-31.
5. Universal Declaration of HumanRights, GA Res. 217(III), UN GAOR, 3dSess., Supp. no. 13, UN Doc. A/810(1948) 71.
6. Devine C, Hansen CR, Wilde R. HumanRights. In: Poole H, Tomaselli V, editors Phoenix: Oryx Press; 1999.p. 63.

عن السؤال الصعب المتصل المتعلق بمتى تبدأ الحياة . عندما يعجز أولئك المدربون في المجالات الخاصة بالطب، والفلسفة، والعلوم الدينية عن الوصول إلى أى إجماع، فإن سلطة القضائية، في هذه اللحظة من تطور المعرفة البشرية، ليست في وضع يتيح لها التخمين فيما يتصل بالإجابة" (٣١).

وبالطريقة نفسها، قالت المحكمة العليا الكندية، في حالة الإجهاض المقدمة، إنه "لم يتم تناول" قضية ما إذا كانت عبارة "كل شخص" الواردة في القسم ٧ (#) من الميثاق الكندي للحقوق والحريات شملت الجنين أم لا. (٣٢).

(*) نصت المادة على أن: "... لا يحرم أحد من حياته عن عمد إلا في حال صدور

حكم من محكمة في أعقاب إدانته بجريمة ينص القانون على عقوبة لها." انظر

[١٠].

(#) ينص القسم ٧ من الميثاق الكندي على أنه "يمتلك كل شخص الحق في الحياة

والحرية والأمن وحق ألا يحرم من ذلك إلا بما يتفق ومبادئ العدالة الأساسية."

انظر [٣١]

الخلاصة

يلجأ عدد كبير من النساء الأفريقيات إلى الإجهاض غير الآمن لكي تحترمن قيم مجتمعاتهن. قد تتضمن الأسباب التي تؤدي إلى كون الحمل "غير مرغوب

7. International Covenant in Economic, Social and Cultural Rights, 16 December 1966, 993 UNTS 3, reprinted in 6 ILM 360, 1967 (entered into force 3 January 1976).
8. Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women, 18 December 1979, 1249 UNTS 20378 (entered into force 3 September 1981).
9. African Charter on Human and Peoples' Rights, 27 June 1981, OAU Doc. CAB/LEG/67/3/Rev. 5, reprinted in 21 I.L.M. 58, 1982 (entered into force 21 October 1986). Article 18(2).
10. Convention for the Protection of Human Rights and Fundamental Freedoms, 4 November 1950, 213 UNTS 221, Eur. TS 5 (entered into force 3 September 1953). Article 8.
11. United Nations, Multilateral Treaties Deposited with the Secretary-General. Available from: <http://untreaty.un.org/ENGLISH/bible/englishinternetbible/partI/chapterIV/treaty6.asp>. Last modified 15 February 2002.
12. Optional Protocol to the International Covenant on Civil and Political Rights, 23 March 1966, 999 UNTS 171 (entered into force 23 March 1976).
13. Rubinfeld J. The right to privacy. Harvard Law Review 1989;102, 737, 753.
14. High Commission for Human Rights, the right to Life (art. 6) [] CCPR General Comment 6, 16th Sess., UN Doc. CCPR/C/21/Add. I. (1982) at 2, para 5.
15. Human Rights Committee, Concluding Comments of the Human Rights Committee: Romania, UN Doc. CCPR/C/79/Add. 30 (1993) para.
16. Human Rights Committee, Concluding Observations of the Human Rights Committee: Canada, 65th Sess., UN Doc. CCPR/C/79/Add. 105 (1999) para. 12.
17. Human Rights Committee, Concluding Observations of the Human Rights Committee: Ecuador, 63rd Sess., UN Doc. CCPR/C/79/Add. 92 (1998) Para. 11 and 15.
18. Human Rights Committee, Concluding Observations of the Human Rights Committee: Chile, 65th Sess., UN Doc. CCPR/C/79/Add. 104 (1999) para. 15.
19. Human Rights Committee, Concluding Observations of the Human Rights Committee: Poland, 66th Sess., UN Doc. CCPR/C/79/Add. 110 (1999) para. 11.
20. World Health Organization. Unsafe abortion: global and regional estimates of incidence of and mortality due to unsafe abortion with a listing of available country data, 3rd ed., WHO/RHT/MSM/97.16, Geneva, 1998. p. 8.
21. Code de la Santé Publique, JO, 1 January 1980, c 3, as am. by Art. 4, Law No. 79-1204, Art. L. 162-1. Available from: Harvard Law School <http://cyber.law.harvard.edu/population/abortion/France.abo.htm>. Last modified 13 September 2000.
22. Transitional Penal Code of Eritrea, Penal Code of the Empire of Ethiopia, Proclamation No. 158, 1957, as am. By Proclamation of Eritrea No. 4, 1991, art. 534(1).
23. Swanson J. The emergence of new rights in the African Charter. New York Law School Journal of International and Comparative Law 1991;12:307-28.
24. United Nations, Multilateral Treaties Deposited with the Secretary-General. Available from: <http://untreaty.un.org/ENGLISH/bible/englishinternetbible/partI/chapterIV/treaty4.asp>. Last modified 15 February 2002.
25. Human Rights Library, List of countries who have signed, ratified/adhered to the African Charter on Human and Peoples' Rights. Available from: <http://heiwwww.unige.ch/humanrts/instree/ratz1afchr.htm>. (Last modified 4 June 2000).
26. See generally, Women and Health: CEDAW General recom. 24 (General Comments), General Recommendation No. 24, UN Doc. A/54/38/Rev. 1, Chapter I, (1999), UN Doc. A/54/38/Rev. 1, Chapter I, Available from: UNHCHR, [http://www.unhchr.ch/tbs/doc.nsf/\(symbol\)/CEDAW+General+recom.+24.En?OpenDocument](http://www.unhchr.ch/tbs/doc.nsf/(symbol)/CEDAW+General+recom.+24.En?OpenDocument). Accessed 25 February 2002.
27. Option Protocol to the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women, 2 December 2000, UN Doc. A/RES/54/4 (entered into force 22 December 2000).
28. United Nations, Multilateral Treaties Deposited with the Secretary-General. Available from: <http://untreaty.un.org/ENGLISH/bible/englishinternetbible/partI/chapterIV/treaty9.asp>. Last modified 15 February 2002.
29. United Nations, Multilateral Treaties Deposited with the Secretary-General.

إصلاح قانون الإجهاض في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى: لا تراجع

أيونس بروكمان أميشا^(أ) وجوزيفين باندا موميو^(ب)

ترجمة هشام شتلة

الملخص:

أحاطت وصمة العار والصمت بالإجهاض غير الآمن في أفريقيا حتى انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية عام ١٩٩٤. تصل حالات الإجهاض غير الآمن التي يتم إجراؤها في أفريقيا إلى خمسة ملايين حالة كل عام، مع تأثر الشابات بشكل غير متكافئ. تلخص هذه الورقة الأصول الاستعمارية للقوانين والجهود الحالية في المنطقة، لتوفير عناية ما بعد الإجهاض. وبقدر المساعدة التي توفرها في إنقاذ الأرواح، إلا أن عناية ما بعد الإجهاض لن تقضى على الإجهاض غير الآمن. هناك حاجة إلى التخلص من القوانين المقيدة. تصف الورقة الجهود المبذولة في عدة بلدان لتغيير القانون، مع التركيز على كينيا، حيث ظهرت معارضة منظمة لإصلاح القانون، وأدت إلى القبض على ثلاثة من مقدمي الخدمة. وقد اتخذت الهيئات الإقليمية، بما فيها الاتحاد الإفريقي، موقفاً من الإجهاض ضمن سياق أوسع للأمن الأمومي وخفض معدل وفيات الأمهات، مع زيادة الدفاع عن قوانين أفضل للإجهاض في أنحاء المنطقة كافة. وبينما تستمر المزيد من الفتيات في التعليم ويرتفع سن الزواج، فإن عدم كفاية رعاية تنظيم الأسرة والعناية بالإجهاض سوف يؤديان إلى أن تفقد أفريقيا العديد من الفتيات الشابات من خلال النشاط الجنسي غير الآمن، والحمل غير المرغوب، والإجهاض غير الآمن، والحمل المبكر وعدوى فيروس نقص المناعة البشرية. لقد آن الأوان في أفريقيا للالتزام بالقضاء على الوفيات والعجز الناتج عن الإجهاض غير الآمن واحترام حق النساء في تقرير عدد أطفالهن والفترات الزمنية الفارقة بينهم.

Abortion Law Reform in Sub-Saharan Africa: No Turning Back
Eunice Brookman-Amisshah, Josephine Banda Moyo,
November 2004 Volume 12, Issue 24

جميع الحقوق محفوظة لمجلة قضايا الصحة الانجابية ٢٠٠٨ ©

الكلمات المفتاحية:

الشابات، الإجهاض غير الآمن، قانون وسياسة عناية ما بعد الإجهاض، المناصرة والعملية السياسية، كينيا، أفريقيا

(أ) نائب الرئيس لأفريقيا، تحالف منظمة أيباس أفريقيا، نيروبي، كينيا. البريد الإلكتروني: brookmanae@ipas.or.ke

(ب) كبير مستشاري البرنامج، تحالف منظمة أيباس أفريقيا، نيروبي، كينيا.

إلى المعلومات عن مدى توفر رعاية الإجهاض الآمن. وتقدر منظمة الصحة العالمية أن ٢٤ من كل ١,٠٠٠ امرأة أفريقية بين ١٥ - ٤٤ عاماً تخضع للإجهاض غير الآمن كل عام.^(٣) بينما تبين الإحصائيات أن الإجهاض غير الآمن وراء ١٣ % من كل حالات وفيات الأمهات عند الولادة على المستوى العالمي، وقد وجدت دراسات حديثة في أفريقيا أن الوفاة بسبب الإجهاض غير الآمن تزيد على ٣٣ % في كينيا^(٤)، وتصل في إثيوبيا إلى ٥٠ % من كل حالات وفيات الأمهات عند الولادة.^(٥) من المقدّر أن ٩٩ % من كل حالات الإجهاض التي تمت في أفريقيا غير آمنة، وأن خطر الموت من الإجهاض غير الآمن -الذي يصل إلى ١ من كل ١٥٠ عملية- هو حالياً الأعلى في العالم.^(٣)

على الرغم من أن الحصول على إحصائيات موثوقة فيها حول المراضة الناتجة عن الإجهاض أصعب من الحصول على تلك المتعلقة بالوفيات الناتجة عن الإجهاض، فإن حوالى ثلاثة أرباع الدخول الطارئ أو إجمالى قبول الحالات النسائية فى بعض المستشفيات فى أفريقيا فى تسعينيات القرن العشرين كانت نساء يعانين من المضاعفات الناتجة عن الإجهاض غير الآمن.^(٦) أكثر المضاعفات التى يتم الإبلاغ عنها هى النزف والتعفن، يليهما ثقب الرحم، والآلام المزمنة بالحوض والعقم الثانوى.^(٧) فى مصر، على سبيل المثال، قدر أن أكثر من ثلثى النساء اللاتى تخضعن للإجهاض أدخلن المستشفى بسبب المضاعفات الناتجة عن الإجراءات غير الآمنة، وفى نيجيريا، كانت النسبة حوالى الربع.^(٨)

تتأثر الشباب فى أفريقيا بالإجهاض غير الآمن بشكل غير متكافئ. فبالنسبة للمنطقة ككل، ٥٩ % من حالات الإجهاض غير الآمن تتم بين الشباب تحت عمر ٢٥ عاماً.^(٩) وباستعراض ١٣ دراسة أجريت فى سبعة بلدان أفريقية جنوب الصحراء الكبرى وجد أن

تتحمل القارة الأفريقية نسبة كبيرة، بشكل غير متكافئ، من عبء العالم من المرض. كما أن نصيبها من المراضة الإنجابية غير متكافئ بدرجة أكبر؛ حيث الإجهاض غير الآمن أكثر الأبعاد المهمة. وصمة العار والصمت اللذان أحاطا بالإجهاض غير الآمن فى أفريقيا حتى انعقاد المؤتمر الدولى للسكان والتنمية فى عام ١٩٩٤، كانا مسؤولين إلى حد كبير عن هذا الإهمال، ويوضحان قلة الاهتمام بالإجهاض غير الآمن على جدول أعمال أكثر الحكومات الوطنية والمجتمعات وهيئات التمويل. وخلال العقد التالى للمؤتمر الدولى للسكان والتنمية والمؤتمر العالمى الرابع للنساء فى بكين، أدت التحولات فى مناخ تحديد السياسات، ونمو المعلومات والتقنية الآمنة للعناية بالإجهاض وتعزيز المهارات، وتطور وضعية للنساء فى القارة إلى تفعيل العملية الديناميكية التى تتيح لأفريقيا الفرصة لكى تتبّع العالم المتطور فى القضاء على الوفيات والمراضة المرتبطتين بالإجهاض.

تلخص هذه المقالة بيانات عن الإجهاض غير الآمن فى أفريقيا والأصول الاستعمارية لقوانين الإجهاض الحالية، وجهود البرنامج الوطنى فى المنطقة لتوفير عناية ما بعد الإجهاض وتغيير القوانين المقيدة. ثم تركز بعد ذلك على الحالة المشحونة جداً فى كينيا، حيث ظهرت معارضة منظمة لإصلاح قانون الإجهاض، وتقدم رؤية مستقبلية للقارة.

موجز تاريخ الإجهاض غير الآمن فى أفريقيا

ترغب أكثر من ٢٨ مليون امرأة فى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى المباحدة بين الولادات أو الحد منها، لكنهن لا تستعملن وسيلة لمنع الحمل.^(١) وقد أصبح من الضروري الإسراع بالتغيير حيث ما زال متوسط معدلات وفيات الأمهات أكثر من ٨٠٠ وفاة من كل ١٠٠,٠٠٠ مولود حى فى أفريقيا.^(٢) تتم أكثر من أربعة ملايين حالة إجهاض غير آمن فى أفريقيا كل عام، أغلبها لفتيات فقيرات وريفيات وشابات تفتقرن

فى كل بلد فى أفريقيا هناك على الأقل سبب واحد يبيح الإجهاض بشكل قانوني. الأولوية فى المنطقة إن تشجيع توفير خدمات الإجهاض الآمن إلى أقصى حد يمكن أن يتيح للقانون، والدعوة إلى مراجعة كل القوانين، مع النظر إلى إلغائها تماماً.

قوانين الإجهاض المقيدة التى ما زالت تسود كل بلدان القارة الأفريقية تقريباً تعد سبباً رئيسياً للإجهاض غير الآمن. لقد ورثت كل هذه القوانين عن القوانين الاستعمارية السابقة للاستقلال. كانت هناك خمسة نماذج لها، مشتقة من قوانين فرنسا وإنجلترا وبلجيكا والبرتغال - القوى الاستعمارية الرئيسية - ومن القانون الهولندى الرومانى كما يطبق فى جنوب أفريقيا. ويمكن تقسيمها إلى فئتين واسعتين، تلك التى تستند إلى القانون المدنى (فرنسا وبلجيكا والبرتغال)، وتلك التى تستند إلى القانون العام (إنجلترا وجنوب أفريقيا) ^(١٣) لقد عدلت تلك البلدان الاستعمارية السابقة (ما عدا البرتغال) قوانينها الوطنية الخاصة، إدراكاً للمخاطر التى يمكن أن تحقيق بالصحة العامة.

ورغم مرور عقود منذ إعلان استقلال آخر بلد أفريقى ، فإن النساء الأفريقيات مازلن مستعمرات بهذه القوانين القديمة التى لم تستند أصولها إلى أى اعتبارات أخلاقية أو دينية، لكن طبقت لمنع ذبح النساء بواسطة دجالى الزمن الماضى، الذين كانوا غير مدربين وتسببوا فى موت الكثير من النساء. وأنها لمفارقة ساخرة وقاسية أن تلك القوانين التى سنت لمنع وفيات النساء فى أوروبا فى القرن التاسع عشر أصبحت أدوات مميتة للنساء الأفريقيات فى القرنين العشرين والحادى والعشرين.

التقدم فى توفير رعاية ما بعد الإجهاض عبر أفريقيا
أثناء العقد الأخير، تحسنت إمكانية الوصول إلى الرعاية المتعلقة بالإجهاض بدرجة كبيرة. لقد أدخلت خدمات رعاية ما بعد الاجهاض، والتدريب عليها، بدرجات متفاوتة إلى المستشفيات فى العديد من

المراهقات بين ١١-١٩ سنة يمثلن ٣٩-٧٢% من المضاعفات المتعلقة بالإجهاض. ^(٩) فى لوساكا عاصمة زامبيا -على سبيل المثال- تراوح عمر ٦٠% من النساء اللاتى أدخلن المستشفى بسبب مضاعفات الإجهاض بين ١٥-١٩ عاماً؛ بينما فى غرب زامبيا، وجد أن المضاعفات المتعلقة بالإجهاض مسئولة عن موت واحدة من كل ١٠٠ من تلميذات المدارس كل عام، طبقاً لإحدى الدراسات المجتمعية. ^(١٠) وفى دراسة أجريت فى إيلورين فى نيجيريا ١٩٩٢ - ١٩٩٤ ، شكلت المراهقات (١٥-١٩) ٥٣% من ١٤٤ امرأة عولجن بسبب مضاعفات الإجهاض، أما المجموعة العمرية ٢٠-٢٤ فتمثلت ٢٤%. وكان احتمال إجراء الإجهاض أرجح بين المراهقات عنه بين المجموعة العمرية الأكبر خلال الثلث الثانى من الحمل. ^(١١)

وعلاوة على تكلفة الأرواح البشرية واعتلال الصحة، تستهلك معالجة مضاعفات حالات الإجهاض غير الآمن مصادر الرعاية الصحية القليلة أصلاً. تمثل النساء اللاتى تعانى من مضاعفات الإجهاض أغلبية المرضى فى العديد من أقسام النساء (أحياناً أكثر من ٥٠%). وهن تتطلبن رعاية طارئة، وأسرة، ومضادات حيوية، ونقل دم وتجهيزات أخرى وحجرات عمليات وتواجد مقدمى الرعاية الصحية. وتمثل تكلفة علاج المضاعفات أضعاف إجمالى تكلفة الإنفاق الصحى للفرد. وقد قدرت دراسة تنزانية أجريت عام ١٩٩٣ أن التكلفة اليومية لتقديم رعاية ما بعد الإجهاض كانت أكثر من سبع أضعاف المبلغ السنوى المخصص من قبل وزارة الصحة للنفقات الصحية للفرد. ^(١٢)

الإجهاض غير الآمن ليس "فقط قضية امرأة"؛ بل له تأثيرات جدية على العائلات والمجتمعات. يتطلب خلق مستقبل أفضل لكل الأفريقيين تناول هذه القضية بشكل أكثر تعاطفاً وفعالية **عن** الوضع حالياً.

الأصول الاستعمارية لقوانين الإجهاض الأفريقية

● أوضح بحث أجرى فى ستة مستشفيات كينية فعالية الربط بين علاج مضاعفات الإجهاض وبين الخدمات والمشورة المقدمة حول تنظيم الأسرة والخدمات الخاصة وقد أدى بوزارة الصحة إلى دمج هذه الخدمات فى التوسع فى رعاية ما بعد الإجهاض فى مستشفيات المنطقة. (١٧)

تقدم شبكة من المهنيين الصحيين فى غرب كينيا خدمة الإحالة وخدمات الإجهاض الآمن لعدة سنوات الآن، مما قلل من عدد النساء اللاتى تحتجن إلى رعاية مضاعفات الإجهاض فى مستشفيات قريبة. (١٨)

● بينت دراسة فى زيمبابوى أن تقديم المشورة حول تنظيم الأسرة بعد الإجهاض وكذلك خدمات رعاية ما بعد الإجهاض قبل الخروج من المستشفى قد أدت إلى زيادة فى استعمال وسائل منع الحمل، وإلى عدد أقل من حالات الحمل غير المخطط له، وحالات أقل من الإجهاض المتكرر بعد ١٢ شهرا. (١٩)

منذ منتصف تسعينيات القرن العشرين، استفادت النساء الأفريقيات اللاتى كان بإمكانهن الوصول إلى خدمات رعاية ما بعد الإجهاض على نحو متزايد من أخصائى الولادة وأمراض النساء ومقدمى الخدمة على المستوى المتوسط، مثل القابلات، والممرضات والمسؤولين الاكلينكيين. على أى حال، بقدر ما تساعد عناية ما بعد الإجهاض على إنقاذ الحياة، فإنها عملية مسكنة فقط ولا تقضى على الإجهاض غير الآمن. لذا هناك حاجة إلى التخلص من القوانين المقيدة.

القوانين الوطنية الخاصة بالإجهاض فى أفريقيا منذ المؤتمر الدولى للسكان والتنمية خلال السنوات العشر التى مرت على انعقاد المؤتمر

البلدان، منها: مصر وإثيوبيا وغانا وكينيا وملاوى ونيجيريا والسنغال وجنوب أفريقيا وتنزانيا وأوغندا وزامبيا وزمبابوى، وأخيراً فى عدة بلدان فرانكفونية، كما تبين الأمثلة التالية. وتعمل منظمة أيباس - استجابة إلى الطلب المتزايد - للتوسع فى تدريب مقدمى الخدمة من خلال برنامجها (رعاية الإجهاض المتمركزة حول المرأة)، الذى يتضمن استعمال استخدام أجهزة الشفط الهوائى الجديدة، وقضايا الاستدامة ودعم مقدمى الخدمة والإشراف عليهم، وتوثيق النتائج. كذلك يتزايد دور القطاع الخاص، ويسد الفراغ الذى تركه تدهور أنظمة الصحة العامة. (١٤)

كان القانون الهولندى الرومانى أيضا النظام القانونى لناميبيا، التى كانت حتى استقلالها، تحت السيطرة المباشرة لجنوب أفريقيا، **والأمر نفسه فى** ليسوتو وسوازيلاند، على الرغم من أن كلاهما كانتا مستعمرتين إنجليزيتين حتى استقلالهما.

● أدت بحوث العمليات فى غانا إلى اختبار جدوى ومدى إتاحة رعاية ما بعد الإجهاض التى تقدمها القابلات المدربات إلى التوسع فى برنامج رعاية ما بعد الإجهاض فى جميع أنحاء البلاد، وربطت بين المستوى الصحى الأساسى والثانوى فى كل من القطاعين الخاص والعام. (١٥)

● فى مشروع تجريبى فى أوغندا، تم تدريب ٢٤ قابلة على **رعاية ما بعد** الإجهاض، مما أدى إلى وصول متزايد إلى الخدمات، وعلاج ٤٠٠ امرأة فى مراكز الصحة الأساسية، ومستشفيات الأقاليم والمناطق خلال فترة تسعة أشهر فقط. (١٦)

فى مراحل متقدمة جداً لوضع بروتوكولات الخدمة والإرشادات الخاصة بالتطبيق.^(٢٣)

أحست أيضاً موريشيوس، حيث تيساوى عدد حالات الإجهاض السرى مع عدد حالات الولادة، بأهمية الاستجابة إلى الحاجة الملموسة للنساء، وهم يأخذون الخطوات لإصلاح قانون الإجهاض المقيد جدا الخاص بهم.^(٢٤)

فى الفترة بين عامى ١٩٩٦ - ٢٠٠٣، قامت ستة بلدان فرانكفونية، لديها قوانين مقيدة جدا تستند إلى القانون النابليوني (بوركنيا فاسو ومالى والنيجر وغينيا وتشاد وبنين).^(٢٥)، بإصدار قوانين إجهاض جديدة تسمح بالمزيد لإجراء الإجهاض القانونى بما يشمل حالات الاغتصاب، الاعتداء الجنسى على المحارم والخلل الجنينى. تلك الدول هى :

فى يوليو ٢٠٠٤، صدق مجلس نواب الحكومة الأثيوبية على بند جديد خاص بالإجهاض فى قانون العقوبات الخاص بالبلاد. يبيح القانون الجديد الإجهاض فى حالات الاغتصاب وزنى المحارم، وإذا عرض الحمل حياة أو صحة المرأة للخطر، وإذا كان هناك خطر العيوب الخلقية فى الجنين، وإذا كانت المرأة معاقة بدنياً أو قاصراً غير مؤهلة بدنياً أو نفسياً ليكون لها طفل أو لتربية طفل. وتعكف وزارة الصحة بعد تغيير القانون، على إعداد دليل لتطبيق ما جاء فيه.^(٢٦)

كينيا

هناك ارتفاع شديد فى معدل وفيات الأمهات فى كينيا، حيث يصل إلى ٥٩٠ وفاة من كل ١٠٠,٠٠٠ مولود حي، حوالي ٣٠ % بسبب الإجهاض غير الآمن. يبين التقييم الوطنى لمدى ونتائج الإجهاض غير الآمن فى كينيا، والذي تم فى عام ٢٠٠٣، أن أكثر من ٣٠٠,٠٠٠ امرأة تخضع للإجهاض غير الآمن كل عام. ويتم إدخال أكثر من ٢٠,٠٠٠ امرأة إلى

الدولى للسكان والتنمية، كان هناك تحرك نحو الإصلاح القانونى، واكبه توفير أكبر لخدمات الإجهاض القانونى فى أفريقيا، على الرغم من أن تحويل السياسة إلى برنامج على الأرض قد بدأ لتوه، إن كان قد بدأ على الإطلاق، فى أكثر البلدان.

فى جنوب أفريقيا، صدر عام ١٩٩٦ قانون خيار إنهاء الحمل، الذى يسمح بالإجهاض بناء على طلب المرأة حتى الأسبوع الثانى عشر من الحمل، وبعد الأسبوع الثانى عشر فى الحالات التى تمثل خطراً على صحة أو حياة المرأة، أو وجود تشوه جنينى أو إن كان الحمل نتج عن الاغتصاب أو الاعتداء الجنسى على المحارم، أو إذا أثر استمرار الحمل بشكل ملحوظ على الظروف الاجتماعية أو الاقتصادية للمرأة. وقد أدى هذا القانون إلى توفير متزايد لخدمات الإجهاض الاختيارى وانخفاض فى حالات الإجهاض غير الآمن، مع تزايد مقدمى الخدمة المدربين، وتزايد عدد النساء اللاتى يدركن أن الحصول على إجهاض آمن أمر قانونى وممكن.^(٢٧-٢٨)

القانون فى زامبيا من أكثر القوانين تحراً فيما يتعلق بالإجهاض، بعد جنوب أفريقيا، لكنه لم يترجم بعد إلى خدمات آمنة للنساء الزامبيات؛ فما تزال الوفيات الناتجة عن الإجهاض غير الآمن مرتفعة، كما هو الحال فى البلدان الأخرى فى المنطقة. هناك موانع خطيرة تحول دون الوصول إلى الخدمات، فى غياب القواعد المرشدة لتقديم الخدمة، والافتقار لمقدمى الخدمة المدربين. بل إن كثيراً من الزامبيين؛ بمن فيهم الأطباء، ما زالوا يجهلون القانون، ويظنون أن الإجهاض غير قانونى فى زامبيا.^(٢٩)

أما غانا، والتى كان لديها قانون يبيح الإجهاض القانونى فى حالات متعددة منذ عام ١٩٨٥، فقد راجعت مؤخراً سياسة الصحة الإنجابية الوطنية ووضعت إستراتيجية جديدة؛ تشمل تقديم خدمات الإجهاض إلى أقصى مدى يتيحها القانون. وهناك خطط

المستشفيات ستحصل على "حزمة أدوات للإجهاض" لتحسين خدمات الإجهاض. قبل حادثة الخمسة عشر "جنينا"، بدت البيئة مناسبة لحدوث تغيير في السياسة. وبعدها، كان هناك احتجاج شعبي صاحب كبير. ولاقى إعلان وزير الصحة إدانة واسعة النطاق من قبل زعماء الكنيسة الذين قالوا: "سينتهي الأمر باستعمال مجموعة الأدوات من قبل المسؤولين الطبيين الذين يريدون جمع المال السريع بتسيير الإجهاض غير الشرعي!"

ثم تم القبض على الدكتور جون نيامو، رئيس العيادة واختصاصي بارز في التوليد وأمراض النساء، وممرضتين، فيما يتصل بالواقعة، وهم قيد التحفظ منذ ذلك الوقت، انتظاراً للمحاكمة. إحدى الممرضات كانت في الأسبوع الثامن والعشرين من الحمل عندما القي القبض عليها. وقد نقلت إلى المستشفى لتلد، ثم أعيدت إلى السجن ومعها الرضيع بعد شهر من الولادة.

خلال الشهور التسعة التي تلت هذه الواقعة الأولى، وبشكل يومي تقريباً، كان يعلن عن اكتشاف مواليد رضع موتى في مواقع مختلفة حول نيروبي وفي مومباسا وناكارو. ويعتقد الكثيرون أن هذا ليس أمراً عارضاً، لكنه وثيق الصلة بالدراسة الخاصة بالإجهاض غير الآمن وما ولدته من اهتمام. من المهم اكتشاف وكشف الذين يقومون بهذا، ومواجهة الموقف. لكن لسوء الحظ، لجأت بعض الهيئات والمجموعات الدينية والمسؤولين العامين إلى إدانة وتخويف الأطباء والنساء، بدلاً من أن تخاطب الأسباب الأساسية للإجهاض غير الآمن في كينيا.

وقد انقسم أعضاء البرلمان، في وجود أقلية تدعم تغيير القانون وتدعو إلى إعادة تطبيق قانون النسب، الذي يلزم الرجال بتحمل مسؤولية الأطفال الذين أنجبوهم، على أساس أنه يساعد على خفض نسبة حالات الإجهاض غير الشرعية.^(٣٠)

المستشفيات العامة يعانين من مضاعفات الإجهاض غير الآمن، كما يقدر أن أكثر من ٢,٠٠٠ امرأة منهن تمتن سنوياً، بمعدل وفيات ١٠ % للحالات.^(٣٧)

ألزمت كينيا نفسها، مثل البلدان الأخرى، بخفض معدل وفيات الأمهات بمقدار ٧٥ % بحلول عام ٢٠١٥، بما يتفق وأهداف تطوير الألفية. إلا أنه من المستبعد جداً أن يحدث هذا، على الرغم من إمكانية بلوغه بسهولة وبأقل تكلفة إذا شجعت الإرادة السياسية للقيام بذلك. وعلى الرغم من أن الإجهاض مقيد في كينيا، فالنساء الثريات لديهن وسائل للالتفاف حول القانون للتخلص من حملهن في أمان. وقد رفعت العديد من المؤسسات أصواتها عالية وواضحة بخصوص هذه القضية، لكن ليس من هن أكثر تأثراً بالأمر، أى النساء الفقيرات. فأصواتهن المتفرقة-مثل صوت الطالبة التي حاولت الانتحار بعد أن تسبب معلمها في حملها- والمرأة التي قاضت كاهنا لإيقافه الدعم المالى إلى أطفاله الأربعة منها- قليلة جداً حتى تحدث تأثيراً. وبدلاً من هذا، تموت النساء في صمت.

منذ بضع سنوات وحتى الآن هناك نقاش عام عن الإجهاض واقتراحات بتحرير قانون الإجهاض^(٢٨,٢٩) تحت قيادة وزير الصحة الدائم السابق وتحالف شكلته جمعية كينيا الطبية، واتحاد النساء المحاميات (كينيا) ومنظمة أبياس، من بين آخرين. وقد احتدم النقاش في مايو ٢٠٠٤، بعد اكتشاف خمسة عشر جنيناً ميتاً (والتي لم تكن غالباً أجنة مطلقاً ولكن أطفال ولدوا ميتين أو ماتوا بعد ولادتهم) في جدول صغير في نيروبي، وسط نفايات طبية وسجلات مرضى عيادة خاصة. وتصادف وجود الموقع على مقربة شديدة من كنيسة تجاهر بالحديث ضد الإجهاض. هذه الحادثة أعلنت بعد ثلاثة أسابيع فقط من نشر دراسة عن حجم الإجهاض غير الآمن في كينيا، ذكرت أعلاه، وحظيت بالانتباه الشديد من أجهزة الإعلام والرأى العام، ورد فعل إيجابى من وزارة الصحة، التي أعلنت أن

البعض إلى أن يتولاه البرلمان أو استفتاء عام، حتى يمكن إلغاؤه.

فى وقت لاحق من عام ٢٠٠٤، أصدرت وزارة التربية الكينية أرقاماً تشير إلى أن ١٠,٠٠٠ فتاة يتركن المدارس الثانوية كل عام بسبب الحمل غير المخطط له، مما يحد من تعليمهن وتمييزهن الشخصية، ويحول دون مساهمتهن فى التنمية الاقتصادية الوطنية، ناهيك عن أخطار الحمل المبكر التى تتعرضن لها.^(٣٤) هذا العام، ماتت فتاة فقيرة عمرها أربعة عشر عاماً، طالبة مجتهدة، حصلت على منحة دراسية إلى إحدى أفضل المدارس فى كينيا، ماتت بعد الخضوع إلى إجهاض غير آمن، مؤكدة بذلك على الأخطار التى تواجهها الشابات.

فى نوفمبر ٢٠٠٤، عندما ظهر الدكتور نيامو فى المحكمة لأول مرة، كانت هناك مواجهة خارج مبنى المحكمة بين النشطاء الدينيين ومجموعة من الأطباء الذين يجمعون الأموال من أجل الدفاع عن الطبيب. وقد اتهم الدكتور نيامو فى الحقيقة بالقتل، وهو اتهام يحمل عقوبة الإعدام، وليس مجرد إجراء إجهاض غير شرعى، وهى تهمة تعنى حكماً بالسجن لمدة أربعة عشر عاماً.^(٣٥)

من ثم، أصبح المناخ العام فى كينيا مشحوناً إلى حد كبير بسبب قضية الإجهاض. وقام الأصوليون المنظمون بشكل متزايد بإشعال فتيل المعارضة، الأمر الذى يهدد بأن يكون له تأثيرات مدمرة على الصحة الإنجابية والإجهاض غير الآمن فى أفريقيا إن لم يتم التصدى له.

وبدعم من تحالف أيباس أفريقيا أعدت المؤسسة الطبية الكينية والجمعية الكينية لأخصائى الولادة وأمراض النساء مداخلة مكتوبة لتقديمها إلى لجنة مراجعة الدستور. كذلك تكونت قوة عمل وطنية للصحة الإنجابية تلتنقى أسبوعياً أو مرة كل أسبوعين، لتقرير كيفية الرد على هذه الهجمات ووضع الاستراتيجيات

انقسمت أيضاً الهيئات الطبية، مثلها مثل أعضاء البرلمان والجمهور، حول المسألة. على أى حال، حث إتحاد المحاميات (كينيا) على تحرير القانون، وأعلن مدع عام ووزير دستورى سابق دعمه للإجهاض علنياً، قائلاً "عندما كنت المدعى العام، لم أكن أحاكم قط أولئك الذين يجرون عمليات الإجهاض أو من ذهبن طلباً لها... احترمت حقوقهم. لماذا نطاردهم وهذا حقهم؟".^(٣٦)

قبل هذا البيان من قبل المدعى العام السابق، وبالكاد بعد ثلاثة أسابيع من إعلان أنها سوف تزود المستشفيات الكينية بأجهزة الإجهاض، أمرت وزيرة الصحة بغلق العيادات التى وعدت أنها توفر الإجهاض غير الشرعى. وردا على بيان المدعى العام السابق، قالت وزيرة الصحة: "إن واجب كل كينى التحدث بشكل علنى ضد الإجهاض". وقد زاد من مشاعرها المتغيرة مشاعر السيدة الأولى، التى قالت إن الطبيب يجب أن يتهم بالقتل.^(٣٧)

فى بداية عام ٢٠٠٤، رفض بعض المندوبين إلى المؤتمر الدستورى الوطنى اقتراح من قبل مسؤولى المؤسسة الطبية الكينية لتحرير قانون الإجهاض من خلال لائحة حقوق الإنسان الجديدة، قائلين: "سوف تستخدمه الشابات كوسيلة لمنع الحمل".^(٣٨) لقد تبنى المؤتمر الدستورى الوطنى فى مارس ٢٠٠٤ مسودة الدستور؛ وعلى الرغم من أنه ضمن عدة حقوق أساسية لنساء كينيا، كان بند واحد يقوض هذه النوايا الطبية ينص على: "تبدأ حياة الشخص عند الحمل" (بند ٣٤ - ٢) و"لا يصرح بالإجهاض ما لم تكن حياة الأم، طبقاً لرأى ممارس طبي، فى خطر" (بند ٣٤ - ٣). إذا أقر القانون هكذا، فإن هذا البند سوف يزيد من تجريم الإجهاض فى كينيا وينكر على النساء حق الحياة والصحة. هذا البند علامة على تأثير النشاطات الدينية فى البلاد على صناع القوانين فى المستويات العليا والوصول إليهم، لكنه مثير للنزاع الشديد. وقد دعا

على طريق التحرك إلى الأمام.

المنظور المستقبلي

تتصاعد في أنحاء المنطقة كافة، جهود المناصرة لقوانين الإجهاض الأكثر تحرراً. وقد تأسست جماعة للنقاش على الإنترنت، مع إتاحة العضوية للمجموعات الشريكة في القارة الأفريقية. وأخيراً، شاركت حلقة من الأصدقاء من إحد عشر بلداً في ورشة ضمت المهنيين البارزين، والفنانين، والمشرعين، والنشطاء على مستوى القاعدة وأعضاء البرلمان في نيروبي، من أجل مزيد من المشاورات بشأن كيفية دفع الحوار حول الإجهاض غير الآمن في أفريقيا. هذه الجهود تقودها الشركات الوطنية الواسعة واتلافات المهنيين في الرعاية الصحية، ومجموعات النسائية، والممثلون الحكوميون وغير الحكوميين، ونشطاء حقوق الإنسان والصحة العامة.

وقد اتخذت الهيئات الإقليمية موقفاً من الإجهاض أيضاً، ضمن سياق أوسع للأمومة الآمنة وخفض معدل وفيات الأمهات. ففي أغسطس ٢٠٠٣، صدق رؤساء حكومات الاتحاد الأفريقي، بدافع القلق بشأن تصاعد حالات وفيات الأمهات عند الولادة في المنطقة، على البروتوكول الإضافي للميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والناس. ويدعو البند ١٤ (ج٢) من البروتوكول إلى تدخل الدول، وواجباتها في حماية حياة النساء المعرضات للعواقب القاتلة للإجهاض غير الآمن.^(٣٦) توصي هذه الوثيقة -للمرة الأولى في اتفاقية دولية لحقوق الإنسان- الدول الأطراف بالسماح بالإجهاض الآمن في حالات الاعتداء الجنسي على المحارم، والاعتصاب، وحيث تعرض مواصلة الحمل للصحة

العقلية أو البدنية للمرأة أو حياتها للخطر. علاوة على هذا، في عام ٢٠٠٤، فإن الهيئتين الصحييتين الإقليميتين الرئيسيتين، منظمة الصحة في غرب أفريقيا، ولجنة وزراء صحة شرق ووسط وجنوب أفريقيا، ساندتا إستراتيجيات إقليمية فرعية تهدف إلى خفض حالات وفيات الأمهات، وتدعو إلى تطبيق خدمات الإجهاض إلى الحد الذي تسمح به القوانين الوطنية، ومراجعة القوانين الحالية.^(٣٧)

ثلاثة وأربعون بالمائة من سكان أفريقيا هم تحت سن الخامسة عشر^(٣٨)؛ وخلال العقد التالي، سوف تصل أكثر من ٦٠٠ مليون فتاة إلى سن البلوغ، أكبر مجموعة من الشباب في تاريخ العالم. وبينما نأمل أن تتابع المزيد من الفتيات تعليمهن، وأن يرتفع سن الزواج، فإن عدم التوفير الكافي لوسائل تنظيم الأسرة ورعاية الإجهاض في القارة الأفريقية سوف يعنى أن أفريقيا تخاطر بفقد عدد متزايد من شباباتها من خلال النشاط الجنسي غير الآمن، والحمل غير المرغوب، والإجهاض غير الآمن، والحمل المبكر؛ وعدوى فيروس نقص المناعة البشرية.^(٣٩) ففي أفريقيا، وبدرجة أكبر من المناطق الأخرى، نحتاج إلى إدماج برامج فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز في جدول أعمال الصحة الإنجابية الأوسع. إن معدل وفيات الأمهات، بما فيها الإجهاض غير الآمن، هو ظلم اجتماعي يعكس فشل المجتمع في تقدير وحماية النساء. لقد وصلنا إلى نقطة اللاعودة. لقد آن الأوان في أفريقيا للالتزام بالقضاء على الوفيات الناتجة عن الإجهاض غير الآمن واحترام حق النساء في تقرير عدد أطفالهن والفترة التي تباعد بينهم.

قائمة المراجع:

1. Ross JA, Winfrey WL. Unmet need for contraception in the developing world and the former Soviet Union: an updated estimate. *International Family Planning Perspectives* 2002;28(3):138-43.
2. WHO, UNICEF, UNFPA. Maternal Mortality in 2000: Estimates Developed by WHO, UNICEF, UNFPA. Geneva: WHO, 2004.
3. World Health Organization. Unsafe Abortion: Global and Regional Estimates of the Incidence of Unsafe Abortion and Associated

- Mortality in 2000. Geneva: WHO, 2004.
4. Reducing unsafe abortion in Kenya. Population Briefs 1997;3(2):2.
 5. Mekbib T, Hiwot YG, Fantahun M. Survey of unsafe abortion in health facilities in Ethiopia. Sponsored by the Ethiopian Society of Obstetricians and Gynecologists, UNFPA and NORAD, 2002. (Unpublished report)
 6. Hord CE, Benson J, Potts J, et al. Unsafe abortion in Africa: overview and recommendations for action. Background paper for Meeting on Priorities and Needs in the Area of Unsafe Abortion. World Health Organization, Geneva, 28–29 August 2000. (Unpublished)
 7. Kinoti SN, Gaffikin L, Benson J, et al. Monograph on Complications of Unsafe Abortion in Africa. Arusha: Reproductive Health Research Programme, Commonwealth Regional Health Community Secretariat for East, Central and Southern Africa, 1995.
 8. Henshaw SK, Singh S, Oye-Adeniran BA, et al. The incidence of induced abortion in Nigeria. International Family Planning Perspectives 1998;24(4):156–64.
 9. Holschneider S. Investing in young lives, the role of reproductive health. Why invest in young people? Washington DC: World Bank, 1998. At: <<http://www.worldbank.org/html/extdr/hrp/population/ynglives/ynglives.htm>>.
 10. Koster-Oyekun W. Why resort to illegal abortion in Zambia? Findings of a community-based study in Western Province. Social Science and Medicine 1998;46(10):1303–12.
 11. Anate M, Awoyemi O and Oyawoye O, et al. Procured abortion in Ilorin, Nigeria. East African Medical Journal. 1995;72(6):386–90.
 12. Mpangile GS, Leshabari MT, Kihwele DJ. Factors associated with induced abortion in public hospitals in Dar es Salaam, Tanzania. Reproductive Health Matters 1993;1(2):21–31.
 13. David HP. Abortion policies. In: Abortion and Sterilization: Medical and Social Aspects. Hodgson JE, editor. New York: Grune and Stratton, 1981. p.1–40.
 14. Colgan A-L. Hazardous to Health: The World Bank and IMF in Africa. Africa Action Position Paper. April 2002.
 15. Billings DL, Ankrah V, Baird TL, et al. Midwives and comprehensive postabortion care in Ghana. In: Postabortion Care: Lessons from Operations Research. Huntington D, Piet-Pelon NJ, editors. New York: 7 Population Council, 1999. p.141–58.
 16. Uganda Ministry of Health, University of North Carolina at Chapel Hill School of Medicine Program for International Training in Health. PRIME Project. Post abortion care curriculum for midwives. May 1998. (Draft, unpublished)
 17. Solo J, Billings DL, Aloo-Obunga C, et al. Creating linkages between incomplete abortion treatment and family planning services in Kenya. In: Postabortion Care: Lessons from Operations Research. Huntington D, Piet-Pelon NJ, editors. New York: 7 Population Council, 1999 p.38–60.
 18. Rogo K, Bohmer L, Ombaka C. Developing community-based strategies to decrease maternal morbidity and mortality due to unsafe abortion: pre-intervention research report. East African Medical Journal 1999;76(11 Suppl.):S1–71.
 19. Johnson BR, Benson J, Mutambirwa J. Unwanted pregnancy, abortion and postabortion family planning in Zimbabwe: community, patient and provider perspectives. Presented at 121st Annual Meeting of the American Public Health Association, San Francisco, 24–28 October 1993. (Unpublished)
 20. Barometer C. Implementation of the new South African abortion law: a six-month, hospital-based overview. Reproductive Health Matters 1998;7(11):145–48.
 21. Dickson-Tetteh K, Rees H. Efforts to reduce abortion related mortality in South Africa. In: Safe Motherhood Initiatives: Critical Issues. Berer M, Ravindran TKS, editors. London: 7 Reproductive Health Matters, 2000 p.190–95.
 22. Varkey SJ. Abortion services in South Africa: available yet not accessible to all. International Family Planning Perspectives 2000;26(2):87–88.
 23. Odoi-Agyarko H. Ghana Health Services: Submission of a Strategic Plan and Budget for Abortion Care in Ghana to WHO Representative. Accra, 2003.
 24. Otsea K. Lives worth saving: abortion care in sub-Saharan Africa since ICPD. Progress report. Chapel Hill: Ipas, 2004.
 25. Katzive L. Abortion law changes since 1994. New York: Center for Reproductive Rights, 2004. (Unpublished update)
 26. Kidanemariam S. Program update. Addis Ababa: Ipas Ethiopia, 2004.
 27. A National Assessment of the Magnitude and Consequences of Unsafe Abortion in Kenya. Nairobi: Ipas Africa Alliance, Ministry of Health, Kenya Medical Association, Federation of Women Lawyers-Kenya, May 2004. (Forthcoming)
 28. Tamale T. It's time Africa made abortion legal [Opinion]. Daily Nation. 31 May 2004.
 29. Okwemba A. To bear or not. Missing the point on the raging debate. Daily Nation. 31 May 2004.
 30. New call for Affiliation Act. Daily Nation. 21 July 2003.
 31. I support abortion, says Njonjo. Daily Nation. 31 May 2004.
 32. Muigai S. Charge abortionists with murder, says Lucy. East African Standard. 29 May 2004.
 33. Timing limit for naming judges at Apex Court: delegates rejected an attempt by the Kenya Medical Association officials to create a window for legalization of abortion. Daily Nation. 29 May 2004.
 34. Udoto P. Study reveals high abortion rate by youth. Daily Nation. March 2004.
 35. Mbugua F. Murder charge for abortion doctor divides medical profession in Kenya. BMJ 2005;330(1 Jan):10.
 36. Article 34, Protocol to the African Charter on Human and People's Rights on the Rights of Women in Africa, as adopted by the Conference of Heads of States and Governments. Maputo, Mozambique, July 2003.
 37. Brookman-Amisshah E. Report of the Conference of the West African Health Organization and East, Central and Southern African Committee of Health Ministers. 2004.
 38. Africa Environment Outlook: Past Present and Future Perspectives. At: <<http://www.earthprint.com/show.htm>>. UNEP, 2002.
 39. UNAIDS, WHO. Hard truths about AIDS. 2001. At: <<http://hardtruthaboutaids.com/statistics/2001/saharan>>.

١ - الفجوات المعرفية فى أدبيات وفيات الأمهات: مراجعة منهجية

قامت هذه المراجعة المنهجية للأدبيات العلمية حول وفيات الأمهات بتقويم نسبة الأدبيات البحثية التى درست أسباب معينة لوفيات الأمهات والعبء الذى يمثله كل سبب من أسباب الوفيات. وقد أبرزت المراجعة قلة الأبحاث المتعلقة بالولادة المتعثرة والإجهاض غير الآمن والنزيف بشكل لا يتناسب مع حدوثها. ولم تقم سوى ٢٣ دراسة فقط بتحليل المحددات الهيكلية الكبرى لوفيات الأمهات. وركزت معظم الدراسات على الأدلة المتعلقة باتخاذ القرار الإكلينيكي وليس على قضايا الصحة العامة. وعلى الرغم من دراسة المتغيرات الاجتماعية - الاقتصادية، فقد كان هناك نقص فى المعلومات المنشورة حول بتأثير العوامل الثقافية والسياسية. معظم الدراسات أجراها باحثون من الدول النامية وافقرت إلى التصميم المنهجي الرصين. قد يؤدى إشراك باحثين محليين إلى إزالة عدم الالتقاء بين مواطن الاهتمام العلمى من جانب والانتشار الفعلى لأسباب معينة لوفيات الأمهات من جانب آخر، ومن شأن هذا الإشراك أيضاً أن يشجع على انخراط صناع السياسة والمهنيين على مستوى الدولة فى إنتاج المعلومات المتعلقة بأفضل الممارسات ونشرها. ينبغى أن يكون تنفيذ استراتيجيات الصحة على دراية عميقة بالثقافة المحلية، حتى يكون له تأثير إيجابي على وفيات الأمهات^(١).

1. Gil-González D, Carrasco-Portino M, Ruiz MT. Knowledge gaps in scientific literature on maternal mortality: a systematic review. Bulletin of World Health Organization 2006;84(11):903-09.

٢ - استخدام التحقيق السرى فى وفيات الأمهات فى الدول النامية

الدول صاحبة أعلى معدلات وفيات الأمهات هى الأقل احتمالاً أن تكون من بين تلك التى تملك خبرة إجراء تحقيقات سرية، على الرغم من أنها توفر فرصة طيبة لربط الممارسة بالسياسات، وتحقيق التأثير الأكبر على وفيات الأمهات. وقد تكون مقاومة إجراء التحقيقات السرية مقاومة برامجية: الافتقار إلى الوقت، ضعف التوثيق عند حدوث وفيات عديدة خارج المرافق الصحية، وقلة الاهتمام أو المساءلة، وضعف التنظيم. وقد يكون هناك أيضاً الخوف من التقاضى، وتقضى الجهل، والشعور بعدم جدوى التحقيقات. ينبغى أن تشمل المعلومات التى يتم جمعها فى تحقيق سرى على كل العوامل والأحداث، الإيجابية والسلبية، التى أسهمت معاً فى وفاة الأم. ومن شأن ذلك أن يقلص من الخوف من تحول التحقيق إلى عملية سلبية ومنقّدة. كذلك من شأن الاعتراف بالجوانب الإيجابية للأحداث أن يرفع المعنويات ويضرب المثل على الممارسات الجيدة التى من شأنها تحسين الخدمة. وحيثما لم تتوفر سجلات مكتوبة، يمكن للمقابلات مع مصادر المعلومات الأساسيين توفير معلومات مفيدة؛ على الرغم من أن نوعية تلك المعلومات تختلف باختلاف رؤية المشاركين فيها وخبرتهم. يمكن أن تكون التحقيقات أيضاً عاملاً محفزاً على تحسين التوثيق والممارسات المتعلقة بجمع المعلومات عن الأحداث المتعلقة بالوفاة على مستوى المجتمع. ينبغى أيضاً أن يتم جمع معلومات حول ما إذا كانت التكلفة تشكل عائقاً أمام القيام بتلك التحقيقات أو الاشتراك فيها^(١).

1. Hussein J. Improving the use of confidential enquiries into maternal deaths in developing countries. Bulletin of World Health Organization 2007;85(1): 68-69.

٣- الارتباط بين ولادة الجنين ميتاً ووفيات الأمهات

لوحظ أن هناك علاقة بين وفيات الأمهات وولادة مواليد موتى بعد المرور بمضاعفات تعثر الولادة والتعفن. يدرس هذا البحث العلاقة بين هذين الأمرين وثلاث قياسات لرعاية الولادة، اعتماداً على بيانات نشرتها منظمة الصحة العالمية عن ١٨٨ دولة متقدمة ونامية. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين وفيات الأمهات وولادة مواليد موتى، بمعدل ولادتين لمولودين ميتين لكل حالة وفيات أمهات في الدول الأقل تقدماً، وبإجمالي خمس ولادات لمواليد موتى لكل حالة وفيات أمهات واحدة في كل الدول التي شملتها الدراسة. كذلك وُجد أن هناك انخفاضاً حاداً في ولادة مواليد موتى ووفيات الأمهات في الدول النامية مع ارتفاع معدل الولادات القيصرية من صفر إلى ١٠%. ولكن عندما ارتفع المعدل لأعلى من ١٠% لم يرتبط ذلك بتحسن في النتائج. كذلك لم ترتبط المساعدة الماهرة على الوضع بتقلص ذي بال في وفيات الأمهات إلى أن بلغت نسبة تغطية المساعدة الماهرة نحو ٤٠%. ولم تؤد أربع زيارات أو أكثر قبل الولادة إلى تحسن حقيقي في وفيات الأمهات حتى بلغت نسبة التغطية نحو ٦٠%، واقترن نفس القياس بتقلص متواضع في ولادة مواليد موتى.^(١)

1. McClure EM, Goldenberg RL, Bann CM. Maternal mortality, stillbirth and measures of obstetric care in developing and developed countries. International Journal of Gynecology and Obstetrics 2007;96: 139–46.

٤- زعماء من عشر دول أفريقية يدعون للإجهاض الآمن والقانوني

دعا زعماء سياسيون من بتسوانا، وبوركينا فاسو، وإثيوبيا، وغانا، ومالاوي، وموزمبيق، وتنزانيا، وأوغندا، وزامبيا لإصدار تشريع بالإجراءات الآمنة للإجهاض، وذلك في مسعى منهم لتقليل وفيات الأمهات بين النساء الأفريقيات. من بين ٦٨٠٠٠ امرأة يتوفين سنوياً من مضاعفات الإجهاض غير الآمن على مستوى العالم، هناك ٣٠٠٠٠ امرأة أفريقية. كان الزعماء يحضرون مؤتمرًا استمر لثلاثة أيام حول حقوق الإنسان ووفيات الأمهات. وقد حثوا بقية الزعماء الأفارقة على إعلان التزامهم السياسي بإنهاء الإجهاض غير الآمن في بلدانهم. وقد أشار الزعيم الكيني أوري إلى أن الحمل بين فتيات المدارس يؤدي بالكثيرات منهن إلى التوقف عن التعليم قبل الأوان، وهو ما يخلق آثاراً سلبية على التنمية سواء على مستوى الدولة ككل أو على مستوى الأفراد. وقد دعا أعضاء المؤتمر إلى وضع نهاية للإجهاض غير الآمن في القارة^(١).

1. Feminist Majority Foundation. Press release, 3 July 2007. At: www.feminist.org/news/newsbyte.

٥- الأدوات المساعدة على اتخاذ القرار في تحديد أسلوب الولادة

يتعين على الحوامل اللاتي خضعن لعمليات ولادة قيصرية في السابق أن يخترن بين الولادة الطبيعية المخططة والولادة القيصرية مرة أخرى. للوصول إلى مثل هذا القرار يحتاج غير الأطباء إلى أدوات مساعدة لاتخاذ القرار، تساعد على حزم رأيهم على أحد الخيارين. تم توفير أداتين معتمدتين على الكمبيوتر - برنامج معلومات وبرنامج تحليل قرار - لمجموعات من النساء اللاتي خضعن للولادة القيصرية مؤخراً. يوفر برنامج المعلومات معلومات مقننة وبيانات عن النتائج المحتملة؛ ويطلب برنامج تحليل القرار من النساء تحديد تفضيلاتهن مع حجب المعلومات عن احتمالات كل خيار عنها، وحصلت مجموعة ثالثة على الرعاية المعتادة دون الأدوات المساعدة على اتخاذ القرار. وقد لوحظ أن أداتى المساعدة على اتخاذ القرار وفرتا دراية أوسع وتوتراً أقل في مجموعتي الدراسة مقارنة بالمجموعة الضابطة. كانت نسبة من اخترن الولادة الطبيعية بين المجموعة التي استخدمت برنامج تحليل القرار أكبر - ولكن ليس بمستوى إحصائي مهم - من اللاتي استخدمن برنامج المعلومات أو بين المجموعة الضابطة. يوحي ذلك بأن النساء اللاتي أجريت لهن ولادة قيصرية في السابق يتخذن قرارات أفضل فيما يتعلق باختيار نمط الولادة عندما يؤخذ ما يفضلنه، وليس مجرد الحقائق والأرقام، في الاعتبار^{(١)، (٢)}.

1. Montgomery A, Emmett CL, Fahey T, et al. Two decision aids for mode of delivery among women with previous caesarean section: randomised controlled trial. British Medical Journal 2007;334:1305.

2. Decision aids for women with a previous caesarean section: focusing on women's preferences improves decision making [Editorial]. British Medical Journal 2007;334:1281.

٦- غير الأطباء يجرون معظم جراحات ولادة الطوارئ بشكل آمن في موزمبيق ومالاوي بعد تلقيهم تدريب جراحى

معظم الأطباء في المستشفيات الريفية في موزمبيق حديثي التخرج ولم يحصلوا إلا على تدريب محدود جداً وخبرتهم في الجراحة ضعيفة؛ بينما يحصل فنيو الجراحة (الذين يجرون الجراحات من غير الأطباء) على

ثلاث سنوات، على الأقل، من التدريب والخبرة في الجراحة. وقد قام فنيو الجراحة بإجراء جراحات كبرى في موزمبيق لأكثر من ٢٠ عامًا. وهم ليسوا من حاملي الشهادات الطبية ولكن تم اختيارهم للتدريب على الجراحة من بين الفئات الطبية الأخرى مثل الفنيين أو الممرضات.

تم فحص سجلات ١٢١٧٨ عملية ولادة جراحية كبرى، من خلال دراسة عرضية للإجراءات الجراحية أثناء عام ٢٠٠٢، ودراسة طولية لفنيي الجراحة والأطباء المتخرجين من كليات الطب في أعوام ١٩٨٧، و١٩٨٨، و١٩٩٦ العاملين في المستشفيات الأربع والثلاثين التي لديها غرف لعمليات الجراحة في موزمبيق، بالإضافة إلى إجراء مقابلات مع ٥٩ طبيبًا و ٣٤ فني جراحة. قام غير الأطباء بإجراء جراحات ولادة كبرى في ٥٧% من الحالات الـ ١٢١٧٨ التي تم تفحصها. وقد أجرى هؤلاء ٩٢% من العمليات في مستشفيات المناطق، والتي بلغت ٣٢٤٦ عملية (قيصرية، واستئصال رحم، واستئصال البطن في حالات الحمل خارج الرحم). على مستوى مستشفيات المناطق، كان هناك تباين واضح في استمرار كل من فنيي الجراحة والأطباء في وظائفهم؛ حيث استمر ٨٨% من فنيي الجراحة في مناصبهم بعد سبع سنوات، في حين لم يبق أى من الأطباء. الوضع نفسه يتكرر في العديد من البلدان الأخرى المنخفضة الدخل، وهو يفسر قيام هؤلاء الإكلينيكيين، عند توفرهم، بالكثير من أعباء رعاية الولادة الطارئة والجراحة العامة على مستوى المناطق. وبدونهم كان توفير رعاية ولادة الطوارئ سيصبح مستحيلًا في المناطق الريفية في موزمبيق.^(١)

في مالاوي يقوم الإكلينيكيون (كوادر غير طبية مشابهة تم إدخالها منذ عام ١٩٧٦) أيضًا بإجراء جراحات الولادة العاجلة الكبرى في حالات الطوارئ، في غياب الأطباء. تم جمع بيانات عن ٢١٣١ حالة ولادة جراحية متتالية خلال ثلاث أشهر سنة ٢٠٠٥، قام بها إكلينيكيون أو أطباء في ٣٨ مستشفى من مستشفيات المناطق في مالاوي. شملت تدخلاتهم جراحات قيصرية فقط، أو قيصرية مقترنة بتدخلات أخرى مثل استئصال جزئي أو كلي للرحم، وإصلاح تمزق الرحم، وربط للبوق. شملت الدراسة كل النساء اللاتي أجريت لهن جراحة ولادة قيصرية خلال فترة الدراسة، وكانت معظم تلك الحالات حالات طارئة. شملت قياسات المخرجات، حالة المواليد الجدد، وحالات الأمهات بعد الولادة مباشرة وبعدها بـ ٢٤ ساعة، وحمى ما بعد العمليات، وتعفن الجروح، والوفيات. خلال فترة الدراسة أجرى الإكلينيكيون ٩٠% من كل العمليات القيصرية، و ٧٠% من الحالات التي تضمنت أيضًا على استئصال جزئي للرحم، و ٦٠% من التي اشتملت على استئصال كلي للرحم، و ٨٩% من الحالات التي اشتملت على إصلاح تمزق الرحم. كان هناك تماثل في سمات المريضات اللاتي خضعن للعمليات التي أجراها كل من الإكلينيكيون والأطباء. كانت نتائج ما بعد العملية في المجموعتين شبه متطابقة، من حيث الحالة العامة للمرأة سواء بعد العملية مباشرة أو بعدها بـ ٢٤ ساعة، وكذلك من حيث حدوث ارتفاع الحرارة بسبب تلوث الجرح، وعدم التئام للجرح، والحاجة لإعادة إجراء العملية، وحالة المواليد الجدد ووفيات الأمهات. كان عدد وفيات الأمهات أعلى رقميًا في المجموعة التي أجرى لها الإكلينيكيون العمليات (ن=٢٢/١٨٧٥ أي ١,٢%)؛ مقارنة بالمجموعة التي أجرى لها الأطباء العمليات (ن=١/٢٥٦ أي ٠,٤%) ولكن الرقم غير ذي بال إحصائيًا حسب اختبار فيشر للدقة. وتوزعت وفيات الأمهات، مصنفة وفقًا لنوع التدخلات على النحو التالي: ٤/١٨ (٢٢%) توفين بعد جراحة قيصرية واستئصال رحم، بينما توفيت ٦/١٥٦٩ (٠,٧%) بعد أن أجريت لهن جراحات قيصرية فقط. ومن بين حالات تمزق الرحم توفيت ٦/٥٩ (١٠%) بعد العملية. وتشير معدلات إماتة المرض للحالات وفقًا لحالات المراضة المحددة قبل العملية بين هؤلاء المريضات إلى أن تسمم الحمل والعلامات الإكلينيكية الدالة على حدوث تمزق في الرحم مثلت أعلى معدلات إماتة المرض للحالات، حيث كانت حوالى ٦%. معظم تلك الحالات أمضت عدة أيام قبل التوجه إلى

المستشفى. هذا فضلاً عن الشيوع شبه التام لعدم معرفة ما إذا كانت هناك إصابة بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب، وأكثر من نصف النساء بقليل فقط تلقين مضادات حيوية قبل العملية^(٢) لقد نُشر مؤخراً تقييم اقتصادي لتكاليف تدريب فنيي الجراحة والأطباء المتخصصين وتوزيعهم على المستشفيات، وفقاً للإجراءات الجراحية الكبرى في الولادة في موزمبيق، عبر ثلاثين عاماً بسعر الدولار الأمريكي في ٢٠٠٦. بلغت التكلفة ٣٨,٩٠ دولاراً لفنيي الجراحة، و ١٤٤,١٠ دولاراً للجراحين وأخصائيي النساء والتوليد. أدت مضاعفة رواتب فنيي الجراحة إلى اختلاف ضئيل ولكنه مهم في تكلفة الجراحة الواحدة بين المجموعتين (٦٠,٣٠ دولاراً مقابل ١٤٤,١٠ دولاراً للجراحة الواحدة). ولم يفض تحليل الحساسية في اتجاه واحد لاختبار تأثير المدخلات المختلفة الأخرى إلى تغيير ملحوظ حول حجم ميزة التكلفة عند اللجوء إلى فنيي الجراحة. إن مقدمي الخدمة من المستوى المتوسط، مثل فنيي الجراحة، يكملون دور الأطباء وليسوا بديلاً لهم. نظراً لحجم أزمة العاملين في مجال الصحة، ستكون هناك حاجة إلى إعداد كبيرة من الأطباء ومقدمي الخدمة من المستوى المتوسط في موزمبيق، وكذلك في الدول النامية الأخرى. ويمكن لمثل هذا القرار أن يستتير بتحليل تكاليف وفعالية (إنتاجية، وأمان، ونوعية الرعاية) أنواع مختلفة من الدمج بين كوادر العاملين في الصحة. وترجح هذه الأدلة المستقاة من موزمبيق أن تدريب المستوى المتوسط من العاملين في مجال الصحة على جراحات الولادة استثمار جيد.^(٣)

1. Pereira C, Cumbi A, Malalane R, et al. Meeting the need for emergency obstetric care in Mozambique: work performance and histories of medical doctors and assistant medical officers trained for surgery. BJOG 2007; DOI:10.1111/j.1471-0528.2007.01489.x.
2. Chilopora C, Pereira C, Kamwendo F, et al. Postoperative outcome of caesarean sections and other major emergency obstetric surgery by clinical officers and medical officers in Malawi. Human Resources for Health 2007;5:17. At: <www.human-resources-health.com/content/5/1/17>.
3. Kruk ME, Pereira C, Vaz F, et al. Economic evaluation of surgically trained assistant medical officers in performing major obstetric surgery in Mozambique. BJOG 2007;114:1253–60. 248

٧- رعاية الحوامل المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب في مستشفيات الولايات المتحدة الأمريكية قبل العلاج بمضادات الفيروسات القهقرية العالية النشاط وبعده

أجريت مقارنة لأسعار الخدمة بالمستشفيات لمجموعة مختارة من الممرضات بين الممرضات المصابات، وغير المصابات، بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب من الحوامل في الولايات المتحدة، واعتمدت على بيانات "عينة مرضى المستشفيات على مستوى الوطن ١٩٩٤ - ٢٠٠٣"، وعلى إحصائيات وصفية، وعلى دراسة رجعية متعددة المتغيرات اللوجيستى، لفحص الخصائص الاجتماعية - الديموجرافية، ونتائج المراضة، والأنماط الزمنية. هناك حوالي ٦٠٠٠ امرأة حامل مصابة بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب دخلن المستشفى سنوياً في الولايات المتحدة، ومالت هؤلاء النساء إلى قضاء فترات أطول في المستشفى وتدفعن مبالغ أكبر من غير المصابات بالفيروس. وكانت أعداد من دخلن المستشفى للإصابة بالتعفن في فترة النفاس،

وعدوى الجهاز التناسلي البولي، والإنفلونزا، والالتهابات البكتيرية، والولادة المبكرة، واضطرابات الكبد من المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب أكبر من أعدادهن من غير المصابات بالفيروس. ولم تكن هناك اختلافات كبيرة بين الشريحتين من المصابات بمقدمات تسمم الحمل، والنزيف قبل الوضع. وعلى الرغم من انخفاض معدلات الوفاة في المستشفى وحالات العدوى المختلفة في تلك الفترة، فقد ارتفعت معدلات الإصابة بسكر الحمل بين المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب. لقد انخفضت معدلات معظم حالات المرض التي تم فحصها مع استخدام مضادات الفيروسات القهقرية في العلاج، أو استقرت، ولكن ارتفاع الإصابة بسكر الحمل ربما يرجع في جانب منه إلى العلاج بمضادات الفيروسات القهقرية، وهو ما يستحق المزيد من الاهتمام.^(١)

1. Kourtis AP, Bansil P, McPheeters M, et al. Hospitalizations of pregnant HIV-infected women in the USA prior to and during the era of HAART, 1994–2003. AIDS 2006;20(14):1823–31.

٨- استخدام تحليل الميزانية لتحسين صحة الأم في المكسيك

استطاع مركز فوندار للتحليل والأبحاث بالمكسيك أن يتوصل إلى وجود فجوة بين الأهداف المعلنة للحكومة وإنفاقها العام الفعلي، وذلك عن طريق تحليل معلومات عن برامج الحكومة وسياساتها وميزانياتها المتعلقة بصحة الأم والتي حصل عليها المركز من وزارة الصحة والكونجرس المكسيكي. وقد حدد المركز أوجه الخلل في الخدمات، واكتشف وجود مخصصات للصحة الإنجابية للنساء لم يتم إنفاقها في هذا الغرض، وحدد المناطق الأكثر فقرًا التي تعاني من انخفاض الموارد بشكل غير متناسب. وقد أدت الأدلة التي توصل إليها مركز فوندار إلى دفع وزارة الصحة لتضمين تغطية حالات النزيف، ومقدمات تسمم الحمل، وأمراض النفاس في سياسة التأمين الصحي الحكومية. لقد أثبت تحليل الميزانية أنه وسيلة أكثر فاعلية من إقامة الحجة الأخلاقية فيما يتعلق بتقليص وفيات الأمهات. وبعد النجاح الذي حققه فوندار طلبت منظمة الصحة العالمية ومنظمات غير حكومية من جميع أنحاء العالم الاستفادة بخبراته.^(١)

1. Using budget analysis to improve maternal health. MacArthur Foundation Newsletter: Population and Reproductive Health 2007;1:12.

٩- تقليل مخاطر الإجهاض غير القانوني في أوروغواي:

تسبب مخاطر الإجهاض في ٢٩% من إجمالي وفيات الأمهات في أوروغواي، بالمقارنة مع النسبة العالمية ١٣%. كان الإجهاض مسؤولاً عن ٤٨% من كل وفيات الأمهات في أحد المستشفيات العامة في مونتيفيديو (العاصمة)، وهو ما دعا مجموعة من أطباء النساء والولادة إلى عمل برنامج سمي "مبادرة الصحة العامة في مواجهة الإجهاض غير الآمن". يتضمن هذا البرنامج عددًا من التدخلات لتقليل المخاطر المرتبطة بالإجهاض غير الآمن. أولى هذه التدخلات هو تقديم المشورة لأي امرأة تحضر إلى المستشفى بسبب حمل غير مرغوب فيه أو تعرف نفسها بأنها قد تواجه مخاطر الإجهاض غير الآمن. تحضر هذه "الزيارة الأولى"، أي قبل اتخاذ أي إجراء، النساء اللاتي تأكد أن لديهن حمل من خلال الموجات فوق الصوتية، واللاتي تسمح حالتهن بإنهاء الحمل بشكل قانوني. في حالة الحمل السليم صحياً والذي لا يقع تحت المعيير القانونية لإجراء الإجهاض،

تقدم للنساء معلومات صحيحة عن المخاطر النسبية لعدد من طرق الاجهاض المختلفة. تتضمن المعلومات الجرعات المضبوطة لعقار الميزوبروستول، المتوفر في أوروغواي. لا تقدم لهن أى معلومات عن كيفية الحصول على العقار. وتشجع كل النساء على الحضور الى "زيارة تالية"، سواء بعد اجراء الإجهاض أو للحصول على رعاية ما قبل الولادة. فى المقابلة التالية يمكن للنساء اللاتي أجرين إجهاض أن يجرين شفت للرحم إذا كان هناك حاجة له فى حالات الإجهاض غير التام (قدرت بشكل مبدئى بحوالى ٣٠% من الحالات التى استخدمت عقار الميزوبروستول، لكنها انخفضت الى ١٨% مع استمرار البرنامج)، مع تقديم وسيلة مناسبة لمنع الحمل. بعض النساء حضرن للبرنامج من تلقاء أنفسهن، بعد انتشار الحديث عنه بشكل تلقائى؛ بينما تم تحويل أخريات من قبل العاملين الصحيين فى الرعاية الأولية أو عيادات المستشفيات. بدأ البرنامج فى مارس ٢٠٠٤. وبعد ستة شهور، اعترفت وزارة الصحة بالبرنامج بشكل رسمى. تحضر الزيارة الأولى ما يقارب من ٦٧٥ فى كل شهر، مع تزايد العدد فى كل شهر. ٧٣% من هؤلاء النساء حضرن "الزيارة التالية". لجأت ٨٨,٩% من إجمالى النساء اللاتي توفرت معلومات عنهن (٤٣٩) لإجراء إجهاض خارج المستشفى. ٣,٥% عدن الى رعاية ما قبل الولادة، والباقيات ٧,٥% لم يعدن حوامل أو لم تنطبق عليهن معايير اجراء الإجهاض القانونى فى المستشفى. كل النساء اللاتي أجرين إجهاضًا وحضرن "الزيارة التالية" أفدن أنهن استخدمن الميزوبروستول. ولم تسجل فى المستشفى وفيات للأمهات أو مضاعفات شديدة أثناء فترة الدراسة. لا يستطيع العمال الصحيون فى البلاد التى تجرم الإجهاض قانونيًا أو تقيده بشدة تغيير القانون؛ إلا أن تطبيق استراتيجيات تقليل المخاطر مثل هذه والتي تحوز ثقة النساء، يمكنها أن تقى من المعاناة والمضاعفات وتقلل تكلفة العلاج على خدمات الصحة العامة.^(١)

Briozzo L, Vidiella G, Rodriguez F, et al. A risk reduction strategy to prevent maternal^١ deaths associated with unsafe abortion. International Journal of Gynecology and Obstetrics. 2006;95:221-26

١٠-الالتزام السياسى بخفض وفيات الأمهات: تانزانيا

تزايد عدد النساء اللاتي توفين أثناء الحمل أو الولادة أو بعد الولادة فى تانزانيا، بشكل سريع فى فترة التسعينيات. يعنى غياب الموارد ووسائل المواصلات والفقر أن النساء اللاتي يرغبن فى الولادة تحت إشراف مهنيين صحيين ماهرين لا يمكنهن الوصول الى العيادات فى أحيان كثيرة. وتتفاقم هذه المشكلات فى ظل نقص المهنيين الصحيين المدربين. فى عام ٢٠٠٤ أشرفت طبية (طبيب) أو ممرضة على ٤٦% من الولادات فقط. بعض النساء لا يفكرن حتى بمحاولة الوصول للرعاية الصحية الرسمية. وقد أعلن رئيس تانزانيا جاكيا كيكويت أن التصدى لوفيات الأمهات أولوية قصوى جنبًا الى جنب مع الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب. وفى يونيو ٢٠٠٧ أعلنت الحكومة أنها تهدف الى خفض معدل وفيات الأمهات الى النصف بحلول عام ٢٠١٠.^(١)

McGregor S. More women dying preventable deaths. InterPress service. 19 July 2007.^١

قائمة مصطلحات العدد الثاني عشر

Acute renal failure	الفشل الكلوي الحاد
Anaesthetic	مخدر
Anaesthetic shock	صدمة ناتجة عن التخدير
Apgar score	مقياس أبغار (أختبار يجرى على المولودين حديثاً لتقييم حالتهم الصحية ومدى احتياجهم لعناية خاصة)
Artificial Augmentation	حث الولادة بشكل اصطناعي
Capacity – building	بناء القدرات
cardiovascular shock,	صدمة قلبية وعائية
Case fatality ratio	نسبة حالات الوفيات
Circulatory collapse	هبوط في الدورة الدموية
Central venous access	مدخل وريدي المركزي
Diabetic ketoacidosis	زيادة نسبة الكيتون في الدم لدى مرضى السكري
Direct sister-hood methods	طريقة الأخت المباشرة (وهي تستخدم لجمع المعلومات الخاصة بأبحاث وفيات الأمهات)
Dropper machine	قطارة
Dystocia	عُسْرُ الْوِلَادَةِ
DFID	ادارة التنمية الدولية البريطانية
Echocardiography	تخطيط صدى القلب
Eclampsia	تسمم الحمل
Effacement	امحاء عنق الرحم ترقق عنق الرحم واتصاله بباقي عضلات الرحم
Electrolyte imbalance	عدم توازن أيونات الأملاح في الدم
Encephalopathy	اعتلال دماغي
Endometritis,	التهاب بطانة الرحم
Epidurals	الحقن في العمود الفقري لعلاج الألم
Episiotomy	شق العجان
Epidural anaesthesia	التخدير النصفى (الحقن بالمخدر في السائل المحيط بالعمود الفقري)
Evidence – based practices	الممارسة المبينة علي البيئة

Fetal distress	ضائقة جنينية
Flow chart	رسم تخطيطي تتبعي
First trimester abortion	الإجهاض أثناء الأشهر الثلاثة الأولى من الحمل
Facility	مرفق
GAVI Alliance	
Genital-pelvic infection,	عدوى بمنطقة الحوض والمنطقة التناسلية
Haematological disseminated Intravascular coagulation	تجلط دموي داخل الأوعية الدموية
HELP syndrome (haemolysis, elevated liver enzymes, low platelets)	متلازمة هيلب (تحلل دموي سيولة دموية، ارتفاع نسبة انزيمات الكبد، انخفاض صفيحات الدم)
High –risk cases	حالات ذات اختطار مرتفع
Hyper stimulation	تنبيه مفرط
hypotention	انخفاض في ضغط الدم
Hysterectomy	استئصال الرحم
Hydration	ارواء
Induced abortion	إجهاض (متمعد)
Infectious	معدي
International classification of diseases (ICD-10)	التصنيف الدولي للأمراض
Intrapartum	أثناء الوضع
Intravenous cannula	إبرة وريدية
Intubation	وضع الانابيب
Jaundice	اليرقان (مرض الصفراء)
Live birth	مولود حي
Maternal mortality ratio	نسبة وفيات الأمهات
Severe maternal morbidity scoring system	نظام لتحديد المراضة الشديدة للأمهات
Meperidin	ميبيريدين (دواء مخدر مسكن)
Magnesium sulfate	عقار سلفات الماغنسيوم (ويستخدم كعلاج أساسي لحالات تسمم الحمل)
Metabolic	استقلابي؛ أيضي
Midwives	قابلات
Mifepristone –misoprostol	عقارات تستخدم لعمل الإجهاض الطبي
MNCH partnership	الشراكة حول صحة الأم والطفل حديثي الولادة
monitoring and surveillance	المراقبة والترصد

Normal vaginal births	الولادات المهبلية الطبيعية
Near Misses	الافلات من الموت
Oliguria	قلّة البول
Organ failure	فشل عضوي
Oxytocin	أوكسيتوسين (هرمون معجل للولادة)
Packed red blood cells	كريات دم حمراء منزوع منها بلازما الدم
Partogram	نموذج رسم الولادة
Pelvic inflammatory disease,	مرض التهابي حوضي
Perinatal care	الرعاية أثناء الولادة
Peritonitis	التهاب بالغشاء البريتوني
Placenta	المشيمة
Post – natal period	الفترة التالية للولادة
Post – partum period	الفترة التالية للوضع
Post –partum hemorrhage	النزيف التالي للوضع
Post-partum care	رعاية ما بعد الوضع
Precipitate labour	ولادة عجلة تحدث في فترة قصيرة
Pre-eclampsia	مقدمات تسمم الحمل
Prolonged intubation	استخدام الأنبوب في العلاج لمدة طويلة
prostaglandin	بروستاغلاندين انزيم يفرز طبيعيا أثناء الولادة كما يتم استخدامه كعقار لاستخدامه في الحث الاصطناعي للولادة أو الاجهاض
Post tubal ligation syndrome	متلازمة ما بعد ربط الأنابيب
Puerperium	النفاس
pulmonary embolism	جلط رئوي
Pulmonary oedema	تورم رئوي - وجود سوائل داخل الرئة
Proceptive	استشرافي
Renal	كلوي
Respiratory insufficiency	القصور التنفسي
Safe Motherhood initiative	مبادرة الأمومة الآمنة
Second trimester	الشهر الرابع-السادس من الحمل
Seizures	نوبة
Sepsis	تعفن

Septicaemia	تعفن دموى
Spontaneous abortion	اجهاض تلقائي
SPSS Version 12	الحزمة الإحصائية للبحوث الإجتماعية (نسخة ١٢)
Structured checklists	قائمة تفقد مقننة (تدقيق)
Surveillance	مسح ترصدى ((يحدث على عدة فترات))
Survey	مسح (يتم فى لحظة زمنية محددة)
syndrome	متلازمة (مجموعة من الأعراض)
Tracheal intubation	إدخال الأنابيب الى القصبة الهوائية
Thrombocytopenia	نقص الصفائح الدموية
Thyrototoxic crisis	نوبة بسبب التسمم بفرط إفراز الغدة الدرقية
Total fertility rate	معدل الخصوبة الكلى
Toxemia	تسمم دموى
Triangulation	التثليث : تشير الى استخدام ثلاث أدوات بحثية مختلفة لتأكيد مصداقية النتائج
Trimester	الأثلوث تقسم فترة الحمل الى ثلاث أقسام، كل منها ثلاثة شهور (الأثلوث الأول، والثانى، والثالث)
UNFPA	صندوق الامم المتحدة للأنشطة السكانية
UNICEF	صندوق الامم المتحدة للأطفال
Unmet need for contraception	الحاجة غير الملباة لموانع الحمل
Unplanned pregnancy	الحمل غير المخطط له
Unsafe birthing practices	ممارسات الولادة الغير آمنة
Uremia	زيادة نسبة البولينا بالدم
Uterine aspiration	الشفط الرحمي
Uterine curettage	كحت الرّحم
Uterine dilatation	توسيع الرحم
Uterine rupture	تمزق الرحم
Vaginal	مهبل
Validation	توثيق المصدقية
ventilation	التنفس الاصطناعى (وضع المريضة على جهاز للتنفس)
Verbal autopsy	البحث فى اسباب الوفاة عبر المقابلات مع

قائمة المصطلحات المجمة للأعداد ٩-١١

Abuse	سوء المعاملة
Accessory glands	الغدد الثانوية
Aerobic/anaerobic bacteria	البكتريا الهوائية والا هوائية
Amniocentesis	بزل السائل الامنيوسى
Amniotic fluid	السائل الامنيوسى (المحيط بالجنين داخل الرحم)
Anecdotal	روايات شخصية
Attitudes	المواقف
Accountability	المحاسبية
Accounting	المحاسبة
Antenatal care	رعاية ما قبل الولادة
Approach	التوجه/ المقاربة
Abstinence	لامتناع عن ممارسة الجنس
Aids	متلازمة نقص المناعة البشرية (الايدز)
Algorithm	الخوارزميات - العمل وفق خطوة متسلسلة
Antiretrovirals	مضادات الفيروسات القهقرية
Antiretrovil treatment	العلاج بمضادات الفيروسات القهقرية
Antenatal care	متابعة ما قبل الحمل
AIDS Epidemics	وباء مرض نقص المناعة البشري المكتسب
Abnormal vaginal discharge	افرازات غير طبيعية من المهبل
Behavior	سلوكيات
Bias	انحياز
backlash	ردود فعل مناوئة
benchmarks	المحددات القياسية
biomedical	الطبي- الحيوى
Bleeding during intercourse	نزول دم من المهبل أثناء الجماع
Bimanual examination	فحص الحوض بكتنا اليدين يد داخلية من المهبل والأخري علي البطن
bacterial vaginosis	التهابات مهبلية بسببخلل فى النسب الطبيعية للبكتيريا
Case history	دراسات حالة
Chlamydial genital tract infections	عدوى الجهاز التناسلى بطفيل الكلاميديا
Chronic infection	الالتهاب المزمن

Coercion	اكراه-قسر
Complications	مضاعفات
Congenital	خلقى
Consequences	عواقب-مستتبعات
Contraceptives	وسائل منع الحمل
cost effectiveness	فعالية التكلفة
culture	الثقافة
curettage	كحت الغشاء المبطن للرحم
Cd4	الخلايا اللمفاوية التائية
Confidence interval (99%ci731-787)	معدل الثقة للفرضية الاحصائية عند احتمال ٩٩%
Condom	الواقي الذكري
cross – section study	دراسة عرضية) كدراسات الحالة)
community-based research study	الدراسات المعتمدة علي أخذ عينة من المجتمع ككل
Clue cells	الخلايا التجمعية تنشأ عن حدوث التهابات بعنق الرحم
Clinic – based studies	الدراسات التي يجري داخل العيادات
Chlamydia trachomatis	الكلاميديا التراكومية ، نوع من البكتيريا التي تسبب التهاب بعنق الرحم ينتقل عن طريق الجنس
cervicitis	التهاب بعنق الرحم
Cervical ectropion	الزحف الخارجي للخلايا المبطنة للجدار الداخلي لعنق الرحم
Case – control study	دراسة الحالة والضابط
D&C(dilatation and curettage)	عملية توسيع عنق الرحم-وكحت بطانة الرحم
Domestic violence	العنف الاسري
Dysuria	صعوبة في التبول ناتجة عن الألم
Discharge	افرازات
Endocrine disturbances	اضطرابات هرمونية
Endocrinological	هرموني
Endometrial biopsy	عينة من الغشاء المبطن لجدار الرحم
Endometriosis	مرض بطان الرحم
Equity in gender relations	الانصاف في العلاقة بين الجنسين
Extended family	الاسرة الممتدة
Episiotomy	شق العجان(المنطقة ما بين الفرج وفتحة الشرج)
Empirical evidence	لادلة اللامبريقية (التجريبية
Emergency obstetric care	طوارئ رعاية الحمل

epidemiological surveillance	مسوح الإنتشار الوبائي
Endocervical bleeding	نزيف من السطح الداخلي لعنق الرحم
Female condom	الواقي الانثوى
Feminists	النسويات
Focus group discussions(FGD)	مناقشات المجموعات البؤرية
Female Genital mutilation	التشويه الجنسي للإناث
feminists	نسويات
FIGO (international federation for obstetrician and gynecologists)	الاتحاد الدولي لأطباء امراض النساء والتوليد
Focus group discussions	لمجموعات البؤرية
Gamete GIFT	نقل البويضة المخصبة معمليا الى قناة فالوب
Gender	النوع الاجتماعي
Gonococcus	البكتريا المسببة لمرض السيلان
Gonorrhea	مرض السيلان
Gonorrhea	مرض السيلان
Gold standards	المقياس المعياري
Genital ulcer diseases	أمراض ناتجة عن حدوث قرح بالمنطقة التناسلية
goals	الغايات – الأهداف العامة
grey papeers	غير المنشورة
guidelines	قواعد توجيهية (إرشادية)
Harassment	تحرش
Health education	التثقيف الصحي
HIV	فيروس نقص المناعة البشرية
Hysterosalpingography	اشعة بالصبغة على التجويف الرحم وقنوات فالوب
Hepatitis B and C	لألتهاب الكبدى الوبائي بى و سى
HIV	لفيروس المسبب لمرض الإيدز
High activity Antiretrovirals (HAART)	العلاج مرتفع الفعالية المضاد للفيروسات القهقرية
homosexuality	المثلية الجنسية
Identity	هوية
In vitro fertilization IVF	التخصيب المعملى
Increased risk	الاختطار – تزايد معدلات التعرض للمخاطر
Indigenous	اهلى-بلدى طبيعى فطرى
Implantation of the conceptus	غرس الويضة الملقحة فى الرحم
Key informants	من يعتبرون/يعتبرون مصادر اساسية للمعلومات

Integral	متكامل
Intra-cytoplasmic sperm injection	حقن الحيوانات المنوية داخل السائل الخلوي للبويضة
Intra-vaginal ejaculation	القذف داخل المهبل
incest	سفاح محارم
incomplete abortion	الإجهاض غير التام
interdisciplinary	متعددة الأنظمة
Intramuscular benzathin penicillin	حقن عقار البنسلين بالعضل
Ill health	اعتلال الصحة
koh	هيدروكسيد البوتاسيوم
Induced abortion	الاجهاض العمدى (المستحث)
Laparoscopic evaluation	تقييم حالة البطن من الداخل عن طريق استخدام المنظار
Lat parity	الحمل فى سن متأخر
Lineage	الانساب
Lower genital tract infection	عدوى الجهاز التناسلى السفلى
lobbying	الضغط
Male urethral discharge	افرازات من قضيب الذكر
Mashocismo	التباهى بالذكورة
Morbidity	المرضاة
Mumps	التهاب الغدة النكفية
Medical Eligibility Criteria	معايير الاختيار الطبى
micro biocides	مبيدات الجراثيم
mobilization	حشد التأييد
Midwife	قابلة
Mother to child transmission (MTCT)	انتقال الفيروس من الام للجنين
Manual vacuum aspiration (MVA)	الشفط الهوائى اليدوى
Mycoplasma hominis	الميكوبلازما البشرية
Morbidity outcomes	المرضاة الناتجة
Menstrual disorder	اضطرابات الدورة الشهرية
Maternal mortality	وفيات الأمهات
MCH/FP)centre	(مراكز رعاية الأمومة والطفولة وتنظيم الأسرة)
Non-latex female condom	الواقى الانثوى غير المطاطى
Nuclear family	الاسرة النووية
Nonoxynol-9	مادة تستخدم لمنع الحمل

Orchitis	التهاب الخصيتين
Patrilineal lineage	النسب الابوي
Patterns of infertility	انماط العقم
Pelvic inflammatory disease	مرض التهاب الحوض
Pelvic tuberculosis	تدرن الحوض
PHC(primary health care)	الرعاية الصحية الاولى
Post abortion, postpartum and puerperal pelvic sepsis	التهاب الحوض بعد السقط او الولادة (حمى النفاس)
Post-abortion counseling	المشورة بعد الاجهاض
Post-coital test	اختبار ما بعد الجماع
Potential	امكانيات
Pregnancy termination	انهاء الحمل
Prostate	للبروستاتا
pap smear	مسحة من عنق الرحم
perinatal mortality	وفيات الأطفال في الفترة المحيطة مباشرة بالولادة
Post Exposure Prophylaxes (PEP)	لوقاية بعد التعرض
post-abortion care	رعاية ما بعد الاجهاض
Professional aptitude certificate	شهادة احتراف
Promiscuity	الاباحية
Placenta	المشيمة
prevalence studies	دراسات الإنتشار
positive serology	اختبار موجب بالدم
pelvic inflammatory disease	مرض الإلتهاب الداخلي للحوض
Infertility	العقم
Offspring	الذرية
Prenatal care and counseling	الرعاية والمشورة في فترة ما قبل الولادة
Primary infertility	العقم الاولى
Pills	أقراص منع الحمل
Perinatal mortality rate	وفيات ما حول الولادة
Rape	اغتصاب
Reproductive choices	الاختيارات الانجابية
Remove the placenta manually	استخراج المشيمة يدويا
Reproductive tracts infection (RTIs)	عدوي القناة التناسلية
Randomized clinical trail	دراسات اكلينيكية معتمدة علي الإختيار العشوائي للعينة

Self-determination	تقرير المصير
Semen analysis	تحليل السائل المنوي
Semi structured interviews	مقابلات شبه مقننة
Seminal vesicles	القنوات الحويصلية المنوية
Sepsis	تعفن الدم
Squeal	عواقب-نتائج
Sexual education	التثقيف الجنسي
Sexuality	الشئون الجنسية
Sexually transmitted diseases (STDs)	الامراض المنقولة جنسيا
Social activity	الوصمة الاجتماعية
Sperm cervical mucus interaction	التفاعل بين الحيوان المنوي ومخاط عنق الرحم
Spermicidal activity	نشاط قاتل للحيوانات المنوية
Sexually transmitted infections STIs	العدوى المنقولة جنسيا
Surrogate mother	الام البديلة
Service delivery	تقديم الخدمة
Screening	الفحوص المسحية
sector wide approach	المقاربة الشاملة للقطاع
service delivery	تقديم الخدمة
sexual autonomy	الاستقلال الجنسي
spacing pregnancies	المباعدة بين الولادات
stallholders	الأطراف المعنية
(SWAP Sector wide approaches)	المقاربة الشاملة للقطاع
Strategies	البرنامج المشترك لوكالات الامم
Syphilis	مرض الزهري
Swab test	أخذ عينة عن طريق المسح بقطعة من القطن في طرف عصاة
Sexually transmitted infection	الأمراض المنقولة عن طريق الجنس
Tubal occlusion /blockage	انسداد القنوات
targets	مستهدفات
tool-kit	الحزمة من الأدوات
TBAs	المولدات الشعبية (الدايات)
T.B	مرض الدرن
trichomonas	طفيل المجسات الثلاث))

Tenderness on moving the cervix	ألم عند تحريك عنق الرحم
TB-DOTS Direct observational Treatment	استراتيجية الملاحظة المباشرة لعلاج الدرن
UNAIDS	برنامج الأمم المتحدة لمكافحة مرض الإيدز
Unsafe abortion	الاجهاض غير الامن
USAID	وكالة التنمية الدولية الامريكية
Uterine prolapse	السقوط الرحمى
UNAIDS	المتحدة حول فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز
Vaginal condom	الواقي المهبلى
Vaginal microbicial agents	أقراص مهبلية لمنع الحمل
Varicocele	دوالى الخصيتين
VCT voluntary counseling and testing	المشورة والاختبار الطوعى
victimization	الشعور بالغبن
Viral load	لحمل الفيروسى
VCT	المشورة والاختبار الطوعيين
Voluntary counseling testing (VCT)	المشورة والإختبار الطوعي
Vaginal discharge	افرازات مهبلية
Women controlled methods	وسائل منع الحمل التى يمكن ان تتحكم فيها النساء
World health assembly	الجمعية العمومية لمنظمة الصحة العالمية

الغلاف الخلفي الخارجي

"إن إدراج معدل وفيات الأمهات ضمن الهدف الخامس للألفية التنموية يشجع على مناقشة مسألة موت الأمهات المستمر، ويضمن وضعها على الخطط الوطنية؛ لكن التطبيق على الأرض يتطلب مستوى من التركيز والالتزام بالتغيير الشامل وبناء القدرة والاستثمار طويل الأجل والصبر الذي نادراً ما يكافأ عملياً. ومن هنا، فإن المقاربات المعتمدة في صنع سياسة الصحة العامة ودعم الفعالية - تلك المقاربات التي تواصل التأكيد على التدخلات السريعة ذات المردود العالي والتكلفة الأقل - تسمح بأن يتم تهميش وفيات الأمهات في هدوء"

اعتلال صحة الأمهات ووفياتهن: هل أصبح الحمل أكثر أماناً للنساء؟
مارج بيرر

"لا تُعد البرامج الرامية إلى تحسين صحة الأمهات مجرد تدخلات تقنية، لكنها تدخلات إجتماعية أيضاً، ويجب تقييمها باستخدام مناهج جرى تطويرها لتقييم التدخلات الاجتماعية المعقدة التي تهدف إلى إحداث تغيير. لقد تحددت عالمياً مكونات البرامج الفاعلة؛ ومع ذلك، فإن السياق شديد الأهمية لكي يتحقق محلياً ما ثبت أنه ممكن في مكان آخر"

تحسين صحة الأمهات: السعي لتطبيق أفضل الممارسات
لوفداي بن-كيكانا وآخرون

"تدعو الإستراتيجية الثانية إلى تدخل الدولة وواجبها في حماية حياة النساء المعرضات للنتائج القاتلة للإجهاض غير الآمن (منهج الحرص على الحياة). النقطة المركزية في هذه الإستراتيجية هي أن الدولة والجمهور بوجه عام تقع عليهما مسئولية خفض معدل وفيات الأمهات الناتج عن ممارسات الإجهاض غير الآمن. ويمكن المجادلة أن تلك القوانين التي تجبر النساء على اللجوء إلى الإجراءات الخطرة لإجراء عملية الإجهاض أو التي تسمح بتوقيف وسجن النساء اللاتي تخضعن لعملية الإجهاض تنتهك حق النساء في الحياة"

استعمال الحق في الحياة لمواجهة الإجهاض غير الآمن في أفريقيا
كيريوم تكليهمونت

"وبالرغم من مناخ الأزمة الحالي وأى شيء آخر يجري، فما زالت النساء تلد وترغب في الرفق والرعاية الطبية لأنفسهن ولمواليدهن. وربما كانت تلك هي النقطة التي يجب أن تبدأ عندها فرصة التغيير"

استحضار الملاك الحارس: رعاية الأطفال في مستشفى فلسطيني
سحر حسان بيطار ولورا ويك